جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية

بعنوان:

دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

"دراسة حالة مؤسستي تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية في ولاية برج بوعريريج"

من إعداد الطالبة :

- عمارة أسماء

تحت إشراف الأستاذ :

د. العمراوي زوبير

رزقي محمد	رئيسا
د. العمراوي زوبير	مشرفا ومقررا
سلطاني عادل	ممتحننا

السنة الجامعية 2020/2019

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية

بعنوان:

دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

"دراسة حالة مؤسستي تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية في ولاية برج بوعريريج"

من إعداد الطالبة :

- عمارة أسماء

تحت إشراف الأستاذ :

د. العمراوي زوبير

رزقي محمد	رئيسا
د. العمراوي زوبير	مشرفا ومقررا
سلطاني عادل	ممتحننا

السنة الجامعية 2020/2019

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى أمي الحبيبة وإلى الذي اشتاقت له عيناي وروحي وكاد أن يكون معي في مثل هذا اليوم، إلى الرجل العظيم الشريف أبي رحمه الله.

إلى والدي زوجي الكريمين.

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا زوجي وابنتي.

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأختي.

إلى كل الأهل والأقارب وكل الصديقات والزملاء والزميلات.

شكر وعرفان

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل وأحمده حمدا كثيرا مباركا على أن وفقني لإنجاز هذا العمل.

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور "العمراوي زوبير"

الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة، وتوجيهي بالنصائح والإرشادات والملاحظات.

كما أتقدم بشكري الجزيل والكبير إلى لجنة تقييم المذكرة وإلى كل الأساتذة الذين حرصوا على تلقيننا العلم والمعرفة.

إلى " أمي" حفظها الله و "أبي" رحمه الله الذين أفنيا حياتهما من أجل تعليمي.

إلى زوجي السيد "سواحلية عبد الحكيم" على تشجيعاته ومده يد العون والمساعدة.

وإلى الزميل "بوطريق عمار" على مده يد العون والمساعدة.

إلى كل عمال المكتبة.

إلى كل من وجه النصيحة أو يسر لي السبل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة في إنجاز هذه المذكرة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جهود الدولة الجزائرية الرامية للنهوض بهذه المؤسسات باعتبارها سبيلا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين مؤسستين بولاية برج بوعريريج، إحداهما مستفيدة من هياكل الدعم والتمويل والثانية غير مستفيدة بحيث تم تحليل القوائم المالية للمؤسستين خلال الفترة الممتدة من 2017-2019 وذلك باستخدام مؤشرات المردودية وقياس المخاطرة لتقييم أدائها المالي. توصلت الدراسة إلى عدم فعالية هياكل دعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هياكل الدعم والتمويل، مخاطرة، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Résumé

Cette étude a pour objectif de mettre en évidence le rôle des dispositifs d'appui et de financement des PME dans l'amélioration de leurs performance financière à la lumière des efforts de l'État algérien visant à aider ces entreprises afin d'atteindre un meilleur développement économique et social, à travers une étude comparative entre deux entreprises de la wilaya de Bordj Bou Arreridj, dont l'une bénéficie de dispositifs d'appui et de financement et la deuxième entreprise n'en pas bénéficié et cela en analysant leurs états financiers au cours de la période 2017-2019, à l'aide d'indicateurs de rentabilité et de mesure des risques pour évaluer leurs performance financière. Les résultats obtenus ont montré l'inefficacité des dispositifs de soutien et de financement dans l'amélioration de la performance financière des petites et moyennes entreprises.

Mots Clés : Petites et Moyennes Entreprises, dispositifs de soutien et de financement, Risque, Performance financière, évaluation de la performance financière.

قائمة المحتويات

ğÀMzÇHuţä ĞţaÀę

الفهرس	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري لهياكل الدعم والتمويل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد:	06
المبحث الأول: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	07
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثاني: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	44
المطلب الثاني: عناصر تقييم الأداء المالي	48
المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية	66
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية والاجنبية	66
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	69
خلاصة الفصل الأول	71
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية في ولاية برج بوعريريج	
تمهيد:	73
المبحث الأول: عرض المؤسستين ومنهجية الدراسة	74

المطلب الأول: البطاقة التقنية لمؤسستين محل الدراسة	74
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	80
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومقارنة النتائج واختبار الفرضيات	82
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسستين باستخدام مؤشرات المردودية وقياس المخاطرة	82
المطلب الثاني: مقارنة النتائج واختبار الفرضيات	97
خلاصة الفصل الثاني	110
الخاتمة	112
قائمة المصادر والمراجع	115
الملاحق	124

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدل	الصفحة
1-1	معايير تصنيف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
2-1	تعريف الم ص م حسب توصية الاتحاد الاوروبي لسنة 2003.	08
3-1	تصنيف المؤسسات الصناعية والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.	09
4-1	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر	11
5-1	تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019.	19
6-1	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الم ص م حسب شكلها القانوني للفترة (2009-2013)	20
7-1	تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني خلال الفترة 2012-2017.	21
8-1	الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2009-2016 الوحدة: مليون دولار	22
9-1	التركيبة المالية للتمويل الثنائي.	30
10-1	التركيبة المالية للتمويل الثلاثي.	30
11-1	انماط تمويل القرض المصغر على مستوى الوكالة.	
12-1	التركيبة المالية للمشروع حسب المستوى.	39
13-1	الشكل العام لجدول حسابات النتائج	54
14-1	نسب الملاءة المالية	62
15-1	دراسة خطر الإفلاس بالنسب المالية على المدى المتوسط والطويل، والمدى القصير.	64
16-1	مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	69
1-2	هيكل التمويل المالي لمؤسسة "ب. أ "	74
2-2	هيكل التمويل المالي للمؤسسة "ب. ع"	75
3-2	حساب المردودية المالية للمؤسسة "ب أ".	82
4-2	حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة "ب أ".	83
5-2	حساب المردودية التجارية للمؤسسة "ب أ".	84

6-2	حساب الرافعة المالية للمؤسسة "ب أ".	85
7-2	حساب أثر الرافعة المالية للمؤسسة "ب أ".	86
8-2	حساب الخطر الاقتصادي للمؤسسة "ب أ".	87
9-2	حساب الخطر المالي للمؤسسة "ب أ".	88
10-2	التحليل الساكن لخطر الافلاس للمؤسسة "ب أ".	89
11-2	حساب المردودية المالية للمؤسسة "ب ع".	90
12-2	حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة "ب ع".	91
13-2	حساب المردودية التجارية للمؤسسة "ب ع".	92
14-2	حساب الرافعة المالية للمؤسسة "ب ع".	93
15-2	حساب أثر الرافعة المالية للمؤسسة "ب ع".	93
16-2	حساب الخطر الاقتصادي للمؤسسة "ب ع".	94
17-2	حساب الخطر المالي للمؤسسة "ب ع".	95
18-2	التحليل الساكن لخطر الافلاس للمؤسسة "ب ع".	96

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية "ب أ"	79
2-2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية "ب.ع"	79
3-2	المنحنى البياني للمردودية المالية	97
4-2	المنحنى البياني للمردودية الاقتصادية	98
5-2	المنحنى البياني للمردودية التجارية	99
6-2	المنحنى البياني للرافعة المالية.	99
7-2	المنحنى البياني لأثر للرافعة المالية	100
8-2	المنحنى البياني للخطر المالي.	101
9-2	المنحنى البياني للخطر الاقتصادي	101
10-2	المنحنى البياني لنسبة الاستقلالية المالية.	102
11-2	المنحنى البياني لنسبة السيولة العامة	103
12-2	المنحنى البياني لنسبة السيولة المختصرة.	103
13-2	المنحنى البياني للقيمة المضافة	104
14-2	المنحنى البياني لقياس معدل نمو المؤسسة	105
15-2	المنحنى البياني لقياس انتاجية العمل	105
16-2	المنحنى البياني لقياس انتاجية العامل	106
17-2	المنحنى البياني لمعدل الاندماج في النشاط التجاري.	107
18-2	المنحنى البياني لإجمالي فائض الاستغلال	107
19-2	المنحنى البياني للنتيجة العملياتية.	108
20-2	المنحنى البياني للنتيجة العادية قبل الضريبة.	109

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.أ" لجانب الأصوال لسنة 2017	**124**
023	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.أ" لجانب الخصوم لسنة 2017	**125**
03	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.أ" لجانب الاصول لسنة 2018	**126**
04	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.أ" لجانب الخصوم لسنة 2018	**127**
05	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.أ" لجانب الاصول لسنة 2019	**128**
06	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.أ" لجانب الخصوم لسنة 2019	**129**
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.أ" 2017	**130**
08	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.أ" 2017	**131**
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.أ" 2018	**132**
10	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.أ" 2018	**133**
11	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.أ" 2019	**134**
12	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.أ" 2019	**135**
13	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.ع" لجانب الأصوال لسنة 2017	**136**
14	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.ع" لجانب الخصوم لسنة 2017	**137**
15	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.ع" لجانب الاصول لسنة 2018	**138**
16	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.ع" لجانب الخصوم لسنة 2018	**139**
17	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.ع" لجانب الاصول لسنة 2019	**140**
18	الميزانية المالية لمؤسسة "ب.ع" لجانب الخصوم لسنة 2019	**141**
19	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.ع" 2017	**142**
20	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.ع" 2017	**143**
21	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.ع" 2018	**144**
22	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.ع" 2018	**145**
23	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.ع" 2019	**146**
24	جدول حسابات النتائج لمؤسسة "ب.ع" 2019	**147**

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الرموز والمختصرات

الاختصار	الدلالة
RE	نتيجة الاستغلال
Rnet	النتيجة الصافية
Re	المردودية الاقتصادية
Rcp	مردودية الاموال الخاصة
cp	الاموال الخاصة
D	الاستدانة الصافية
i	تكلفة الاستدانة
IS	معدل الضريبة على ارباح الشركات
PIB	الناتج المحلي الخام
V A	القيمة المضافة للمؤسسة
Pi	قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة

المقدّمـــة

مقدمة

في ظل التحديات المستقبلية لاقتصاد السوق والتبعية المتزايدة للاقتصاد العالمي، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، من خلال توفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الخام وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات، ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية وخلق القيمة المضافة، كما أنها من أهم الوسائل الفعالة لإحداث الانتعاش الاقتصادي.

وإدراكا للجزائر بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المنشودة، وفي ظل التحولات التي عرفتها السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ نهايات القرن العشرين أفرزت تغيرات هامة في الهيكل الاقتصاد الوطني، حيث أعطت الدولة دعما أكبر للنهوض بالقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسعت إلى تطويرها وترقيتها لتقوم بدورها بشكل فعال، وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة الحكومية والهيئات والهياكل المتخصصة في دعم وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الأهداف المسطرة.

وفي ظل المنافسة العالمية المتنامية، بات قيام هذه المؤسسات بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على بقائها واستمراريتها، مرهونا بمستوى الأداء المالي الذي تبديه هذه المؤسسات.

وللوقوف على ما حققته هذه الأخيرة من أهداف وما بلغته من نتائج لابد من التقييم العادل والصحيح للأداء المالي لها، والذي يمكن لمتخذي القرارات في المؤسسة من معرفة مستوى الأداء المالي الذي بلغته هذه المؤسسة، كما يعطي صورة واضحة عن النتائج التي حققتها خلال السنة المالية وإبراز نقاط القوة وتدعيمها، ومعالجة نقاط الضعف وتعزيز قدرتها على البقاء والنمو والاستمرارية.

ومن خلال ما سبق تم صياغة الإشكالية التالية:

❖ **إشكالية البحث**

كيف تساهم هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، وبغرض التوسع في جوانب الموضوع تم تدعيم الإشكالية الرئيسية السابقة بمجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1- هل تؤثر هياكل الدعم والتمويل إيجابيا على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2- هل تزيد هياكل الدعم والتمويل من التوازن المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- هل يمكن أن ترفع هياكل الدعم والتمويل من إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

4- هل يمكن أن ترفع الخبرة المعرفية لهياكل الدعم والتمويل من مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

❖ فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية الملحقة بها، تم صياغة مجموعة من الفرضيات والتي سيتم اختبارها وتأكيد صحتها من عدمه من خلال محاور هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي.

- **الفرضية الأولى:** المؤسسات المستفيدة من الدعم والتمويل تملك أداء ماليا أحسن مقارنة بالمؤسسات غير المدعمة وغير الممولة.

- **الفرضية الثانية:** مشاركة هياكل الدعم والتمويل في عملية التمويل ودراسة الجدوى يجعل المؤسسات المستفيدة أكثر توازنا ماليا من المؤسسات غير المستفيدة.

- **الفرضية الثالثة:** مشاركة هياكل الدعم والتمويل في تطوير الأنشطة يرفع من نمو وانتاجية المؤسسات المستفيدة أكثر من المؤسسات غير المستفيدة.

- **الفرضية الرابعة:** خبرة هياكل الدعم والتمويل المعرفية ترفع من مردودية المؤسسة المستفيدة أكثر من المؤسسات غير المستفيدة.

❖ مبررات اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع تحديدا إلى جملة من المبررات وهي:

- الرغبة في البحث والاطلاع على هذا الموضوع لما له علاقة بالتخصص العلمي.
- ازدياد اهتمام الباحثين الجزائريين والاقتصاديين بكل ماله علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني.
- مقاربة الجانب النظري بما هو موجود على المستوى العملي في المؤسسات الاقتصادية.
- الرغبة في معرفة مدى تأثير هياكل الدعم والتمويل على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الرغبة في دراسة موضوع هياكل الدعم والتمويل بالأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- معرفة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتقييم أداءها المالي.

❖ أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التحقق من الفرضيات الموضوعة ومدى صحتها.
- تبيان أهمية ودور هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- تساهم هذه الدراسة في إبراز دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تمكن الباحثين من إجراء دراسات أكثر عمقا للحصول على نتائج أكثر دقة.

❖ صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد البحث:

- الظروف الصحية التي رافقت إنجاز البحث نتيجة انتشار فيروس كوفيد 19.
- صعوبة الحصول على البيانات والمعطيات والقوائم المالية من المؤسسات محل الدراسة.
- صعوبة الحصول على المراجع بسبب العطلة الاستثنائية المفروضة نتيجة الوباء.

❖ حدود البحث

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تم تطبيق دراسة الحالة في مؤسستي "ب.أ" و "ب. ع" لتركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية بولاية برج بوعريريج.

- الحدود الزمانية: تم دراسة الحالة لهاتين المؤسستين "ب.أ" و "ب.ع" خلال سنة 2019-2020 بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2017 الى غاية 2019.

❖ منهج البحث

لدراسة هذا الموضوع تم اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا في الجانب النظري، أي الفصل الأول والذي يقوم على وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل الداعمة وتقييم الأداء المالي لها.

أما في الفصل الثاني فتم فيه الاعتماد على أسلوب دراسة حالة والتي تمت في مؤسستي "ب.أ" و "ب.ع" لتركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية وذلك من خلال تقييم اداءها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي بالاعتماد على القوائم المالية التي وفرتها لنا هاتين المؤسستين، وتحليل مختلف النتائج المتوصل اليها

❖ هيكل البحث

للإجابة على الإشكاليات والتساؤلات المطروحة ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة قمنا بقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: نتناول من خلاله الإطار النظري لهياكل دعم وتمويل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث؛ المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني الجزائري وأهم هياكل دعم وتمويل الموجهة لها، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم الأداء المالي أهميته وأهدافه مفهوم تقييم الأداء المالي خطواته وعناصر تقييم الأداء المالي، وأخيرا في المبحث الثالث تم تناول الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: وفيه تم استعراض دراسة حالة والمقارنة بين مؤسستي "ب.أ" و "ب.ع" لتركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية وقد تم تقسيمه الى المبحث الأول والذي تطرقنا فيه الى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة وعرض بطاقة تقنية حول المؤسستين محل الدراسة والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تقييم ومقارنة النتائج واختبار الفرضيات للمؤسستين محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لهياكل الدعم والتمويل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

في ظل التغيرات العالمية والتحولات الاقتصادية، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا في الاقتصاد المعاصر، لذلك اتجهت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى الاقتصاد الحر وأعطت اهتماما بالغا لقطاع الخاص عموما، وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا حيث قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات والهياكل التي تدعم وتطور وتساهم في انشاء هذه المؤسسات وتحسين أداءها المالي، حيث يعتبر هذا الأخير من المقومات الأساسية للمؤسسات، فهو يوفر لها نظام متكامل من المعلومات، وهو أيضا أداة للحكم على كفاءة المؤسسة. كما يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية ضرورية لتحديد نقاط القوة واستغلالها وكشف نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة ومحاولة معالجتها والنهوض بها. لما لها أهمية في معظم اقتصاديات العالم باعتبارها رائد حقيقيا للتنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

المبحث الأول: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة محط اهتمام دول العالم باعتبارها أحد روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة بشكل عام واقتصاد الدول النامية بشكل خاص، وذلك راجع بشكل عام لمساهمتها في زيادة الطاقة الانتاجية من جهة والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى، ونظرا لأهمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة قامت معظم الدول وخاصة النامية منها ومن بينها الجزائر إلى تحسين المناخ الاستثماري وتركيز الجهود عليها وذلك بخلق هياكل دعم وتمويل لهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتناول في هذا المطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم، السمات التي تميزها وتجعلها مستقلة بخصائصها، ونتطرق لأهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني والمشاكل والمعوقات التي تواجهها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سيتم ترميزها اختصارا ب ا م ص م) ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه من الصعب الوصول إلى تعريف موحد وجامع للم ص م، وهذا راجع إلى الاختلاف النسبي لمفهوم كلمة "صغيرة" و"متوسطة" من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر بل حتى داخل الدولة الواحدة، فالمؤسسات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية المتقدمة، وذلك راجع لوجود مجموعة من العراقيل المتعلقة باختلاف درجة النمو لكل دولة، واختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه بالإضافة إلى العوامل التقنية والسياسية دون نسيان اختلاف طبيعة المعيار الذي على أساسه تصنف المؤسسات، حيث نجد المعايير الكمية (عدد العمال، حجم الانتاج، رأس المال المستثمر، رقم الأعمال القيمة المضافة...الخ) والمعايير النوعية (الملكية، حصة السوق، معيار الاستقلالية... الخ). سنحاول التطرق إلى التعاريف المعتمدة في بعض الدول والهيئات والمنظمات الاقتصادية المختلفة للم ص م ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

1– تعريف بعض المنظمات والتكتلات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1– 1– تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ضبط البنك الدولي شروطا محددة لتعريف المؤسسة إما مصغرة، صغيرة أو متوسطة، حيث تتعلق هذه الشروط بإجمالي[1] الأصول وعدد العمال ويمكن تلخيص هذه الشروط وفق الجدول رقم (1).

[1] عربي حمزة، براق محمد ، **نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 18.

الجدول رقم (1–1): معايير تصنيف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الوحدة: دولار أمريكي.

المعيار	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
إجمالي الأصول	أقل من 100ألف	أقل من 3 مليون	أقل من 15 مليون
عدد العمال	أقل من 10 عمال	أقل من 50 عامل	أقل من 300 عامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعريف السابق.

1–2– تعريف الاتحاد الاوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد الاتحاد الاوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي بادرت لمحاولة لوضع تعريف موحد ومعترف به اقليميا من طرف الدول الأعضاء، وهو يعتمد على عدد العمال، رقم الأعمال أو مجموع الميزانية السنوية.[1]

وقد اعتمد الإتحاد الأوروبي توصية تحدد أول تعريف مشترك للم ص م في عام 1996، وتم تطبيق هذا التعريف على نطاق واسع في جميع أنحاء الاتحاد الاوروبي، في 06 ماي 2003، وقد اعتمد الإتحاد الأوروبي توصية جديدة لمراعات التطورات الاقتصادية منذ عام 1996، ودخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2005 وطبقت على جميع البرامج والسياسات والتدابير التي ينفذها الإتحاد الأوروبي لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للدول الأعضاء الحرية في تقرير ما إذا كان سيتم تطبيق التعريف أم لا، لكن المفوضية وبنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الاستثمار الاوروبي يعملون على تطبيقه على أوسع نطاق ممكن.[2]

ويمكن توضيح التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الاوروبي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1–2): تعريف الم ص م حسب توصية الاتحاد الاوروبي لسنة 2003.

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	أو إجمالي الميزانية السنوية
متوسطة	أقل من 250	أقل من أو يساوي 50 مليون أورو	أو أقل من أو يساوي 43 مليون أورو
صغيرة	أقل من 50	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو	أو أقل من أو يساوي 10 مليون أورو
مصغرة	أقل من 10	أقل من أو يساوي 2 مليون أورو	أو أقل من أو يساوي 02 مليون أورو

المصدر: européenne, la nouvelle définition de PME, guide de https://dvive.gool.com/file l'utilisateur et modèle de déclaration, 2006, p 14 (10/07/2017).

[1] عبد الرحمان كساب عامر، **جسور التنمية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ط1، دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص 22.

[2] https://dvive.gool.com/file/d/1nsotz4jxsdyfj6akwg/AOnK/Kssb/wu/view,comission européenne, la nouvelle définition de PME, guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, 2006, p 06 (10/07/2017).

2- تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصناعية والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الصناعية والمتوسطة في الولايات المتحدة وفق معيار وعدد العمال، كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): تصنيف المؤسسات الصناعية والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار	عدد العمال
مصغرة	1-9 عامل
صغيرة	10-199 عامل
متوسطة	200-499 عامل
كبيرة	على الأقل 100 عامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعريف.

وهناك تعاريف متعددة تخص كل قطاع تم العمل بها اعتبارا من أول أكتوبر عام 2000 كما يأتي:

- بالنسبة لقطاع الخدمات وتجارة التجزئة: تعد المؤسسة صغيرة إذا كان رقم أعمالها محصورا بين 1-5مليون دولار أمريكي.

- بالنسبة للقطاع الصناعي المؤسسات الصغيرة هي تلك التي يكون عدد عمالها أقل من 250 عامل.[1]

2-2- تعريف كندا للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا وذلك حسب الأغراض الخاصة بالهيئة التي تقوم بوضعه ومن بين أهم التعاريف:

- تعريف وكالة التصدير والتطوير لكندا لمؤسسة التصدير الصغيرة: بأنها تلك المؤسسة التي يبلغ حجم مبيعاتها من التصدير أقل من مليون دولار كندي.

- تعريف وكالة الاحصاء الكندية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على أنها جميع المؤسسات الهادفة للربح التي تشغل أقل من 500 عامل وتحقق ايرادات سنوية أقل من 50 مليون دولار كندي، ويستبعد من هذا التعريف المؤسسات غير الهادفة للربح، المؤسسة العمومية، المدارس، المستشفيات، فروع الشركات والتعاونيات والشركات المالية.[2]

---

[1] عبد الرحمان كساب عامر، مرجع سابق، ص 21.

[2] مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للم ص م لتحقيق التنمية المحلية حالة ولاية قالمة وتبسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة الجزائر، 2015، ص 40.

3- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها التاريخي.

3-1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد سعت الجزائر كباقي الدول الأخرى لإعطاء تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عدة محاولات، لن نسهب في ذكرها جميعا لكن سنذكر أهمها:

- تعريف التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الصناعة والمناجم لسنة 1972، حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج[1]، مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ولا يتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج.

- تعريف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1983، وقد عرفتها على أنها " كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج".[2]

- القانون رقم 17-2 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المادة الخامسة منه عرف المشروع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

- تشغل من (1) إلى مائتين لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

1- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

2- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة إثني عشر (12) شهرا.

---

[1] زيتوني صبرين: **الشركة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تحت اشراف يوسفي رشيد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 17.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1، اتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 2008، ص 34.

3- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قيل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ولقد جاء في المواد 8- 9- 10 من نفس القانون تفصيلا لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي[2]:

تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

وسيتم توضيح كل ما سبق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-4): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

المعيار	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير	من 200 مليون إلى 01 مليار
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون

المصدر: من إعداد الطالبة.

ليس هناك اختلاف بين التعريف الوارد في القانون رقم 17- 2 وذلك الوارد في القانون رقم 1- 18 إلا ما تعلق برقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية، بحيث ارتفعت عما كانت عليه سابقا، وهذا راجع بالأساس إلى ضرورة القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.[3]

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد2، التاريخ الأحد ربيع الثاني عام 1438ه، الموافق ل 11 يناير سنة 2017م، القانون رقم 17 – 2 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438ه، الموافق ل10 يناير سنة 2017م، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص ص 5- 6.

[2] نفس المرجع، ص 6.

[3] صبايحي ربيعة، **الأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 17- 2**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 53.

3-2- التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أعطت الحكومة أهمية كبيرة ومجالا واسعا لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع عدة نصوص في الجانب التنظيمي والتشريعي خاصة على رأسها الأمر 1-8 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن نبين هذا التطور من خلال المراحل التالية:[1]

❖ المرحلة الأولى 1962- 1990:

تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وذلك بموجب الأمر رقم 62- 20 المؤرخ في 21 أوت 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة وغيرها من الأوامر، ومع تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البيتروكيمياوية، صناعة الطاقة والمحروقات.

وفي سنة 1963 صدر قانون الاستثمار رقم 63- 277 والمؤرخ في 26 جويلية 1963 والذي يتضمن حرية الاستثمار للأشخاص الطبعيين والمعنويين الأجانب حسب إجراءات النظام العام، و لم يكن لهذا القانون الأثر الواضح على هذا القانون الخاص و لم يعط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية اللازمة لتطويرها وتنميتها.

كان يجب انتظار القانون رقم 82- 11 والمؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني الذي عزز وشجع للقطاع الخاص الوطني و اعتبره مكملا للقطاع العام الذي كان مسيطرا على نشاط الاقتصاد الوطني، وكذلك من أجل الخفيف من الاجراءات البيروقراطية في إنشاء المؤسسات الاقتصادية.

❖ المرحلة الثانية 1991- 2000:

مع مطلع التسعينات ظهرت مجموعة من الاصلاحات والقوانين التي أدت إلى خوصصة المؤسسات العمومية وتحضير القطاع الخاص، وقد شهدت هذه الفترة تطور في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منها من العديد الأنشطة المترتبة اقتصاديات الانفتاح، وأهم القوانين والمراسيم التي تم إصدارها خلال هذه المرحلة والتي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صدور المرسوم التنفيذي رقم 93- 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية ودعم الاستثمارات وبموجب المادة 7 من هذا المرسوم التشريعي تم إنشاء وكالة ترقية دعم الاستثمارات ومتابعتها للاستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية ومساعدة المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، وذلك عبر شباك موحد الذي يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، والتي تحولت بعد سنة 2001 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في شكل شباك وحيد يضم كل الهيئات التي يحتاج إليها المستثمرون.

[1] بقاط حنان، هالم سليمة، "**هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد5، ديسمبر2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص ص 39- 44.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 6 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي لإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وفي سنة 1994 أصدر المرسوم التنفيذي رقم 94- 211 المؤرخ في 9 صفر 1915 الموافق ل 18 جويلية 1994 والذي تم من خلاله إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والذي يهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وترقية التعامل الثانوي والتكامل وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التعاون الدولي في هذا المجال وترقية العقار الصناعي.

إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تعمل على تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 والموافق ل8 سبتمبر 1996.

❖ **المرحلة الثالثة 2001 إلى غاية يومنا هذا:**

تتضمن هذه المرحلة مجموعة من البرامج ويمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001– 2004:**

خصص هذا البرنامج غلافا ماليا أوليا بقيمة 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر ويهدف هذا البرنامج إلى ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، كما يركز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، بالإضافة إلى إيجاد الظروف المناسبة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وتشجيع المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة خاصة المحلية منها، وتم تخصيص مبلغ بقيمة 4 مليار دينار من قبل البرنامج للمؤسسات الاقتصادية مبلغ 2 مليار دينار موجه لإعادة تأهيل المناطق الصناعية، ومبلغ 2 مليار دينار المتبقية موجهة لصندوق الترقية التنافسية المسؤول عن تمويل برامج التأهيل بهدف تأهيل المؤسسات الاقتصادية منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **برنامج دعم النمو 2004– 2009:**

يمثل هذا البرنامج تجسيدا لسياسة اقتصادية مكملة لمواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ووضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال إحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية. قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج دعم النمو بـــ 4.202 مليار دينار وهو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي.

❖ **برنامج النمو 2010–2014:**

تم اعتماد هذا البرنامج في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهذا ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، من خلال استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن

إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكنات، وإطلاق مشاريع جديدة وقدر المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج توطيد النمو بـــ 21,214 مليار دينار أي حوالي 286 مليار دولار أمريكي.

ثانيا– خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه المؤسسات دور لا يستهان له في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية[1]، كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية المحيطة بها وتمكنها من الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية لمختلف الدول[2]، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

– مالك المؤسسة هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المؤسسات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.[3]

– الاتصال المباشر بين المالكين والعاملين وذلك بسبب وجود خطوط اتصال مباشر بينهم، وهذا يتيح الفرصة للرقابة على العمل وبالتالي تصحيح أي انحرافات عما هو مخطط له وبالتالي ضمان نجاح العمل.[4]

– إنشائها لا يحتاج إلى رأس ما كبير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، واحتياجاتها من خدمات البنية الأساسية قليلة، كذلك احتياجاتها من العدد والأدوات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا.[5]

– تتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وذلك اعتمادا على مهارات صاحب المؤسسة والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.[6]

– تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها.[7]

– هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد الذين يعملون في المؤسسات الصغيرة.[8]

– تستجيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة.[9]

---

[1] اسماعيل محمد الشرقاوي، **أسس دراسة المشروعات الصغيرة**، ط1، دار غيداء، عمان، الاردن، 2017، ص 229.

[2] زيتوني صابرين، مرجع سابق، ص 229.

[3] اسماعيل محمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 230.

[4] مصطفى يوسف كافي، **ادارة حاضنات الاعمال للمشاريع الصغيرة**، ط1، دار الحامد، عمان، الاردن، 2017، ص 49.

[5] بونان مصطفى، **تنمية وترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر**، ط1، منشورات الحياة، الصحافة، الجلفة، الجزائر، 2009، ص 33.

[6] ميساء حبيب سليمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 29.

[7] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 37.

[8] توفيق عبد الرحيم يوسف، **ادارة الاعمال التجارية الصغيرة**، ط1، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2002، ص 29.

[9] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 38.

– الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدر جيد للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.[1]

– تتميز ببساطة وسهولة هيكلها الاداري والتنظيمي وجميعها أغلب الاحيان بين الادارة والتشغيل.[2]

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استراد راس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها.[3]

– انخفاض درجة المخاطرة التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة.[4]

– انخفاض الحجم المطلق لراس المال اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[5]

– تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مؤسسات صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية.[6]

– ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المؤسسات حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المؤسسات نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.[7]

– يمكن إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة أيضا في مختلف المواقع مما يساعد على التوسع العمراني الأفقي وإمكانية إحداث تنمية صناعية واجتماعية من خلالها.[8]

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر المؤسسات مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تملكه من قدرة على التكيف مع التحولات السريعة التي يشهدها العالم سواء في الدول الصناعية المتقدمة، وفي الاقتصاديات النامية بالإضافة إلى قدرتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية، وبالتالي المساهمة في النمو وتوفير مناصب الشغل، الزيادة في حجم الاستثمارات وتنمية الصادرات مما يخفف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

كما تلعب دورا أساسيا في تأهيل العمال وتكوينهم مهنيا، وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] محمد أبو غزالة، **إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة العربية، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 46.

[2] بيث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الاردن، 2012، ص 19.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 39.

[4] مصطفى يوسف كافي، **ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص 144.

[5] أحمد عارف العساف، وآخرون، **الأصول العلمية والعملية الادارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، ط1، دار صن للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص 41.

[6] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 39.

[7] أحمد عارف العساف، وآخرون، مرجع سابق، ص 41.

[8] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007، ص

أولا– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف مستويات تطورها، فهذا القطاع أثبت تعاظم دوره في استراتيجيات التنمية الشاملة، فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن هذه المؤسسات تمثل حوالي 95% من المؤسسات، 70% منها عبارة عن مؤسسات عائلية، كما أن أغلبها مؤسسات مصغرة وصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المؤسسات التي تشتغل أقل من 19 عامل 70% وفي فرنسا تمثل 81%، وهي تقوم بدور كبير في الاقتصاد لهذا زادت عناية مختلف الدول بتنمية وتطوير هذا القطاع[1]،وسنعرض فيما يلي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والاجتماعية:

1– الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتمثل هذه الأهمية في العناصر التالية:

1–1–أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات هذا من جهة ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، حيث تشير الاحصائيات إلى وجود أكثر من 20.8 مليون مؤسسة في الاتحاد الاوروبي سنة 2010، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99.8% من العدد الإجمالي لها، وحوالي 92% من قطاع الأعمال يتكون من المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 10 عمال، حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير 67% من فرص العمل على مستوى الاتحاد الأوربي. فهي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من 55% وبنسبة مئوية تزيد عن 65% في تشغيل اليد العاملة. [2]

1–2– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطينا فرصة أكبر لاستخدام لموارد المحلية وتنميتها وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، أما في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها المؤسسات الكبيرة. [3]

---

[1] ياسر عبد الرحمان،" **براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**،" مجلة نماء الاقتصادية والتجارة، العدد 03، جوان 2018، جامعة محمد الصديق، جيجل، الجزائر، 2018، ص 221.

[2] المرجع نفسه، ص 221.

[3] محمودي سميرة، **واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 204.

حيث تتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة في العديد من المجالات، وهي تظهر بعدة أشكال وذلك من خلال تحسين المنتوج ونوعية الخدمة، الاسعار ... الخ، وتعتبر المنافسة من أحد العوامل الأساسية في تشجيع الابداع والأفكار الجديدة والخبرات.[1]

1-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، فلها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية، فقد بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الأسيوية معدلات عالية جدا، إذ فاقت 60% في الصين سنة 2000، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا في العشريتين الآخرتين. أما بالنسبة لألمانيا فتصل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي إيطاليا حوالي 47% وفي اليابان حوالي 30% بالإضافة لإنتاج السلع الوسطية بنسبة 20% من صادرات الصناعات الكبرى، وفي فرنسا تصل النسبة إلى حوالي 27%. [2]

1-4- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الابداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، فهي تساهم بنحو 20% من مجال الابتكارات في الولايات المتحدة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل بحكم طبيعتها إلى الابتكار كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات في المؤسسات الكبيرة، وهو ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث في هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية.[3]

1-5- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنّها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال ممّا يجعلها عنصرا لجذب المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.[4]

---

[1] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004، ص 25.

[2] صيد عبد الرحمان، **أثر الابداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مؤسسة برودياك، مطاحن الزهرة للفترة 2009-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا بالجزائر، قسم الدراسات العليا، جامعة أريس الأمريكية، الجزائر، 2016، ص 38.

[3] بلعبدلي عبد الله، **تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 289.

[4] شتوان قادة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 31.

1-6- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التصديرية لخلق الوفرات بالعملة الأجنبية:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانياتها الكبيرة في زيادة وترقية الصادرات وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى إحداث فائض في ميزان المدفوعات في بعض الدول، وذلك من خلال الغزو والأسواق الأجنبية، فعلى سبيل المثال صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شرق آسيا بنسبة 40٪ من مجموع الصادرات لهذه الدول، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما تساهم في الصادات بـــ 47٪ في إيطاليا، 30٪ اليابان و27٪ فرنسا.[1]

وهذا بدوره يؤدي إلى خلق الوفورات بالعملة الأجنبية وذلك توفير للعملة الصعبة الناتجة عن عملية التصدير للاقتصاد، وهذا بفعل انفتاح السوق في ظل الشراكة.

1-7- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعاقد من الباطن:

لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إنجاز كل ما يطلب منها في فترة محدودة ممّا يدفعها إلى التعاقد من الباطن مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، تعمل في مجال المقاولات لتنفيذ بعض المراحل الصغيرة وبشكل متوازي. لسرعة الإنجاز في أقل وقت ممكن وبتكلفة أقل، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج أجزاء ومستلزمات إنتاج وسيطية يمكن تجميعها في المؤسسات الكبيرة الحجم من خلال التعاقد من الباطن حيث يوجد التعاون والتكامل بين كافة أحجام المؤسسات.[2]

في هذا المجال نجد شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما شركة رونوف تتعامل مع أكثر من 50000 مورد أمّا في اليابان فتتبع المؤسسات العملاقة نظام يعرف باسم الشركات التابعة System Satellite، حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، إذ تقوم هذه الأخيرة بمدها بكل مستلزمات الإنتاج وفق مواصفات محددة وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط.[3]

1-8- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعمل على تحقيق نمو متوازن، لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها.[4]

---

[1] طالم علي، بلخير فريدة، **ضمان القروض كآلية التمويل الم ص م في الجزائر(دراسة حالة صندوق ضمان القروض)** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، علوم التسيير، بشار، الجزائر، 2018، ص 461.

[2] بقاط حنان، هالم سليمة، مرجع سابق، ص 45.

[3] ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، مرجع سابق، ص 222.

[4] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 73.

ثانيا– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري.

يمكن الوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، من مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في مناصب الشغل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والصادرات،[1] وفي هذا العنصر سنتطرق لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المتغيرات الاقتصادية.

1– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

إنّ اهتمام القائمين على البلاد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدراكا منهم بدورها الريادي على امتصاص البطالة، وبالتالي التقليل من الضغوطات الاجتماعية التي تواجهها الحكومة، انعكس بالإيجاب على سوق العمل بالجزائر وبالتالي أدّى هذا الاهتمام إلى زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بدوره أدى على زيادة عدد مناصب الشغل، واستيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة بمختلف مستوياتها المؤهلة وغير المؤهلة ومن ثم المساهمة في التخفيف من حدة البطالة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1–5): تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2012 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019.

البيانات	الم ص م الخاصة	نسبة المساهمة٪	الم ص العامة	نسبة المساهمة٪	إجمالي العمالة	التطور٪
2010	1577030	97.01	48656	2.99	1625686	5.11
2011	1676111	97.01	48086	2.79	1724197	6.05
2012	1800742	97.44	47375	2.56	1848117	7.19
2013	1953636	97.59	48256	2.41	2001892	8.32
2014	2110665	97.84	46567	2.16	2157232	7.76
2015	2327293	98.16	43727	1.84	2371020	9.91
2016	2511674	98.86	290274	1.14	2540698	7.16
2017	2632018	99.12	23452	0.88	2655470	4.52
2018	2702067	99.19	22197	0.81	2724264	2.59
2019	2797781	99.26	20955	0.74	2818336	4.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie et de Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME N°20-35.

من خلال الجدول السابق، والذي يوضح لنا نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في توظيف اليد العاملة، فإننا نلاحظ أن عدد مناصب الشغل الإجمالية في تزايد مستمر منذ سنة 2010، حيث عدد مناصب الشغل الإجمالية المساهم بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ 1625686 منصب شغل، إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 حيث بلغت عدد مناصب الشغل الإجمالية المساهم بها بـــ 2818736 منصب

[1] طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، "**الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**"مجلة ميلاف لبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، جوان 2019، المركز الجامعي محمد بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2019، ص 218.

شغل، والملفت للنظر في هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي التي لها نسبة المساهمة الأكبر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث كانت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق مناصب الشغل لسنة 2010 بنسبة 97.01٪ مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بنسبة 2.99٪، وهكذا أصبحت تتزايد نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل، حيث وصلت في السداسي الأول من سنة 2019 إلى غاية99.26٪ مقارنة مع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بنسبة 0.74٪ أي ما يعادل 27977881 منصب شغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يقابله 20955 منصب شغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الحكومة نحو خصخصة المؤسسات ونلاحظ أيضا أنّ نسبة تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ أقصاه في سنة 2015 نسبة 9.91٪ مقارنة بالسنوات الأخرى.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بقدر يضاهي دورها في الدول المتقدمة، لأن الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي إذا ما تم استثناء المحروقات،[1] حيث أنّ الناتج الداخلي الخام هو عبارة عن القيمة السوقية الإجمالية لمقدار ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة بعد استبعاد السلع والخدمات الوسيطية، ويتكون من المنتجات النهائية للسلع والخدمات الاستهلاكية المنتجات المصدر للخارج، المنتجات النهائية من السلع الاستثمارية،[2] والجدول الموالي يبين لنا تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الشكل القانوني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2009-2013

الجدول رقم (1-6): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الم ص م حسب شكلها القانوني للفترة (2009-2013): **الوحدة مليار دينار جزائري.**

السنوات	2009		2010		2011		2012		2013	
الطابع القانوني	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
نسبة القطاع الخام في PIB	816.8	16.41	27.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.7
نسبة القطاع الخام في PIB	416.202	83.59	137.46	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.3
المجموع	**4978.82**	**100**	**5509.2**	**100**	**6060.8**	**100**	**6606.40**	**100**	**7634.43**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie et de Mins, Bulletin d'in Statistique de la PME 2014, p49, Edition avril 2015.

[1] العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 192.

[2] لعوطي نصيرة، **مساهمة الم ص م في ترقية الصادرات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، تحت اشراف قدي عبد المجيد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 88.

من خلال الجدول السابق الذي يبين تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، نلاحظ تزايد قيمة حيث قدرت بـــ 497882 مليار دينار جزائري في سنة 2009، ووصلت في سنة 2013 إلى ما يقدر بـــ 7634.43 مليار دينار جزائري.

كما نلاحظ أيضا تفوق مساهمة القطاع الخاص والمقدر بنسبة 83.53٪ في سنة 2009ن وكانت النسبة في تزايد مستمر خلال الفترة (2009-2013) إلى أن وصلت في سنة 2013 لنسبة 88.3٪ مقارنة بنسبة مساهمة القطاع العام بـــ 16.41٪ لسنة 2009 واستمرت في الانخفاض سنة بعد أخرى إلى أن وصلت لنسبة 11.7٪ في سنة 2013.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:

إنّ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في خلق القيمة المضافة والتي تقيس حجم الإنتاج الذي تنتجه وتبيعه كل المؤسسات في مختلف القطاعات،[1] حيث يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطية، المشتراة من الغير[2] حيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-7): تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني خلال الفترة 2012-2017.

البيان / المؤسسات	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
م ص م العمومية	793.3	12.01	893.2	11.70	1187.9	13	1313.3	13.9	1414.6	14.23	1291.1	12.77
م ص م الخاصة	5813.0	87.99	6741.1	88.30	7338.6	86	7924.5	86.1	852927	85.77	8815.6	87.22
المجموع	6606.4	100	7634.4	100	8526.5	100	9237.8	100	9946.92	100		100

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] بوقادير ربيعة، **:مطاي عبد القادر، تقييم آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016**،: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، التاريخ 2018، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص 280.

[2] شاوي صباح، **أثر التنظيم الإداري على آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف صالحي صالح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص130.

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات سنة بعد أخرى حيث كان إجمالي قيمتها في سنة 2012 تقدر بـــ 6606.40 مليار دينار جزائري وأصبحت في سنة 2017 تقدر بـــ 10106.76 مليار دينار جزائري.

كما نلاحظ هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على خلق القيمة المضافة طيلة سنوات الفترة (2012-2017) حيث تفاوتت معدلات مساهمتها في خلق القيمة المضافة من سنة لأخرى كانت أدناها نسبة 58.77٪ في سنة 2016 وأعلاها نسبة في سنة 2013 بنسبة 88.30٪ إجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

في حين لم تتعدى مساهمة الم ص م العمومية نسبة 14.23٪ من إجمالي القيمة المضافة في سنة 2016 كأقصى حد وفي سنة 2013 كانت نسبة المساهمة 11.70٪ من إجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات كأدنى معدل وصلت إليه خلال هذه الفترة وهي نسبة صغيرة جدا مقارنة بمساهمة الم ص م الخاصة في نفس الفترة.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات:

بالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية نجد أن قطاع المحروقات يهيمن على أكثر من 95٪، وذلك تعتبر الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة للغاية و لم تتعدى في أحسن الحالات 800 مليون دولار أمريكي، ونظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فقد سعت السلطات الجزائري لتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا المؤسسات الوطنية ككل، ممّا يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أنّ ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث بقيت الصادرات خرج قطاع المحروقات دون المستويات المطلوبة.[1] والجدول الموالي يبين تطور حصيلة التصدير خارج المحروقات:

الجدول رقم (1-8): الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2009-2016 الوحدة: مليون دولار.

النسبة	2009	2010	2011	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	**1066**	**1526**	**2026**	**2165**	**2582**	**1969**
إجمالي الصادرات	**45194**	**57053**	**73489**	**65917**	**62886**	**34668**
النسبة	**٪2.4**	**٪2.7**	**٪2.8**	**٪3.3**	**٪4.1**	**٪5.7**

2016
1781
28883
٪6.2

المصدر: بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، "تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016، 2018" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد19، مخبر البحث والعولمةو اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2018، ص 282.

[1] محمد خيثر، زبير محمد،" **الم ص م ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 16، السداسي الأول 2017، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 164.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّ الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تشكل سوى نسبة جد ضئيلة من إجمالي الصادرات، حيث كانت النسبة سنة 2016 تقدر بـــ 6.2٪ أي ما يعادل 1.78 مليار دولار سجلت بذلك انخفاض قدره 9.55٪ عن النسبة السابقة، أمّا الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي متكونة أساسا من المواد النصف المصنعة والتي تشكل 4.5٪ من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1.3 مليار دولار، مواد غذائية بنسبة 1.13٪ أي 327 مليون دولار من إجمالي الصادرات، والمواد الخام بنسبة 0.29٪ بقيمة 84 مليون دولار، و تجهيزات صناعية بنسبة 0.18٪ وأخيرا استهلاكية بنسبة 0.06٪.

5- المساهمة في توسيع وتنويع الاقتصاد الوطني:

إنّ امتداد أنشطتها وتنوعها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية، جعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع أفقي موجود في جميع الأنشطة ولا يختص بنشاطات معين، حيث يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يعزز من مرونة الاقتصاد من خلال توسيع وتنويع الاقتصاد المحلي، وبالتالي الحد من التعرض للصدمات الخاصة بقطاع معين (كقطاع المحروقات) و التقلبات في تدفقات رأس المال الخاص الدولي، ويتركز نشاط الم ص م في سبعة قطاعات اساسية تجذب الاستثمارات إليها وهي: النقل، الصناعة، البناء، الأشغال العمومية، التجارة، الخدمات، السياحة والفلاحة.[1]

الفرع الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من الخصائص التي يتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلاّ أنّها تتعرض في نفس الوقت لمجموعة من العوائق والمشاكل التي تحد من نجاحها نموها واستمراريتها، بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى تؤدي إلى تعثرها وفشلها، والبعض من هذه المشاكل والمعوقات ما هو قانوني والبعض مالي والآخر اقتصادي، وفيما يلي سنذكر بعض هذا المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل أهم المشاكل والمعوقات التي تعرقل نمو وعمل وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما يلي:

أولا- مشاكل ومعوقات متعلقة بالعقار الصناعي:

من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي، فنجد أصحاب المؤسسات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال، بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع ولارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلى صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة

[1] حنان جودي، **إستراتيجية تأهيل الم ص م كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي،(دراسة حالة الجزائر)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تحت اشراف بن بريكة عبد الوهاب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 15.

من اختلافات لا تزل قائمة بسبب أسعار التنازل، والتخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة.[1]

ثانيا– مشاكل ومعوقات ناتجة عن السياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية:

تشتمل هذه المعوقات على النقاط التالية:[2]

- إهمال دور القطاع الخاص والتركيز على القطاع العام في بناء اقتصاديات الدول النامية.
- تأثير التضخم، حيث أنّ آثار التضخم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكبر من تلك المترتبة على المؤسسات الكبيرة، لذلك فإنّ إحدى المشكلات النسبية التي تواجهها في فترات التضخم، هي عدم قدرتها على الحصول على التمويل اللازم الذي تكون تكلفته عالية جدا وبشروط الحصول عليه أصعب.
- ركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقاولات والانكماش الاقتصادي.

ثالثا– مشاكل ومعوقات متعلقة بالتمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها، و بسبب حداثتها وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس، الأولية، النمو الأولي، النمو الفعلي، الاندماج)، ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات نظرا لحرصهم على نقود المودعين،[3] بالإضافة إلى عدم وجود مفصل بين الذمة المالية الخاصة بالفرد صاحب المشروع (أو الأفراد أصحاب المؤسسة) والذمة المالية الخاصة بالمؤسسة، بما يجعل الفرد يسمح لنفسه بالتعويض للعجز في ميزانيته الخاصة من ميزانية المؤسسة في بعض الأحيان، ممّا يؤدي إلى إحداث إرباك مالي للمشروع.[4]

وإهمال معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاحتياطات المطلوبة والتي تنص عليها القواعد المحاسبة، كذلك نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة في أساسيات المعاملات المصرفية ممّا يشكل عقبة أمامهم

---

[1] مشري عبد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)** مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف بورغدة حسين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 33.

[2] بوزورين فيروزة، **دور إدارة الحياة الوظيفية في تحفيز العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (دراسة ميدانية بشركة مامي للمشروبات التجارية)** بسطيف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف بن مهدي عبد الوهاب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 140.

[3] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص 34.

[4] حبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 43.

في التوجه إلى المصارف التجارية للإقراض،[1] بالإضافة إلى اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي ذو الدعم الفني الذي يدعم أعمال المؤسسات الصغيرة ككل.[2]

رابعا– مشاكل ومعوقات متعلقة بصعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل على مستوى الإدارة سواء من خلال بطئ معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية، وأيضا على المستوى التنفيذي تعاني هذه المؤسسات من مشكل التغير المفاجئ للقوانين وعدم وضوحها في بعض الأحيان، ممّا يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة ويؤثر على أداء المؤسسات.[3] بالإضافة لعدم محاولة أصحاب المؤسسات الاستعانة بآراء المتخصصين في النواحي الإدارية، إمّا لنقص الإمكانيات المادية، أو لعدم تقديره لأهمية هذه الاستشارات أو لحرصه على الاحتفاظ بأسرار العمل.[4]

خامسا– مشاكل معوقات متعلقة بعدم تطبيق قواعد النظام المحاسبي في إدارة النظام:

إنّ تخلف مهنة المحاسبة في كثير من الدول خاصة النامية منها أدّى إلى انتشار صورة من عدم كفاءة المشروعات، ويترتب على ذلك تقليل قدرة المستثمر الصغير على إدارة الاستثمارات بكفاءة وتوقع النفقات والإيرادات المرتقبة من الاستثمارات الجدية.[5]

سادسا– مشاكل ومعوقات متعلقة بالنقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية:

هناك مشاكل تقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقل خاماتها الأولية مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف مناسبة، كذلك هناك مشاكل الأرض أو المحل المناسب وتجهيز المكان للنشاط، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة قائمة على أطراف المدن وفي الأماكن النائية التي تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، وقد يعمل بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية، فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا أو باهظة الأمر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا أو استدانتهم.[6]

سابعا– مشاكل ومعوقات متعلقة بالخبرة التنظيمية ونقص المعلومات:

من المشاكل الخطيرة لتي تقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي يمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو، ويظهر النقص

---

[1] جهاد عبد الله عقانة، قاسم موسى أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 249.

[2] هالة محمد، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (دليل علمي لكيفية البدء مشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة)** الطبعة الاولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2002، ص16.

[3] هى إبراهيم خليل إبراهيم، **الصناعات ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 1966.

[4] غردايت حسام وآخرون، **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 6-7-ديسمبر 2017، ص 05.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 67.

[6] عبد الرحمن يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل كل تمويلها**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995، ص 33.

في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسات الصغيرة أو الإطار العام الذي يعملون فيه، وعادة فإنّ أفق صاحب المؤسسة الصغيرة في البلد النامي لا يمتد لأكثر من شؤون حرفته أو صناعته، لذلك فإنّ أصحاب هذه المؤسسات قد لا يدرون شيئا على الإطلاق بالنسبة لاتجاهات الأسعار فيفاجئون بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم.

ثامنا– مشاكل ومعوقات متعلقة بالتسويق:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- الافتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءة والخبرة.
- ضعف الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية.
- ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية.[1]

المطلب الثاني: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وتخليها عن فلسفة الاقتصاد الموجه، أدركت الدور المهم الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تبني استراتيجية شاملة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بهدف تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. طورت الدولة الجزائرية مجموعة من هياكل الدعم هدفها الإشراف ومتابعة نمو وتطور هذه المؤسسات وتوفير المناخ المناسب لكل مستثمر يرغب في الاستثمار في هذا المجال.

الفرع الأول: وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بهدف تسهيل إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]، قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هياكل ومؤسسات داعمة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل هذه الوكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

[1] قاضي فريدة، **التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والموسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 224.

[2] بن منصور نعيم، مغراوي محي الدين عبد القادر، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها مخاص التحويل الاقتصادي في الجزائر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تلمسان كآلية دعم –نموذجا**"– المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 05، العدد 01، مارس 2018، مخبر أبحاث وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معسكر، الجزائر، 2018، ص 172.

أولا– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

1– تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم انشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتسعى

لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.[1] وهي مخصصة للشباب العاطل عن العمل والذين لديهم فكرة لإنشاء مشروعهم الخاص.[2]

وانطلقت في العمل رسميا ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1997، ثم تم تعديله بموجب المرسوم التنفيذي 98/231 المؤرخ في 13 جوان 1998 وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطات الوكالة.[3]

2– شروط الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

حدد المرسوم التنفيذي 96-297 جميع الشروط الواجب توفرها من أجل الاستفادة من الاعانات والدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منها:[4]

– أن يتراوح سن المسير ما بين 19 و35 سنة ولا يمكن له أن يتجاوز سن 40 سنة إلا إذا تعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة.

– أن يكون لديه مؤهلات مهنية لها علاقة بالمشروع.
– أن يكون بدون عمل أو نشاط تجاري.
– أن يكون مسجلا لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كطالب عمل.
– أن لا يتجاوز مبلغ الاستثمارات 10000000 دج.

---

[1] مالك فاطمة الزهراء، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 590.

[2] Bulifatmihwar yamina, **le financement des PME en Algérie état des lieux et perspective**, le forum national sur les petites et moyennes entreprises à la lanière des récentes entrées de lois algériennes, université mouloud mammeri, tizi ouzou, Algérie, au 28 nonembre 2019, p 99.

[3] شريف ويزة، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 28 نوفمبر 2019، ص 645.

[4] دكار نسيم بلقاسم، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في انشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 866.

– يجب أن تنشأ المؤسسة المصغرة الممولة على شكل شركة ويأخذ الهيكل القانوني لها أحد الأشكال التالية: شركة أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن، تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة.

3– مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تقوم الوكالة بالمهام التالية:

– تقوم بتقويم الدعم والاستشارة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية في إطار تطبيقها،

– تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع، وتحرص على تنفيذ بنود الاتفاق التي تربطهم بالوكالة،

– تقدم الإعانات المالية لأصحاب المؤسسات المصغرة،

– إتاحة وتوفير المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع من أجل ممارسة نشاطاتهم،

– تقييم علاقات مالية مع المؤسسات المالية والبنوك من أجل تسهيل وتمويل المشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجازها واستغلالها،

– تقوم بترشيح مشاريع الشباب للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية والاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.

– تقوم بتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع من أجل تكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم،

– تكلف جبهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى والقوائم النموذجية الخاصة بالتجهيزات،

– التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية،

– تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

4– دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديمها للاعانات المالية والجبائية وشبه الجبائية و المتمثلة فيما يلي:

أ– الإعانات المالية:

– وتتمثل في قرض بدون فائدة طويل الأجل لصالح الشباب حاملي أفكار مشاريع تمتد لفترة 5 أو 13 سنة حسب نوع التمويل، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من أحد القروض الإضافية التالية:

– قرض بدون فائدة بقيمة 500000دج موجه لفائدة خرجي مراكز التكوين خاص باقتناء عربة ورشة.

– قرض بدون فائدة بقيمة 1000000دج لفائدة أصحاب شهادات التكوين العالي لكراء مكاتب جماعية.

– قرض بدون فائدة بقيمة 500000دج من أجل كراء محل تجاري.

– تخفيض نسبة الفائدة البنكية: تأخذ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عل عاتقها جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي الذي يمنحه البنك للمؤسسة، وهذا التخفيض يتعلق بصيغة التمويل الثلاثي وتقدر نسبته 100%.

ب– الاعانات الجبائية وشبه الجبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتي تنفيذ واستغلال المشروع، ويتعلق الأمر[1] بـــ:

– في مرحلة تنفيذ المشروع تستفيد المؤسسةمن :

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

– الإعفاء من رسوم نقل الملكية بـــ 8% على المكاسب العقارية.

– الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات.

– في مرحلة استغلال المشروع تستفيد المؤسسة لمدة 3 سنوات ابتداءا من تاريخ انطلاق النشاط أو 6 سنوات للمناطق الخاصة من:

– الاعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات.

– الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي ..

– الاعفاء الكلي من الدفع الجزافي.

– الاعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني.

– اشتراكات أرباب العمل بنسبة 9% للأجور المدفوعة للعمال عوض 26% المحدد من قبل الضمان الاجتماعي.

[1] صحراوي ايمان، **تقييم نشاط الهيئات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 910-911.

5- صيغ التمويل في اطار الوكالة:

يوجد صيغتان للتمويل[1] وهما:

- في حالة استثمار الانشاء:

-**التمويل الثنائي:** ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-9): التركيبة المالية للتمويل الثنائي.

	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000دج	71%	29%
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 5000001- 10000000دج	72%	28%

المصدر: بوطيبة بلال، **مساهمة سياسات التشغيل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع سكيكدة)** الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 703.

-**التمويل الثلاثي:** يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي، يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-10): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي.

	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000دج	01%	29%	70%
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح بين 5000001- 10000000دج	02%	28%	70%

المصدر: بوطيبة بلال، مرجع سابق، ص703.

[1] - بوطيبة بلال، **مساهمة سياسات التشغيل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع سكيكدة)** الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 703.

-**التمويل الذاتي**: وهي صيغة مستحدثة أين يتحمل المستثمر كافة تكاليف الاستثمار على عاتقه مقابل استفادته من مرافقة الوكالة والحصول على الامتيازات الضريبة و الشبه ضريبية.

- في حالة استثمار التوسيع:

يتعلق استثمار التوسع بالمؤسسات المنجزة في إطار الوكالة، والتي تطمح إلى توسيع قدرتها الانتاجية في نفس النشاط أو يكون مرتبط بالنشاط الأصلي يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي 50% من قرض الوكالة في حالة التمويل الثلاثي أو تسديد نسبة 100% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو تغيير صيغة التمويل.
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة .

ويوجد فيها نوعين من التمويل بالنسبة لاستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الانشاء (أنظر التركيبة المالية لاستثمار الانشاء).

ثانيا- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

1- تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 بمقتضى الأمر 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار، أنشأت لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، التي تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار وإتاحة المساواة بين المتعاملين الوطنيين والأجانب، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، تعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، التي تشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها استثمارات ذات أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد الوطني أولا، وذلك عن طريق تقديم تحفيزات ثانيا[1]، تهدف إلى تقليص الاجراءات الادارية لطلبات المستثمرين إلى 30 يوم بدلا من 60 يوم وبموجب المادة 27 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار أحدثت الوكالة أربع مراكز لتقديم الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] سليمان حميدة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتقليل من حدة البطالة**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 955.

2- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تنص المادة 26 من قانون رقم 16-09 متعلق بتطوير الاستثمار والتي تسند إلى الوكالة المهام التالية:[1]

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات والترويج لها في الخارج،
- استقبال واعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب،
- تسهيل الاجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الادارية ذات العلاقة بالاستثمار،
- منح الامتيازات الجبائية المرتبطة بالاستثمار،
- ضمان التزام المستمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار،
- تسيير صندوق دعم الاستثمار،
- تسجيل الاستثمارات،
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون.

وبالرجوع إلى أحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتنظيمها وسيرها فإن هذه الأخيرة تكلف بـــ:[2]

- جمع ومعالجة المعلومات المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستمرين.
- مرافقة ومساعدة المستمرين في جميع مراحل المشروع.
- تسهيل الترتيبات وتبسيط اجراءات إنشاء المؤسسة.

3- شروط الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

وتتمثل شروط الاستفادة من الدعم فيما يلي: [3]

أ- بالنسبة لإنشاء مؤسسة:

- كل مستثمر حامل لفكرة مشروع يرغب في إنشاء مؤسسة له الحق من الاستفادة من الوكالة.
- يجب أن يكون نشاط المؤسسة مدرج ضمن النشاطات المؤهلة للاستفادة من مزايا الوكالة.

[1] صحراوي ايمان، مرجع سابق، ص 909.

[2] آيت حسن نورة، **اطلاق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية تنافسيتها على ضوء القوانين المستحدثة لتطوير الاقتصاد في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 435.

[3] معلومة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ب- بالنسبة لتوسعة مؤسسة: بـــ:

- نفس شروط الإنشاء بالاضافة الى شرط أن تكون للمؤسسة ميزانية السنة الأخيرة لنشاطها مؤشرة لدى الضرائب أي تتبع نظام التصريح الحقيقي وليس الجزافي.

4- دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتقديم دعم غير مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الدعم يتمثل في التسهيل، المرافقة، والمتابعة بالإضافة إلى منح الامتيازات الجبائية للجزائريين والأجانب وتكون بالمراحل التالية:

1- في مرحلة إنشاء المؤسسة:

يكون على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي (فتح السجل التجاري، الحصول على التراخيص، التصريح لدى مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي ....الخ) (التسهيلات).

2- في مرحلة الانشاء:

يستفيد المستثمر فيها بمزايا مدتها لا تتجاوز 3 سنوات:

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمعدات المقتناة؛
- الاعفاء من الرسوم الجمركية للمعدات المقتناة؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل والاشهار العقاري (تأسيس الشركة)؛
- الاعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات.

ج- في مرحلة الاستغلال:

يستفيد المستثمر فيها من مزايا مدتها من 3 سنوات إلى 10 سنوات في المناطق الخاصة (الهضاب العليا والجنوب).

- الاعفاء من الرسم المهني.
- الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات.

ثالثا– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر":

1– تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005.[1]

تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال[2] المالي، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على احداث نشاط لحسابهم الخاص.

2– مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتولى الوكالة الوطنية بالاتصال مع المؤسسات المعنية القيام بالمهام التالية:[3]

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون فائدة؛
- تقوم بدور اعلامي لمختلف الاعانات؛
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

3– شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة:

يستفيد من اعانات القرض المصغر المواطنون المستوفون للشروط الآتية:[4]

- أن يبلغوا العمر 18 سنة فما فوق؛
- أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم؛
- أن يتوفروا على إقامة مستقرة؛
- أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب؛

---

[1] بقاط حنان، ها لم سليمة، مرجع سابق، ص 49.

[2] طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، مرجع سابق، ص 232.

[3] المرجع نفسه، ص 233.

[4] خير الدين جمعة وآخرون، **تحليل وتقديم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة ANGM بسكرة خلال الفترة 2005-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص 275-276.

- أن لا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة)؛

إضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني المحدد.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

4- الخدمات المالية الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وتتمثل هذه الخدمات المالية الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيمايلي :

4-1 أنماط تمويل القرض المصغر على مستوى الوكالة:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-134 المؤرخ في 22 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتعلق بتحديد شروط الاعانة المقدمة للمستفيدين من القروض المصغرة ومستواها، تشرف الوكالة على تسيير صيغتين من التمويل كما هو موضح في الجدول الموال:[1]

الجدول رقم (1-11): انماط تمويل القرض المصغر على مستوى الوكالة.

	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 100000دج	كل الأصناف (شراء مواد اولية)	00%	00%	100%	-
لا يتجاوز 250000دج	كل الأصناف (شراء مواد اولية على مستوى ولايات الجنوب)	00%	00%	100%	-
لا يتجاوز 100000دج	كل الأصناف	01%	70%	29%	-

المصدر: خير الدين جمعة وآخرون 2020، ص ص 275-276.

[1] خير الدين جمعة ، مرجع سابق، ص 276.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشرف على تسيير صيغتين من التمويل، انطلاقا من السلفة الصغيرة وبدون فوائد (تمويل أحادي بنسبة 100%) تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000دج وقد تصل إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب بعنوان شراء المواد الأولية، إل قروض معتبرة (تمويل ثلاثي، المستفيد 1%، الوكالة 29%، البنك 70%) بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية –مشروع صغير- والتي لا تتجاوز 100000دج تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك.

4-2- الاعانات المقدمة من طرف الوكالة:

تقدم الوكالة نوعين رئيسيين من الإعانات المالية:[1]

إعانات مالية مباشرة: وتتمثل في قروض بدون فائدة، وهو قرض تتراوح مدة استحقاقه من سنتين إلى ثلاث سنوات بالنسبة للقروض بهدف شراء المواد الأولية، ومن سنة واحدة إلى خمسة سنوات بالنسبة لقروض التجهيز.

الإعانات المالية غير المباشرة: والمتمثلة في التخفيض في نسبة الفائدة للقروض البنكية المقدمة في اطار قروض التجهيز، بالإضافة إلى الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة فهي تعمل أيضا على دعم ومرافقة المستفيدين ومتابعة الأنشطة الموجزة.

رابعا- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1- تعريف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتولى متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقييمه وإعطاء الدفع لتنفيذه، وكذا اقتراح التدابير التي من شأنها تحسين سير برنامج التأهيل، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة.[2]

2- مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية:[3]

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] صحراوي ايمان، مرجع سابق، ص 913.

[2] مرجع نفسه، ص 913.

[3] غرادين حسام وآخرون: **آليات دعم وترقية الم ص م في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدانة الم ص م في الجزائر، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 6-7 ديسمبر 2017، ص ص234-235.

- القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها.
- تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات.
- تقييم نجاعة تنفيذ البرامج القطاعية واقتراح التصحيحات الضرورية.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات (إنشاء، توقف، تغيير نشاط).
- القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات.
- التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي.
- جمع واستغلال وايصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة.
- التنسيق مع مختلف البرامج المتعلقة بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتمثل صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهيئات التالية:

أولا- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

1- تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـــ 06 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، ويعتبر الركيزة الاساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير ارادية لأغراض اقتصادية[2]، بالإضافة لاعتباره من الأجهزة الهامة التي تهدف إلى تدعيم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تتمثل مهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي:[3]

- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيلات الاشتراكات المخصصة لتمويل آداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته؛

---

[1] كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، "**دور الاجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر(دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)**" مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020، مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020، ص 159.

[2] أوبختي نصيرة، بوجنان التوفيق، "**دور المرافقة المقاولاتية في انشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تلمسان)** " مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020، مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020، ص 367.

[3] كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، مرجع سابق، ص 160.

- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وادارتي البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من آداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين على البطالة؛
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
- كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه، والاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير احداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.
- كما يعمل أيضا الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من انجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قرض ثلاثي بين المقاول و الصندوق والبنك وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع[1]، (حيث تمكن المرافقة في الاعلام واعداد المشروع وتجهيز المؤسسة المستحدثة ومتابعتها).

3- شروط الاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

يستفيد من تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ضمن هذا الجهاز كل شخص يستوفي الشروط التالية:[2]

- أن يبلغ كل شخص يستوفي الشروط عمر البطالين أصحاب المشاريع ما بين 30 و50 سنة من العمر؛
- أن يكون من جنسية جزائرية؛
- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند ايداعه طلب الاعانة؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يمتلك ملكات معرفية ذات الصلة بالنشاط المراد القيام به؛
- أن يكون قادرا على رصد امكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛
- ألا يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ اثني عشر شهرا على الأقل؛
- ألا يكون قد استفاد من تدابير اعانة بعنوان احداث النشاط.

---

[1] اوبختي نصيرة، بوجنان توفيق، مرجع سابق، ص 367-368.

[2] كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، مرجع سابق، ص 161.

4- التركيبة المالية للمشروع:

يقدر المبلغ الأقصى للاستثمارات والتي ينص عليها المرسوم رقم 10-158 المؤرخ في 20 جوان 2010 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 بـــ 10 مليون دينار جزائري تمول من طرف ثلاثة أطراف كما يلي:[1]

- البطال صاحب المشروع: بمساهمة نقدية أو عينية؛
- البنك: بقرض واجب السداد بدون فوائد؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: سلفية غير مكافئة (واجبة السداد بدون فوائد).

يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد احداثه أو توزيعه ويكون على مستويين:

الجدول رقم (1-12): التركيبة المالية للمشروع حسب المستوى.

المستوى	مبلغ الاستثمار	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة القرض دون فائدة	نسبة القرض مهما كان حجم الاستثمار (البنك)
الأول	أقل أو يساوي 5 مليون دج	01%	29%	70%
الثاني	ما بين 5 و10 مليون دج	02%	28%	70%

المصدر: كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، 2020، ص 162.

5- الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي يقدمها الصندوق: حيث تمنح على مرحلتين:[2]

1- مرحلة الانجاز:

- **الاعانات المالية:** حيث تمنح ثلاث قروض دون فائدة لأصحاب المشاريع:

1- قرض 500000دج دون فائدة مخصص للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لأجل اقتناء ورشات لممارسة وظائفهم.

2- قرض 500000دج دون فائدة متعلق بإيجار المحلات.

[1] كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، مرجع سابق، ص ص 161-162.

[2] اوبختي نصيرة، بوجنان توفيق، مرجع سابق، ص ص 369-370.

3- ج- قرض 1000000دج دون فائدة لحاملي شهادات التعليم العالي لايجار محلات متعلقة بنشاطات مثل مساعدي القضاء والمحاسبين، مكاتب الدراسات...الخ.

- الامتيازات الجبائية:

- تطبيق معدل يقدر بـــ 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة.
- الاعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة.
- الاعفاء من حقوق تحويل المليكة للحصول على العقارات.

2- مرحلة الاستغلال

حيث تمنح الامتيازات الجبائية لمدة 03-06 سنوات بداية من انطلاق النشاط، و10 سنوات بالنسبة لمنطقة الجنوب ويتم:

- الاعفاء الكامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها.
- الاعفاء من كفالة حسن التنفيذ عندما يتعلق موضوع المؤسسة المصغرة بالإطعام في المنشآت الثقافية.
- عندما تقوم المؤسسة المصغرة بخلق ثلاث مناصب عمل غير محددة المدة فإن مدة الاعفاء تمدد لسنتين.
- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة، عند نهاية مرحلة الاعفاء، خلال الثلاث السنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، السنة الأولى من الاخضاع الضريبي 70% السنة الثاني من الاخضاع الضريبي 50%.

ثانيا- الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم انشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، بهدف تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار تمويل استثماراتها الانتاجية، خلال مراحل نشأتها، توسيعها، أو تجديد تجهيزاتها.[1]

[1] عصام صبرينة، **تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019، ص 453.

2- مهام الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل مهام الصندوق كما يلي:[1]

- ضمان تعويض القروض البنكية للبنوك التي هي موجهة للاستثمارات من أجل تجديد تجهيزات المؤسسة في حال ما إذا طرأ حادث في عملية التعويض.
- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها.

ومنه فالصندوق يعمل على ضمان القروض متوسطة الأجل الموجهة إلى تمويل النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يحقق قيمة مضافة، ويستثنى من منح ضمان الصندوق المؤسسات التي تنشط في النشاطات الزراعية، الصيد البحري، النشاطات التجارية وقروض الاستهلاك، كما أنه يقدم ضمانات للمؤسسات المالية والبنكية بهدف تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على القروض.

يحدد المبلغ الأقصى للقرض القابل للضمان من طرف الصندوق بـــ 350 مليون دج، كما حدد السقف الأقصى للضمان بـــ 250 مليون دج، أي 80% بالنسبة للقروض الممنوحة لتمويل إنشاء مشاريع الاستثمار و60% حينما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في حالة نمو أو توسيع وتجديد التجهيزات، ويحدد الضمان بـــ 7 سنوات.

ثالثا- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـــ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]. يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، حيث انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004، ويهدف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إل تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل

[1] صحراوي ايمان، مرجع سابق، ص 619.

[2] طالم علي، بلخير فريد، **ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة صندوق ضمان القروض)** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2018، بشار، الجزائر، 2018، ص 469.

في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمانات للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.[1]

حيث يتعلق الأمر بتسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الاتحاد الاوروبي.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من برنامج التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم.

- المؤسسات التي تلتزم بالقيان بعملية إعادة التأهيل.[2]

2- مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية:[3]

التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في انشاء المؤسسات وتوسيعها، تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة علمية تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصندوق؛

---

[1] بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، "**دور صندوق ضمان القروض كآلية مشجعة لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)**"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 09، مارس 2018، مخبر الأبحاث ديناميكيات الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية- جامعة مستغانم، الجزائر، ص 99.

[2] طالم علي، بلخير فريد، مرجع سابق، ص 470.

[3] واضح فواز وآخرون، "**مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 120-121.

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في اطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- اعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في اطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعتبر الأداء المالي من بين المقومات و الدعائم الرئيسية للمؤسسة، حيث يوفر لها نظام متكامل من المعلومات التي تمكنها من مقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات معينة، وتحديد الإنحرافات عن الأهداف المسطرة. بالإضافة إلى أنها تراه انه الحل الامثل للحفاظ على بقائها واستمراريتها. لكن قبل التعرف على الأداء المالي يجب التطرق أولا إلى تعريف الأداء في حد ذاته، حيث يتمثل الأداء في قدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها، ويظهر ذلك من خلال استخدامها للموارد المالية والمادية والبشرية واستغلالها بطريقة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها المسطرة.

المطلب الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف الأداء المالي وأهميته والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تحديد مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه وخطواته.

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

قبل التطرق إلى تقييم الأداء المالي في المؤسسة لابد من التطرق أولا لمفهوم الأداء المالي بإختصار.

أولا: مفهوم الأداء المالي.

1- تعريف الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى انجاز الأهداف، حيث أنه الداعم الاساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]

الأداء المالي: مدى مساهمة الانشطة في خلق أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.[2]

كما يعرف أيضا الأداء المالي على أنه: الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف.[3]

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي واثاره على عوائد اسهم الشركات**، ط1، دار الحامد، عمان، الاردن، 2010، ص45.

[2] حطاب دلال، زعيبط نور الدين، " **تحليل وتقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية** "، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018، ص 198.

[3] سبتي اسماعيل، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف لفترة 2014-2016)** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2007، ص 422.

ومما سبق فإن الأداء المالي هو[1]:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى المؤسسات التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو كثرة الديون و القروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

2- أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية دراسة الأداء المالي في المؤسسة من خلال[2]:

- متابعة ومعرفة طبيعة نشاط المؤسسة،
- متابعة ومعرفة الظروف المالية خصوصا و الاقتصادية عموما المحيطة بالمؤسسة،
- المساعدة في اجراء عملية التحليل و المقارنة وقياس البيانات،
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

3- العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تتلخص هذه العوامل المؤثرة فيما يلي[3]:

3-1-الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار التي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصال والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب التبادل للأنشطة والمعلومات. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الادوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة على اتخاذ القرارات.

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 45-46.

[2] بن بوزيد سليمان، **استخدامات مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس اداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017، ص 19.

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص48 -51.

3-2-المناخ التنظيمي: وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار واسلوب الادارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم ادراك العاملين لمهام المؤسسة و أهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الادارية و المالية، و اعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في اموال المؤسسة.

3-3-التكنولوجيا: هي عبارة عن الاساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الانواع كتكنولوجيا الانتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، و تكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسب لطبيعة اعمالها و المنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب ان التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه المؤسسة و التي لا بد لهذه المؤسسة ان تتكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل اداءها وتطويره بهدف مواءمة بين التقنية و الأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة و التنويع بالإضافة الى زيادة الارباح و الحصة السوقية.

3-4-الحجم: يقصد بالحجم تصنيف المؤسسة الى صغيرة، متوسطة او كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: اجمالي الموجودات أو اجمالي الودائع أو اجمالي المبيعات. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي سلبا. حيث ان بزيادة الحجم فان عملية ادارة المؤسسة تصبح اكثر تعقيدا ومنه يصبح ادائها اقل فعالية. وقد اجرية عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسة و بينت بان العلاقة بينهما طردية.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي.

1-تعريف تقييم الأداء المالي:

يمكن إعطاء عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي منها:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة يمثل تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة المواد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات اطرافها المختلفة أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الاهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1].

[1] بن بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص 19-20.

ويقصد ايضا بتقييم الأداء المالي بانه: عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية[1].

ويعرف أيضا تقييم الأداء بأنه: مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على إدارة انشطتها في مختلف جوانبها الإدارية والتقنية والإنتاجية ...الخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الاكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها[2].

ويهدف قياس الأداء المالي إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية أو القدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد ايرادات سواءا من انشطتها الجارية أو الرأسمالية، أو الاستثنائية بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها[3].

2- أهداف تقييم الأداء المالي:

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي تحقيق ما يلي [4]:

- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الانتاجية.
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تفاديها مستقبلا.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة الاقتصادية عن موطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.
- تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء المالي على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولا للتقويم الشامل.

---

[1] توفيق سميح، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، مذكرة ماجستير، تحت اشراف عبد الخالق مطلك الراوي، كلية العلوم الادارية و المالية، قسم المحاسبة، جامعة الاسراء، عمان، الاردن، 2015، ص 38.

[2] مرجع نفسه، ص 39.

[3] بن بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص 20.

[4] توفيق سميح، مرجع سابق، ص 41-42.

- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل تقويم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

3- خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية[1]:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في ذلك على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق واثارها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثاني: عناصر تقييم الأداء المالي.

إن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها .ومن هنا ارتأينا تقييم الأداء المالي بعنصرين وهما قياس المردودية وقياس المخاطرة.

الفرع الأول: قياس المردودية.

يعد قياس المردودية واحدا من أهم المعايير المستخدمة لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فهي تجسيد للعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح لمتخذي القرار بمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها وتحقيق أهدافها[2] ولدراسة مردودية المؤسسة يجب الاعتماد على انواعها الثلاثة وهي كما يلي:

---

[1] حطاب دلال، زعيبط نور الدين، مرجع سابق، ص 199.

[2] شريف غياط، مهدي عبد المالك، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات قياس المردودية (دراسة حالة مؤسسة البناء و الاشغال العمومية خلال الفترة 2011-2013)**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 13، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2007، ص 136.

أولا: المردودية المالية.

1- تعريف المردودية المالية: المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار اقتصاد السوق[1]. وتسمى أيضا بعائد او مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة[2].

ويمكن حسابها بالعلاقة التالية[3]:

نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة. وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطر المالي هو الخطر المتعلق بالمردودية المالية،كما تحسب المردودية المالية أيضا بالعلاقة التالية[4]:

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية – تكلفة الإستدانة) * (الإستدانة الصافية / الأموال الخاصة).

وتدعى العلاقة (الإستدانة الصافية / الأموال الخاصة) بالرافعة المالية ويقصد بالإستدانة الصافية مجموع الديون قصيرة ومتوسطة الأجل مخصوما منها النقدية المتاحة في البنك والصندوق والتوظيفات المالية.

والعلاقة (المردودية الاقتصادية – تكلفة الاستدانة) *(الاستدانة الصافية / الاموال الخاصة) تسمى أثر الرافعة المالية.

أي أن المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية.

2- تعريف الرافعة المالية:

تعرف الرافعة المالية على أنها تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثماراتها، وهو يمثل النسبة من مجموع القروض إلى مجموع الأصول[5].

---

[1] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2017، ص 88.

[2] شريف غياط، مهدي عبد المالك، مرجع سابق، ص 142.

[3] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص 88.

[4] مليكاوي مولود، **مطبوعات مقدمة في مقياس استراتيجية مالية**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر، ص 97.

[5] ايمان كموش، جمال معتوق، "**أثر الرفع المالي على المردودية التجارية**"، مجلة دراسات و ابحاث، المجلد 11، العدد 4، اكتوبر 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2019، ص 442.

ويقصد أيضا بالرفع المالي استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة وقد تكون أموال الغير هي القروض أو الأسهم الممتازة حيث أن كلاهما له تكلفة ثابتة ويجب على المؤسسة الالتزام بدفعها، أي أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المؤسسة فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالا إذا استطاعت المؤسسة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة[1].

ويمكن قياس نسب الرافعة المالية كما يلي[2]:

نسبة الرافعة المالية = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

درجة الرفع المالي = التغير النسبي في العائد على السهم أو على رأس المال / التغير النسبي في الدخل قبل الفوائد والضرائب.

درجة الرافعة المالية = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / (صافي الربح قبل الفائدة والضريبة – الفوائد السنوية أو توزيعات الاسهم الممتازة قبل الضريبة).

درجة الرافعة المالية = صافي الربح / (صافي الربح – الفوائد)

3– آليات أثر الرافعة المالية:

قبل التطرق إلى آليات أثر الرافعة المالية لابد من تعريف أثر الرافعة المالية وصياغتها الرياضية ثم التطرق الى حالات الرافعة المالية.

3–1– تعريف أثر الرافعة المالية:

ويقصد بأثر الرافعة المالية الأثر الإيجابي أو السلبي للاستدانة على المردودية المالية، وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة بمعدل المردودية الاقتصادية.

ويقصد بها أيضا تأثير الهيكل المالي على مردودية اموالها الخاصة ويسمح أثر الرافعة بتقسيم أثر الإستدانة (إلى أثر سلبي أو إيجابي) على مردودية رؤوس الأموال الخاصة المردودية المالية، وبالتالي يتناول أثر الرافعة المالية

[1] مؤيد راضي، غسان فلاح، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط 2، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2009، ص 281.

[2] خلف محمد، **العلاقة بين الرافعة المالية واسعار الاسهم (دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 21.

العلاقة بين المردودية المالية وهيكلة رأسمال المؤسسة وإمكانية الرفع من مردودية الأموال الخاصة نتيجة استخدام الديون في هيكل رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار لمستوى المردودية الاقتصادية المحقق من قبل المؤسسة[1].

3-2- الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية انطلاقا من العلاقة التالية[2]:

$$Rcp = (Re + (Re - i) * D/cp) * (1 - IS)$$

حيث أن:

- **RE**= نتيجة الاستغلال
- **Rnet**= النتيجة الصافية
- **Re**= المردودية الاقتصادية
- **Rcp**= مردودية الاموال الخاصة
- **cp**= الاموال الخاصة
- **D**= الاستدانة الصافية
- **i**= تكلفة الاستدانة
- **IS**= معدل الضريبة على ارباح الشركات
- **(Re – i)** = الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.
- **D/cp** = الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.
- **(Re – i) * D/cp** = أثر الرافعة المالي.

فيكون لدينا:

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية.

وبالتالي:

أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية.

[1] الجوزي غنية، **اهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة و تمويل تطورها (دراسة حالة مجمع صيدال)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 97.

[2] الياس بن ساسي، قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 286-288.

3-3-حالات أثر الرافعة المالية:

يلعب أثر الرفع المالي ثلاثة أدوار وهي[1]:

- ❖ حالة المردودية الاقتصادية اكبر من معدل الفائدة (**i<Re**) : في هذه الحالة يكون الرفع المالي في صالح المؤسسة، فالمؤسسات تلجأ الى الديون كمصدر تمويل رغم توفرها على بدائل اخرى نظرا للتأثير الايجابي للديون على المردودية المالية نظرا لأن المردودية الاقتصادية تغطي اعباء الاقتراض.
- ❖ حالة المردودية الاقتصادية تساوي معدل الفائدة (**i=Re**) : في هذه الحالة يكون الرفع المالي بدون أثر على المردودية المالية.
- ❖ حالة المردودية الاقتصادية اقل من معدل الفائدة (**i>Re**) : في هذه الحالة يكون الرفع المالي في غير صالح المؤسسة، اي بزيادة الاعتماد على القروض تنخفض المردودية المالية.

ثانيا: المردودية الاقتصادية.

1- تعريف المردودية الاقتصادية:

وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والاصول الاقتصادية من الميزانية[2].

وهي أيضا العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، وقد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الإستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هته النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا ان البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية[3].

وتقاس بالعلاقة التالية[4] :

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية.

وتقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال وتجدر الإشارة هنا إلى ان الخطر الاقتصادي هو الخطر المتعلق بالمردودية الاقتصادية.

---

[1] رزقي محمد، **مطبوعات في مقياس التحليل المالي**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، برج بوعريريج، الجزائر، 2018، ص 43.

[2] مليكاوي مولود، مرجع سابق، ص 97.

[3] عشي عادل، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة للفترة 2000-2002)**، مذكرة ماجستير، تكلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 83.

[4] الياس بن ساسي، قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 282.

2- المكونات الأساسية للمردودية الاقتصادية:

لاستخراج المكونات الأساسية لمعدل المردودية الاقتصادية نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال، وذلك على النحو التالي[1]:

معدل المردودية الاقتصادية (Re) = (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / رقم الأعمال) * (رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية).

ومنه نستخلص أن معدل المردودية الاقتصادية هي حاصل ضرب معدل ربحية الاستغلال بعد الضريبة ومعدل دوران الأصول الاقتصادية المعرفين كما يلي:

- **معدل ربحية الاستغلال:** ويدعى كذلك بمعدل الربحية الجزئية أو معدل هامش الاستغلال ويقيس ربحية المؤسسة انطلاقا من دورة الاستغلال، إذ يقارن نتيجة الاستغلال المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من جدول النتائج بالعلاقة التالية:

معدل ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / رقم الأعمال

يعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي ويظهر قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مقارنة بالإيراد الإجمالي، ويمكن حسابه قبل الضريبة على الأرباح او بعدها حسب احتياجات المحلل المالي وتبعا للمنطق المالي المستخدم.

- **معدل دوران الأصول الاقتصادية:** يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل نقارن فيه بين حجم الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، ويحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية وجدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية.

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الاعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

3- تحليل جدول حسابات النتائج:

إن عملية تحليل حسابات النتائج من المراحل الاساسية لفهم كيفية تشكيل النتيجة الصافية، والتي تنتج عن الفرق بين الإيرادات والمصاريف وتعطينا رؤية واضحة حول أسعار البيع، الكميات المباعة،...الخ وتسمح لنا بقياس ربحية المؤسسة، التوازن المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة وحسب النظام المالي المحاسبي فإن جدول حسابات النتائج هو: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في

[1] الياس بن ساسي، قريشي يوسف، مرجع سابق ، ص 282.

الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح/الكسب أو الخسارة أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها "[1]

ويظهر جدول حسابات النتائج كما يلي:

جدول رقم (1–13): الشكل العام لجدول حسابات النتائج.

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		×
60	بضائع مستهلكة	×	
80	الهامش الإجمالي	-	+
80	الهامش الإجمالي	–	+
71	إنتاج مباع		×
72	إنتاج مخزون		×
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		×
74	أداءات متممة		×
75	تحويل تكاليف الإنتاج		×
61	مواد ولوازم مستهلكة	×	
62	خدمات	×	
81	القيمة المضافة	–	+
81	القيمة المضافة	–	+
77	منتوجات مختلفة		×
78	تحويل تكاليف الاستغلال		×
63	مصاريف العاملين	×	
64	ضرائب و رسوم	×	
65	مصاريف مالية	×	
66	مصاريف مختلفة	×	
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	×	
83	نتيجة الاستغلال	-	+
79	منتوجات خارج الاستغلال		×
69	تكاليف خارج الاستغلال	×	
84	نتيجة خارج الاستغلال	-	+
83	نتيجة الاستغلال	-	+
84	نتيجة خارج الاستغلال	-	+
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	-	+
889	ضرائب على الأرباح	×	
88	النتيجة الصافية للسنة المالية	-	+

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقير مولود، مرجع سابق، ص 82.

بالاعتماد على حساب النتائج يمكن تحليل كيفية تشكل نتيجة السنة المالية، وذلك بتحليل الاعباء حسب طبيعتها وتحديد مجاميع الارصدة الوسيطية للتسيير كما يلي2:

- **القيمة المضافة**: تعبر عن الاضافة التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الاستغلالي (الانتاج والتوزيع)، وتعكس الفعالية التي تم دمج عناصر الانتاج من راس مال ويد عاملة وغيرها، وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، تساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال:
  - قياس معدل نمو المؤسسة (**Cn**): الذي يبين تطور النشاط المرتبط بالوسائل الخاصة للمؤسسة انطلاقا من العلاقة التالية:

$$Cn = (V\ An - V\ A(n-1)) / (V\ A(n-1))$$

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص 153.

[2] رزقي محمد، مرجع سابق، ص 21.

- قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة (**Pi**): فهي تبن مدى مساهمة مؤسسة معينة في الناتج القومي، والذي يعرف حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بانه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين، بالاعتماد على العلاقة التالية:

$$Pi = V\,Ai / PIB = V\,Ai / \sum_{i=1} V\,Ai$$

حيث أن:

PIB: الناتج المحلي الخام.

V Ai: القيمة المضافة للمؤسسة **i**.

n: عدد المؤسسات المحلية.

- قياس انتاجية العمل وانتاجية العامل: التي تظهر مقدار القيمة المضافة التي تم انشائها عن كل وحدة من الاموال المستثمرة في الموظفين او مساهمة كل عامل في القيمة المضافة للمؤسسة، وتعطى بالعلاقتين التاليتين:

إنتاجية العمل = القيمة المضافة / الأجور الاجمالية.

إنتاجية العامل = القيمة المضافة / عدد العاملين

- قياس معدل الاندماج الاقتصادي للمؤسسة: وذلك بحساب معدل اندماج المؤسسة في النشاط التجاري وكذا معدل اندماجها في العملية الانتاجية.

معدل اندماج المؤسسة في النشاط التجاري = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم

معدل إندماج المؤسسة في العملية الانتاجية = القيمة المضافة / الإنتاج

❖ **إجمالي فائض الاستغلال**: هو رصيد خاص يمثل الفائض الذي تم انشاؤه من استغلال المؤسسة بعد مكافأة عوامل الانتاج والضرائب المتعلقة بالإنتاج، فهو مقياس للربح الاقتصادي المحقق من النشاط الاستغلالي دون الاخذ في الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويتمثل في العلاقة التالية:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – أعباء المستخدمين – الضرائب والرسوم المدفوعة المماثلة.

❖ **النتيجة العملياتية**: وهي عبارة عن نتيجة تدل على ما مدى مساهمة دورة الاستغلال ودورة الاستثمار في خلق الثروة، ولأن التثبيتات لا تدخل مباشرة في خلق الثروة لكن يتم استعمالها لهذا الغرض وهي

لا تظهر في حساب النتائج ولكن يظهر أثر استخدامها وهو تدهور قيمتها (الاهتلاكات وخسائر القيمة)، وهذه المساهمة تكون بمعزل عن السياسات المالية والضريبية، ويتمثل في العلاقة التالية:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى – الأعباء العملياتية الأخرى – مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة +استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.

❖ **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة.

النتيجة المالية = المنتجات المالية – الأعباء المالية.

❖ **النتيجة العادية قبل الضريبة:** تقيس اداء النشاط الاقتصادي والمالي للمؤسسة وتتمثل في:

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

❖ **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب ± الضرائب المؤجلة

❖ **النتيجة الغير العادية:** (الاستثنائية) وهي عبارة عن الفرق بين العناصر الغير العادية (المنتجات) والعناصر الغير العادية (الاعباء).

النتيجة الغير العادية = العناصر غير العادية (المنتجات) – العناصر غير العادية (اعباء).

❖ **النتيجة الصافية للسنة المالية:** وهي عبارة عن جمع او طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية.

ثالثا: المردودية التجارية.

1– تعريف المردودية التجارية:

يطلق عليها مردودية النشاط، وتسمح المردودية التجارية بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة[1].

وهي أيضا من وجهة نظر الاستغلال العادي الذي تمارسه المؤسسة، وهي عبارة عن مقدار الارباح التي حققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، مما يسمح لإدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة،

[1] شريف غياط، مهدي عبد المالك، ط1،مرجع سابق، ص141.

كما يمكن مقارنة النسب بنسب مجمل الربح الى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على كفاءة ادارة المؤسسة في الرقابة على المبيعات [1] وتحسب كالاتي[2]:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية

أو

نتيجة الدورة الصافية / رقم الاعمال السنوي الصافي (رقم الاعمال خارج الضريبة)

2- تركيبة المردودية التجارية: طالما نحن بصدد الحديث عن فعالية وكفاءة الموارد المستخدمة في التشغيل، فيمكن دراسة العاقة التالية[3]:

الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم *رقم الأعمال خارج الرسم/ احتياجات تمويل الدورة التشغيلية.

وكذلك عن طريق الفائض من رأس المال والأصول الجارية:

الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم *رقم الأعمال خارج الرسم/ رأس المال العامل.

الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم *رقم الأعمال خارج الرسم/ الأصول الجارية.

بالنظر إلى التغيرات الموضحة آنفا، تعتمد المردودية التجارية على :

1-الهامش التجاري لرقم الاعمال "سياسات التسعير".

2- درجة ومستوى تشغيل احتياجات رأس المال العامل معبرا عنها بسرعة الدوران " دوران المخزون السلعي، حسابات القبض وحسابات الدفع" سياسات مالية قصيرة الأجل .

هكذا يظهر بديلان للمردودية التجارية بهذه الطريقة:

1-إما هامش عالي على المبيعات ودوران بطيء لإحتياجات الدورة التشغيلية.

2- أو هامش منخفض على المبيعات مع دوران مرتفع لهذه الإحتياجات .

---

[1] بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة الشركة الوطنية للبيترو كيماوي)**، مذكرة ماجيستير، كلية علوم التسيير والاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، الجزائر،2007، ص71.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص87.

[3] بوطغان حنان، مرجع سابق، ص98.

ومن هنا يمكن أن نعتقد أن هذه النسب المذكورة أعلى تعتبر مؤشرات المردودية التجارية للمؤسسة، ومن الضروري القول بأن النتيجة الإجمالية للنشاط لا تقابل الفائض التشغيلي بالمعنى الضيق للمفهومين، لأن المفهوم الأول يشير إلى الأرباح المحققة قبل الضرائب والفوائد، بينما الفائض الإجمالي للإستغلال يشير إلى ذلك الرصيد الذي يحدد مقياس الأداء التشغيلي.

3- نسب المردودية التجارية:

يمكن الإعتماد على عدة مؤشرات لدراسة المردودية التجارية وهي كما يلي [1]:

مؤشر الهامش الإجمالي: يستخدم بكثرة في المؤسسات التجارية، ويربط هذا المؤشر الهامش الإجمالي بإعتباره المصدر الأساسي لربح المؤسسة التجارية ورقم الأعمال . هذا الأخير هو المصدر الوحيد للهامش الإجمالي .

نسبة الهامش الإجمالي = الهامش التجاري / رقم الأعمال خارج الرسم

والنسبة المتحصل عليها تعبر عن قدرة دينار المبيعات على توليد هامش ربح خام، أو بتعبير آخر هو مقدار الربح الخام في كل دينار من دنانير المبيعات . ومعدل الهامش المنخفض يعبر عن انخفاض سعر البيع .

مؤشر الهامش الإجمالي للإستغلال:

يعد مقياسا للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة، كذلك يعد مقياسا لقدرة المؤسسة على توليد موارد الخزينة، ويحسب بالعلاقة:

نسبة الهامش الإجمالي للإستغلال = فائض الإستغلال الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم

ويجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية :

-الإهتلاكات كمكافأة لرأس المال الإقتصادي، وهي أعباء حقيقية ولكن غير نقدية، وقد تستوجب مدفوعات فيما بعد.

-المصاريف المالية .

-خسائر إستثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة .

-ضرائب على الأرباح المحققة كمكافأة للدولة وأجهزتها، وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين .

-الجزء المتبقي بعد إشباع العوامل السابقة الذكر يتمثل فائض الصافي كمكافأة تمكنها من النمو.

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقيم (دراسة حالة مؤسسات صناعات الكوابل 0200-2002)**، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص ص 82-83.

مؤشر الهامش الصافي : ويسمى أيضا بالربحية وتقوم على أساس مقارنة الربح الصافي برقم الأعمال، فهي تقيس معدل الربح المتحصل عليه من عمليات الإستغلال ن والعمليات ذات الطابع المالي والعمليات الاستثنائية .

الربحية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

هذا المقياس دليل على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية وقدرتها على التنافس، لأن إرتفاع هذه النسبة دليل على إرتفاع الربح .هذا الأخير يتحكم فيه عنصران وهما السعر والتكاليف اللذين بهما تستطيع المؤسسة مزاحمة منافسيها .

الفرع الثاني: قياس المخاطرة.

تواجه المؤسسة الإقتصادية جملة من المخاطر المرتبطة بنشاطها، تحمل معها تأثيرات سلبية عدة تمتد من الإنخفاض في المردودية الإقتصادية والمالية ومستويات الربحية إلى إفلاس المؤسسة وزوالها، ومن هنا تبرز أهمية تسير هذه المخاطر ومواجهتها لتجنبها أو التقليل من آثارها[1]. ومن هنا يمكن تعريف الخطر على أنه مدى تعرض أموال الملاك لمخاطرة الإفلاس أو الضياع نتيجة لزيادة العبئ المالي على المؤسسة ولكثرة الجهات التي لها حق الأولوية[2]، وتنجم عن هذه المخاطر إحتمال الوقوع في خسائر مادية واقتصادية ناتجة عن حدث مؤكد يهدد أنشطتها، وتفاديا لذلك يمكن تشخيص وجود هذه المخاطر على مستوى المؤسسة عن طريق قياس المخاطرة التي تفسر قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير وخاصة الدائنين في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات صافية للمستثمرين. وتتمثل أهم المخاطر التي تشغل اهتمام المسير المالي في هذا المجال هي[3] :

- الخطر الإقتصادي.
- الخطر المالي .
- خطر الإفلاس.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، 489.

[2] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص 96.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، 489.

أولا–الخطر الإقتصادي.

1–تعريف الخطر الإقتصادي (المخاطرة التشغيلية):

ويعرف أيضا بخطر الإستغلال، ويقصد بالخطر الإقتصادي ذلك الخطر الناجم عن دورة إستغلال المؤسسة وتتمثل دورة الإستغلال أساسا في عمليات الشراء والتخزين، الإنتاج، البيع، بالنسبة للمؤسسة الانتاجية، أما بالنسبة للمؤسسة التجارية فتنحصر في عمليتي الشراء والبيع[1] .أي عجز المؤسسة عن تمويل دورة إستغلالها بواسطة مستحقاتها الخاصة اتجاه الزبائن، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة للديون قصيرة الأجل لتغطية هذا العجز[2].

يرتبط هذا النوع من الخطر بتذبذب أرباح النشاط الإقتصادي، لأسباب تتعلق بظروف أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة كالتغير في حجم الطلب على منتجاتها، التغير في أسعار بيع المنتجات، التغير في أسعار عوامل الإنتاج، بالإضافة نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية، أي مدى إعتماد المؤسسة على التكاليف الثابتة في عملياتها أي ما يسمى بالرفع التشغيلي.

2–تحليل الخطر الإقتصادي :يحدد الخطر الإقتصادي بثلاث طرق أساسية وهي[3]:

طريقة حساسية الإستغلال : وهي تعني تغير نتيجة الإستغلال مقارنة بالتغير في الإنتاج أو رقم الأعمال، ويحسب بالصيغة الرياضية التالية :

معامل خطر الإستغلال = (التغير في نتيجة الإستغلال/نتيجة الإستغلال(ن–1))/(التغير في الإنتاج/الإنتاج

((ن–1)

كما يحدد هذا المعامل بإستخدام رقم الأعمال كما يلي :

معامل خطر الإستغلال=(التغير في نتيجة الإستغلال/نتيجة الإستغلال(ن–1))/(التغير في رقم أعمال/رقم أعمال(ن–1))

كلما كان هذا المعدل مرتفعا، كان نتيجة الما دل دلك على وجود حساسية كبيرة لدى المؤسسة، أي وجود خطر إستغلال مرتفع بالنسبة لها. بعبارة أخراي ى فإن التغيرات الضعيفة في الإنتاج أو رقم الأعمال تؤدي إلى تغيرات مرتفعة نتيجة الإستغلال، وهو ما يبين وجود حساسية مرتفعة إزاء الإنتاج .وتساوي هذا المعامل مع الواحد، يعني أن تغير نتيجة الإستغلال تساوي تغير الإنتاج أو رقم الأعمال (لا توجد حساسية).

[1] بوطغان حنان، مرجع سابق، ص 168.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 97.

[3] مرجع نفسه، ص ص 98–100.

– **طريقة عتبة المردودية:** وتسمى أيضا النقطة الميتة، وتتحقق عتبة المردودية في المؤسسة عند حد معين من الإنتاج، والذي عنده لا توجد أرباح أو خسار، أي أن نتيجة الإستغلال تساوي صفر، وعند هذه النقطة تكون المؤسسة في منطقة الخطر الإقتصادي وينبغي أن تبتعد عن ذلك .ويحدد خطر الإستغلال بواسطة عتبة المردودية كما يلي:

عتبة المردودية = التكاليف الثابتة /1–a

حيث أن :

a: هي النسبة المئوية للتكاليف المتغيرة مقارنة بالإنتاج أو رقم الأعمال .

1–**a**:معدل الهامش على التكلفة المتغيرة .

طريقة الإحصاء :يحدد خطر الإستغلال في هذه الطريقة بواسطة الإنحراف المعياري والذي يبين نتائج تشتت الإستغلال، ويحسب كما يلي :

حيث :**n**: هي عدد السنوات.

x : هي متوسط نتيجة الإستغلال.

كلما كان التشتت مرتفعا كلما كان خطر الإستغلال مرتفعا.

ثانيا– الخطر المالي.

1–تعريف الخطر المالي :الخطر المالي هو الخطر المتعلق بالمردودية المالية، والمخاطر المالية ترتبط أساسا بقرارات التمويل، أي ترتبط باختيار المؤسسة للخليط الذي يكون هيكل راس المال، فكلما زاد اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل التي تلزمها بأعباء ثابتة، أدى تغير معين في صافي ربح العمليات إلى تغير أكبر في صافي الربح بعد الضريبة (صافي الربح المتاح للملاك) أي تغير أكبر في ربح السهم العادي والعكس صحيح وهذا ما يسمى بالرفع المالي .

يقصد بالمخاطرة المالية تلك المخاطرة الإضافية التي يتحملها مالكو المؤسسة والناتجة عن إعتماد الإدارة على القروض طويلة الأجل في هيكل تمويل موجودات المؤسسة، بسبب ما تتحمله الإدارة من تكلفة ثابتة كالفائدة وإحتمالات عدم القدرة على سداد أصل القروض في أوقات إستحقاقها أو الفائدة أو كلاهما، فهي مخاطرة مربوطة بالقروض والمنطق أنه كلما زاد حجم الإستدانة في هيكل التمويل الموجودات كلما زادت درجة المخاطرة والأصل في المخاطرة ليس الإستدانة في حد ذاتها وإنما إحتمالات إنخفاض مستويات الأرباح

المتوقع تحقيقها دون مستوي الفائدة المدفوعة على الإستدانة، وهذا يعني تعرض الإدارة المالية إلى الخسائر بسبب انخفاض الأرباح دون مستوى ما تتحمله من تكلفة وهذا بحد ذاته مخاطرة مالية[1].

2-تحليل الخطر المالي: يمكن تحديد الخطر المالي باستخدام الطرق السابقة إضافة إلى طريقة النسب المالية كما يلي[2]:

طريقة الحساسية : يمكن تحديد الخطر المالي بواسطة الحساسية كما يلي:

الخطر المالي= (التغير في النتيجة العادية/نتيجة الإستغلال-التكاليف المالية (ن-1))/ (التغير في الإنتاج / الإنتاج(ن-1)).

أو

الخطر المالي=(التغير في النتيجة العادية/نتيجة الإستغلال-تكاليف مالية(ن-1))/(التغير في رقم الأعمال/رقم الأعمال(ن-1))

- **طريقة عتبة المردودية**: ويمك تحديد الخطر المالي بواسطة عتبة المردودية كما يلي :
- **عتبة المردودية = التكاليف الثابتة/1-a**
- **طريقة النسب المالية**: تستخدم النسب المالية كأداة لتحديد الخطر المالي للمؤسسة وتتمثل في ما يلي:

الجدول رقم (1-14): نسب الملاءة المالية

البيان	العلاقة الرياضية	المعيار
1-نسبة الديون الإجمالية	ديون متوسطة وطويلة المدى + ديون قصيرة المدى / مجموع الخصوم	**أقل من أو يساوي 3/2**
2-نسبة الديون الآجلة	ديون متوسطة وطويلة المدى / الأموال الخاصة	**أقل من أو يساوي 1**
3-نسبة تغطية تكاليف الديون	التكاليف المالية / رقم الأعمال الصافي	**أقل من أو يساوي 3%**
أو	التكاليف المالية / القيمة المضافة	**أقل من أو يساوي 10%**
4-نسبة قدرة ستديد الديون	ديون متوسطة وطويلة المدى / قدرة التمويل الذاتي	**أقل من 3 سنوات**

[1] مليكاوي مولود، **استراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2019، ص ص 222-223.

[2] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص ص 103 – 105.

التعليـــق: وتعني النسب السابقة ما يلي[1]:

1-تبين لنا هذه النسب نسبة مجموع الديون مقارنة بالخصوم حيث يجب أن تكون الديون 3/2 من مجموع الخصوم، هذا حتي لا تواجهه المؤسسة أي صعوبة أو خطر عدم القدرة على التسديد، حيث إذا إزدادت هذه النسبة عن الثلثين زاد الخطر المالي للمؤسسة.

2-تبين لنا هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل بواسطة الأموال الخاصة، حيث كلما إرتفعت هذه الديون عن الأموال الخاصة زادت هذه النسبة، وبالتالي يرتفع الخطر المالي للمؤسسة.

3-تبين لنا هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية تكاليفها المالية إنطلاقا من رقم أعمالها خارج الضريبة، حيث تكون التكاليف المالية حوالي 3 بالمئة من رقم أعمالها خارج الرسم.

4-تبين لنا هذه النسبة، ضرورة تسديد المؤسسة لديونها الطويلة والمتوسطة في مدة أقصاها ثلاث سنوات . وهذا يبين قدرة المؤسسة الذاتية على تسديد ديونها

ثالثا-خطر الإفلاس.

1-تعريف خطر الإفلاس: بخلاف الخطر المالي الذي يعود على الشركاء لوحدهم، فإن خطر الإفلاس يعود على المؤسسة وجميع المتعاملين معها: المساهمون، العمال، البنوك، الزبائن، الموردون، الدولة،...إلخ[2].

خطر الإفلاس هو الخطر المتعلق بعدم مقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها الخاصة بالديون المالية، وبالتالي فإن مستوى الخطر يعد كبيرا أو شديدا إذا رفض المقرضون منح المزيد من القروض للمؤسسة، أو تحديد مبلغ القرض تأجير عالي أو ضمانات عالية[3].

يعرف خطر الإفلاس أيضا على أنه خطر زوال وتصفية المؤسسة بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية. تعني أيضا عدم قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها في تواريخ إستحقاقها بواسطة الأصول الجاهزة، وتضم هذه الأخيرة القيم الجاهزة (بنوك، صكوك بريدية، صندوق)، بالإضافة إلى سندات التوظيف قصيرة المدى وإحتياطات من القروض غير المستعملة كالسحب على المكشوف مثلا[4].

2-تحليل خطر الإفلاس: إن تحليل خطر الإفلاس يعتمد على أنواع مختلفة من التحاليل نذكر منها[5]:

---

[1] بوطغان حنان، مرجع سابق، ص 179.

[2] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص 108.

[3] بوطغان حنان، مرجع سابق، ص 180.

[4] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سابق، ص 109.

[5] المرجع نفسه، ص 110.

– **التحليل الساكن**: ويرتكز على دراسة النسب المالية.

–**التحليل الديناميكي**: ويرتكز على دراسة التدفقات من خلال جداول التمويل، والتدفقات.

التحليل الساكن لخطر الإفلاس: إن هذا التحليل يعتمد على النسب المالية في دراسة قدرة المؤسسة على التسديد في المدى المتوسط والطويل، وكذلك على المدى القصير، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1–15): دراسة خطر الإفلاس بالنسب المالية على المدى المتوسط والطويل، والمدى القصير.

البيان	العلاقة الرياضية	المعيار
1–نسبة الاستقلالية المالية	الديون متوسطة وطويلة المدى / الأموال الخاصة	**أقل من أو يساوي 1**
2–نسبة السيولة العامة	المخزون + الزبائن + قيم الاستغلال الأخرى / ديون المورد + ديون الاستغلال اللأخرى	**أكبر من أو يساوي 1**
3–نسبة السيولة المختصرة	الزبائن + قيم الاستغلال الأخرى / ديون المورد + ديون الاستغلال الأخرى	**أكبر من أو يساوي 2–3**
4–نسبة السيولة الجاهزة	قيم جاهزة + سندات توظيف على المدى القصير / ديون قصيرة المدى	**أكبر من أو يساوي 1**

التعليـــق: وتعني النسب السابقة ما يلي[1]:

نسبة الإستقلالية المالية :إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد، هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على الإستدانة والعكس صحيح ويجب عليها إما زيادة أموالها الخاصة أو تحاول التمويل بالمدى القصير.

نسبة السيولة العامة : توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد وإذا كانت أقل من الواحد، يعني أنه ليس لها موارد كافية لتسديد ديونها قصيرة الأجل.

نسبة السيولة المختصرة : يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 3/2 وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصرة الأجل.

[1] بوطغان حنان، مرجع سابق، ص 184.

نسبة السيولة الجاهزة :كلما كانت النسبة أكبر من الواحد، دل ذلك على مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الإلتزامات قصيرة الأجل .

3-تحليل خطر الإفلاس باستخدام التحليل الديناميكي: إن التحليل الديناميكي على دراسة التدفقات، أي تغيرات حسابات الميزانية، وجدول حسابات النتائج من سنة إلى سنة وهذا من خلال جداول التمويل والتدفقات، وه يقوم بتحليل فائض الخزينة للاستغلال، هذا الفائض الذي يأخذ بعين الإعتبار العناصر التي أدت إلى تدفقات الخزينة. يعبر فائض الخزينة للإستغلال عن قدرة المؤسسة غلى تحقيق فائض نقدي بواسطة نشاط الإستغلال، ويستعمل للأغراض التالية:

- تحديد الخزينة.
- دراسة قدرة المؤسسة على تمويل تطورها دون اللجوء إلى التمويل الخارجي .
- التنبؤ بخطر الإفلاس.

يحدد فائض الخزينة للإستغلال كما يلي :

فائض الخزينة للإستغلال=الفائض الإجمالي للإستغلال – تغير الإحتياجات من رأس المال العامل

إن إستعمال الفائض الإجمالي للإستغلال يعبر عن حقيقة السيولة في الخزينة، وينبغي أن يفوق التكاليف المالية، وتدهور هذا المؤشر يعرفنا على الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما توصل إليه بعض من الباحثين السابقين في مجال دراستنا، فقد تم تقسيمه إلى مطلبين، حيث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى بعض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، والمطلب الثاني تم فيه إجراء مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

سوف نتناول في هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة مشابهة لموضوع بحثنا باللغة العربية.

أولا– دراسة أوبختي نصيرة وبوجنان التوفيق، تحت عنوان:[1]

دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC لولاية تلمسان.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور هيئات وأساليب المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات الصغير والتعري بها، حيث ركزتا الباحثتين على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كأسلوب يعنى بمرافقة المؤسسات في الجزائر انطلاقا من مجرد أفكار وآراء إلى حقيقة مجسدة في الواقع، واعتمدتا الباحثتين في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وقد استخدمتا أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات حول المقاولين الممولين عبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وكان يتمثل مجتمع الدراسة في المشاريع الصغيرة الممولة من الصندوق بولاية تلمسان من سنة 2005 إلى سنة 2018، بالإضافة أنهما اختارتا العينة بطريقة عشوائية تكونت من 30 مشروع صغير، ولقد توصلتا الباحثتين كنتيجة عامة إلى أن آلية الدعم والمرافقة لم يتحقق مفعولها ودورها الاجابة في إنشاء المؤسسات.

ثانيا– دراسة تلي سيف الدين تحت عنوان:[2]

تقييم دور هياكل التمويل والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2002–2016.

حدث هدفت هذه الدراسة إلى التعريف إلى أهم الهياكل والهيئات المتخصصة في توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وإبراز الدور الذي تؤيده في إنشاء ومرافقة هذه المؤسسات في ظل جهود الدولة الجزائرية من أجل النهوض بهذا القطاع، نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد

[1] أوبختي نصيرة وبوجنان التوفيق، "**دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تلمسان)**" مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

[2] – تلي سيف الدين، "**تقييم دور هياكل التمويل والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة (ANSEJ) و(CNAS) 2002–2016**)" مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 02، جوان 2019، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2019.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي في تقييم دور هياكل الدعم والتمويل في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002-2016، ولقد لاحظ الباحث تركيز وكالة الدعم والتمويل وصندوق الدعم والتمويل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون مرافقتها، ومنه توصل الباحث إلى أنه بالرغم من تعدد آليات وهياكل الدعم والتمويل إلا أنها تبقى غير قادرة على النهوض بهذا القطاع، وهذا الأمر يستدعي إعادة النظر في الجوانب التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذا القطاع، وبذل المزيد من الجهود في الجوانب المالية.

2- دراسة بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل تحت عنوان[1]

دور صندوق ضمان القروض كآلية مشجعة لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان وإبراز دور أحد التقنيات المستحدثة والفعالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو صندوق ضمان القروض، والذي يعتبر وسيط مالي أساسي لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية من خلال الضمانات المالية المقدمة، وإعطاء صورة واضحة لعمل صندوق ضمان القروض في الجزائر منذ نشأته وبداية نشاطه في سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2016، وقد اعتمد الباحثين في دراستهما المنهج الوصفي والتحليلي، ومنه توصلا إلى أنه بالرغم من النتائج الايجابية التي حققها الصندوق في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوسع بالدرجة الأولى ثم على الانشاء بالدرجة الثانية، إلا أن هذه المجهودات لا تزال دون مستوى المطلوب للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك راجع لوجود عوائق تشكل حاجزا أمام التغطية الكاملة لصندوق ضمان القروض، وبالتالي التأثير على إنشاء توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا- دراسة سعودي عبد الصمد وحجاب عيسى تحت عنوان.[2]

تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية إنشاء حاضنات الأعمال التي تعتبر من الآليات الهامة في تنمية المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تقديم الخدمات للمبادرات والأفكار قبل انطلاقها، ومرافقتها بعد إنشائها وضمان استدامتها ولإبراز دور وأهمية حاضنات الأعمال في بعث وإنشاء المقاولات ودعمها، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي في تقييم دورها، حيث قام الباحث بدراسة ميدانية على مستوى محضنة

[1]- بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل: "**دور صندوق ضمان القروض كآلية مشجعة لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)**" مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 09، مراس 2018، مخبر الأبحاث ديناميكيات الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

[2]- سعودي عبد الصمد وحجاب عيسى، "**تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر**" مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 01، العدد 02، مارس 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة، الجزائر، 2015.

باتنة من مرافقة وإنشاء العديد من المؤسسات والمقاولات الناجحة وذلك في ظرف وجيز، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الدعم والتطوير.

رابعا– دراسة نجية سلاطنية تحت عنوان:[1]

دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008–2013.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على حاضنات الأعمال إبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والقيام بدراسة حالة على مستوى حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008-2013، وقد توصل الباحث في دراسته إلى أن الحاضنات في الجزائر لا تقوم بالدور المنوط بها (أي تقديم الدعم بعد الانشاء) كما أن الدعم الذي تقدمه لا يزال بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب، حيث أن حاضنات الأعمال لا تزال هي بحد ذاتها تحتاج لدعم الدولة والجهات الوصية.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

سنتناول في هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع بحثتنا باللغة الأجنبية.

أولا– دراسة نوال بوعزيز وعمار قدوري تحت عنوان:[2]

صندوق ضمان القروض، كشريك عام في خدمة الجهات الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور صندوق ضمان القروض بصفته هيئة عامة تساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها من خلال تقاسم الصندوق لمخاطر الافلاس التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنك، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الدور الفعال الذي يلعبه صندوق ضمان القروض في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يبقى غير كاف بل يحتاج إلى تظافر جهود جميع هياكل الدعم والتمويل للوصول إلى الأهداف المسطرة وهي تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق إنشاء ودعم وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]– نجية سلاطنية، **دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008–2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

[2] Bouaziz nawel, kaddouri amar, «**le fouds de garantie FGAR, un partenaire publique au service des acteurs de financement de la PME**», arsad journal for économic and management studies volume 3, 2020, Algeria, 2020.

ثانيا: دراسة خليل عبد الرزاق تحت عنوان:[1]

تقييم نظام المساعدة لإنشاء المؤسسة دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بالآليات التي وضعتها الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم التركيز في هذه الدراسة على إبراز دور الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وإظهار العوامل التي تمنعها من تحقيق أهدافها من أجل اقتراح الحلول التي يمكن أن تساهم في جعلها أكثر فعالية، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، والقيام بدراسة حالة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بقالمة، وقد توصل الباحث في دراسته إلى الدور الفعال الذي يلعبه الصندوق في تعزيز المبادرة الفردية وتشجيع ريادة الأعمال.

حيث ساهم صندوق في مساعدات الشباب العاطلين عن العمل على خلق وظائف خاصة بهم، بالرغم من الدور الذي يلعبه الصندوق في إنشاء المشاريع إلا أنها لا تحقق التكافؤ في التوزيع الجغرافي فهناك في بلدية قالمة بها عدد كبير من المشاريع الصغيرة مقارنة بالمناطق الريفية التابعة لها، بالإضافة إلى افتقاره إلى

أنظمة الدعم والبنية التحتية و لم يتم فيه تطوير إنشاء الأعمال.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراءها في مجال دراستنا، نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية، والتي نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-16): مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

مجال المقارنة	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الفترة الزمنية	إنحصرت خلال الفترة الواقعة مابين 2002-2018.	أجريت الدراسة لفترة 2017-2019
الأهداف	هدفت معظم الدراسات لإبراز دور هياكل الدعم والتمويل في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	هدفت الدراسة الحالية لإبراز دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المنهجية	معظم الدراسات إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لأختبار الفرضيات بالإعتماد على	إستخدمنا في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لأختبار

[1] Khalil abderrazak, «**Evaluation du dispositif d'aide à la création d'entreprise cas, caisse national d'assurance chômage CNAC**, mémoire master, , faculté des science économique et commerciales et science de gestion, Université 08 Mai 1945, Guelma, Algérie, 2017.

	الدراسة الميدانية.	الفرضيات بالأعتماد على دراسة الحالة.
أداة البحث المستخدمة	معظم الدراسات إستخدمت الإستبيان في تقييم دور هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إستخدمنا في الدراسة الحالية مؤشرات المردودية وقياس المخاطرة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة).
بيئة الدراسة	أجريت الدراسة على المستوى المحلي والوطني.	أجريت الدراسة على المستوى المحلي.
مجتمع الدراسة والعينة	يتكون مجتمع الدراسة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	يتكون مجتمع الدراسة من قطاع المؤسسات الصغيرة، والمتمثل في مؤسستي تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية لولاية برج بوعريريج.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول السابق فإنه من المتوقع أن يحتوي البحث الحالي على مستجدات مفيدة، وأن الكثير من الباحثين يشيرون إلى موضوع هياكل الدعم والتمويل من خلال إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون التطرق إلى عنصر مهم لضمان بقائها وإستمراريتها وهو الأداء المالي لهذه المؤسسات، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة تنفرد في كونها تعتبر الدراسة الأولى التي تم تنفيذها، لإبراز دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نأمل أن تأتي هذه الدراسة بإضافة حقيقة نوعية يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمهد الطريق لدراسات وأبحاث أخرى لهذا الموضوع المتجدد وفق متغيرات الزمان والمكان والأهداف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل

لقد تم التركيز في هذا الفصل على مختلف المفاهيم النظرية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الإطار التعريفي لها، من خلال أهم التعاريف التي أعطيت لهذه المؤسسات في المنظمات الدولية وفي بعض البلدان، والتعريف المعتمد من طرف الدولة الجزائرية. وإبراز أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني الجزائري، والمشاكل والمعوقات التي تواجهها. ولقد تم ابراز أهم هياكل الدعم والتمويل التي انشأتها الحكومة الجزائرية لإنعاش الاستثمارات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دعم وانشاء وتمويل ومرافقة وتطوير هذه المؤسسات وهذا راجع للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال تعريف الأداء المالي و أهميته و العوامل المؤثر فيه، بالإضافة إلى تعريف تقييم الأداء المالي وأهدافه وخطواته، ثم التطرق إلى عناصر تقييم الأداء المالي وذلك بقياس المردودية والمخاطرة، ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن تقييم الأداء المالي يسمح بقياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة باعتبار الأداء المالي الجيد يعتبر شرطا أساسيا لضمان بقاء ونمو واستمرارية المؤسسة وأخيرا تم التطرق في المبحث الثالث من هذا الفصل الى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسستي تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية في ولاية برج بوعريريج

تمهيد

بعد الإلمام بجميع الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدارسة، سنحاول في هذا الفصل قياس و تقييم الأداء المالي لإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والمتمثلة في مؤسستي "ب. أ" و"ب. ع" لتركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية لولاية برج بوعريريج.

حيث سنقوم باستخدام إحدى أدوات التحليل المالي التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للحكم على الأداء المالي لهاتين المؤسستين، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرفهما واسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول، وبالتالي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عرض المؤسستين محل الدراسة وطريقة الدراسة وأدواتها.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومقارنة النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول: عرض المؤسستين ومنهجية الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم البطاقة التقنية للمؤسستين محل الدراسة، بالإضافة إلى عرض طريقة الدراسة والأدوات المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: البطاقة التقنية لمؤسستي محل الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف المؤسستين وابراز أهدافها، والمهام الرئيسية التي تسعيان إلى تحقيقها، وكذلك سنقوم باستعراض الهيكل التنظيمي لكلا المؤسستين.

الفرع الأول: تقديم المؤسسين محل الدراسة

أولا: البطاقة التقنية للمؤسستين محل الدراسة

1- تعريف مؤسسة " ب. أ "

أطلق السيد "ب. أ " مشروعه بالتعاون مع وكالة دعم وتشغيل الشباب التابعة لولاية برج بوعريريج، وبالتعاقد مع اتصالات الجزائر، حيث أنشئ مؤسسة مصغرة ذات شخص طبيعي يعمل فيها عمال دائمين، وبدأ بممارسة نشاط لتركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية بتاريخ 2009/12/17.

استفادت المؤسسة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ بمعدات قيمتها 7252000دج، وساهم صاحب المؤسسة بمبلغ قدره 148000دج من أجل الانطلاق في المشروع، بالإضافة إلى استفادته من الامتيازات الجبائية وتكوين على مستوى اتصالات الجزائر في اختصاص تسيير المالي للمؤسسة، ويجب أن يكون صاحب المشروع لديه خبرة مهنية في مجال الهندسة الكهربائية لمدة 3 سنوات على الأقل أو متحصل على شهادة تقني سامي أو مهندس في الهندسة الكهربائية.

1-1-التركيبة المالية لمؤسسة"ب.أ"

يتكون تمويل مؤسسة "ب.أ " من التمويل الثلاثي وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): هيكل التمويل المالي لمؤسسة "ب. أ " **الوحدة : دج**

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة ENSEJ	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000.00دج إلى 10.000.000دج	%28	%02	%70
7400.000دج	2072000	148000	5180.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات مقدمة من صاحب المؤسسة.

2- تعريف مؤسسة "ب.ع"

أنشئ السيد "ب.ع" مؤسسة مصغرة ذات شخص طبيعي يعمل فيها 6 عمال 04 دائمين و 02 مؤقتين، بدأ بممارسة نشاط تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية بتاريخ 2007/05/07، ومن أجل الانطلاق في المشروع استثمر صاحبه مبلغ 5000.000دج معتمدا في ذلك على التمويل الذاتي فقط، لم يستفد صاحب المشروع من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ ولا من أي دعم من طرف هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو من طرف المؤسسات البنكية والمصرفية.

2-1-التركيبة المالية لمؤسسة "ب.ع"

يتكون تمويل مؤسسة "ب.ع" من التمويل الذاتي وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): هيكل التمويل المالي للمؤسسة "ب.ع" **الوحدة : دج**

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
5000.000	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من صاحب المؤسسة .

ثانيا: أهداف مؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية

تطمح المؤسستين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذا النوع من المؤسسات هو تقديم خدماتها لجميع العملاء، وتلبية احتياجاتهم على أفضل وجه بالإضافة إلى:

- تطوير نشاطها وذلك عن طريق القيام بتكوينات في مجال الالياف البصرية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات أجنبية تعمل في هذا المجال.

-محاولة استغلال كل الامكانيات المتاحة لتحقيق النمو والاستمرارية

-تحسين نوعية خدماتها من أجل تحقيق وتلبية رغبات وطلبات عملائها سواء كانوا خواص أو مؤسسات اقتصادية أو مؤسسات عمومية.

-العمل على توسيع مجال عملها وهذا يسمح بتوفير مناصب عمل جديدة

-تقديم خدمات جديدة تتماشى مع المواصفات الدولية.

-الاحتفاظ بحصة سوق العمل الحالية، والعمل على تحسينها بفتح أسواق عمل جديدة

-تقديم خدمات في المستوى لإعطاء صورة حسنة للمؤسسة.

-الترويج لخدماتها لضمان استمراريتها.

ثالثا: المهام الرئيسية: وتتمثل المهام الرئيسية التي تقوم بها مؤسستي تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية فيما يلي:

1-الطاقة:

-دراسة وإنشاء محطات توليد الطاقة ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

-معالجة وصيانة زيوت المحولات ذات الجهد المنخفض والضغط المتوسط في الموقع.

-تركيب معدات المحطات الفرعية ذات الجهد العالي بالجهد المتوسط والمنخفض .

-البنوك المكثفة والخزائن والصناديق الكهربائية .

-مد الكابلات الكهربائية وملحقاتها.

-تركيب محطات توليد الكهرباء، والخزانات الكهربائية، وصناديق الكهرباء الصناعية .

2- الاتصالات:

دراسة وتطوير الدعم بين المواقع المرغوبة.

-تجميع وتركيب معدات الراديو الثابتة والمستقلة.

-التركيبات مرحلات وسيطية بين مواقع معدات الارسال بواسطة كابل الحماية وكابل الطاقة.

-تركيب أجهزة إرسال متعددة.

-تركيب وتشغيل مفاتيح الترحيل اللاسلكي.

-تركيب أجهزة إزالة تعدد الارسال لمواصلة الدعم .

-تركيب معدات التسلسل الهرمي الرقمي المتزامن ومضاعفات الارسال.

-تشخيص وصيانة المعدات في المواقع موزع التردد العالي.

-تركيب محطات توليد الطاقة الهاتفية.

-تكوين واعداد المحطات الثابتة والمتنقلة المحمولة.

-تكوين خدمات الهاتف والبيانات التناظرية او الرقمية اعتمادا على الوسيط المستخدم.

-تكوين قناة الارسال (تجريب المراقبة) بين الاجهزة في نقطة إلى نقطة أو ارتباط متعدد النقاط.

-تركيب وفك الهوايات.

رابعا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية

الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما هو إلا وسيلة لتنظيم المؤسسة، وتقييم العمل فيها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا الهيكل التنظيمي للمؤسستين "ب.أ" و "ب.ع" جد بسيطة وتقريبا متشابهة بحكم أنها عبارة عن مؤسستين صغيرتين تنشطان في نفس المجال. ويعتمد فيه صاحب المؤسستين على العمل بروح الفريق الواحد والتعاون والتكامل في انجاز المهام الموكلة إليهم، كل حسب منصبه ويتكون الهيكل مما يلي:

1-المسير: وهو صاحب المؤسسة ويعتبر المسؤول الاول في المؤسسة وممثلها أمام مختلف المؤسسات الاخرى سواء كانوا مؤسسات اقتصادية او عمومية أو خواص ويقوم المسير بالمهام التالية:

-قيادة المؤسسة ومتابعة النشاطات التي تقوم بها.

- تسيير المؤسسة من الناحية الادارية والمالية.

-تحديد الأهداف التي تطمح المؤسسة لتحقيقها.

-اتخاذ القرارات الخاصة بوضعية المؤسسة وتنفيذ هذه القرارات .

-تقييم النتائج المتعلقة بالمؤسسة.

2-السكريتيرة:

هي الأخرى لديها مهام أخرى تقوم وتتمثل فيما يلي:

ترتيب المواعيد وحفظ الملفات وتخصيصها لعملية الدراسة والامضاء من طرف المدير

-تسجيل واستقبال المكالمات الهاتفية للمدير.

-الحفاظ على الملفات الادارية الخاصة بالمؤسسة وبعمالها.

-مساعدة المسير في تسيير شؤون المؤسسة.

-الحفاظ على السير الحسن للشؤون الادارية للمؤسسة.

-تدوين مواعيد اجتماعات العمل.

-متابعة شؤون العمل والعمال، وتنظيم العمل وسياسة العمل داخل المؤسسة.

-طباعة وكتابة التقارير الادارية بشكل دوري.

3-مهندس في الهندسة الكهربائية: وتتمثل مهامه المهندس الكهربائي فيما يلي:

-الحرص على سلامة الفريق الذي يعمل معه.

-مراقبة المعدات والادوات اللازمة للعمل على مستوى ورشات العمل .

-تصميم أنظمة الامداد بالطاقة والشبكات الكهربائية والهاتفية.

-مراقبة تشغيل انظمة الامداد بالطاقة والشبكات الكهربائية والهاتفية

-تقديم طلبات لشراء المعدات اللازمة وقطع الغيار والمواد.

-النظر في أسباب حوادث معدات الطاقة والشبكات الكهربائية والهاتفية

- يضمن الامتثال لجميع القواعد واللوائح المتعلقة بحماية العمل في تشغيل وتركيب المنشآت الكهربائية والهاتفية والشبكات.

- اعداد التقارير المتعلقة بالمشاريع التي يشرف على انجازها هو وفريق عمله

-القيام بالصيانة الوقائية للشبكة والمراكز الهاتفية والكهربائية.

-صيانة واصلاح كل ما هو متعلق بمحطات التوليد العالي وشبكة الكهرباء

-فحص وحل جميع الاعطال التي قد يواجها خلال إنجاز المشروع.

4-تقني سامي في الهندسة الكهربائية: ويقوم التقني لمساعدة المهندس على انجاز المهام الموكلة إليه على مستوى ورشات العمل وتنفيذ جميع الأوامر الموكلة اليه من طرف المهندس الكهربائي.

5- العمل المهنيين المؤهلين العاديين: يقوم العمال المهنيين المؤهلين العاديين بمهام عادية تتطلب تقنيات مهنية بسيطة، وجهد عضلي متعلقة بالمشروع، والموكلة إليهم من طرف المهندس الكهربائي المشرف على المشروع.

الشكل (2–1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية "ب أ" .

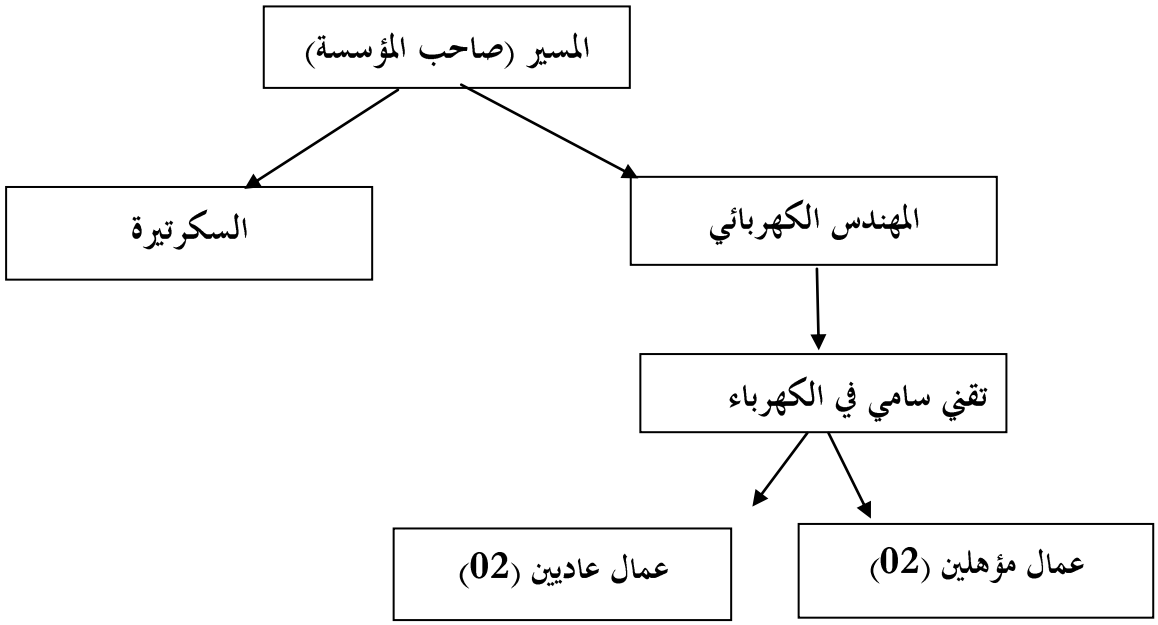

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف صاحبة مؤسسة "ب.أ"

الشكل: (2–2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية "ب.ع"

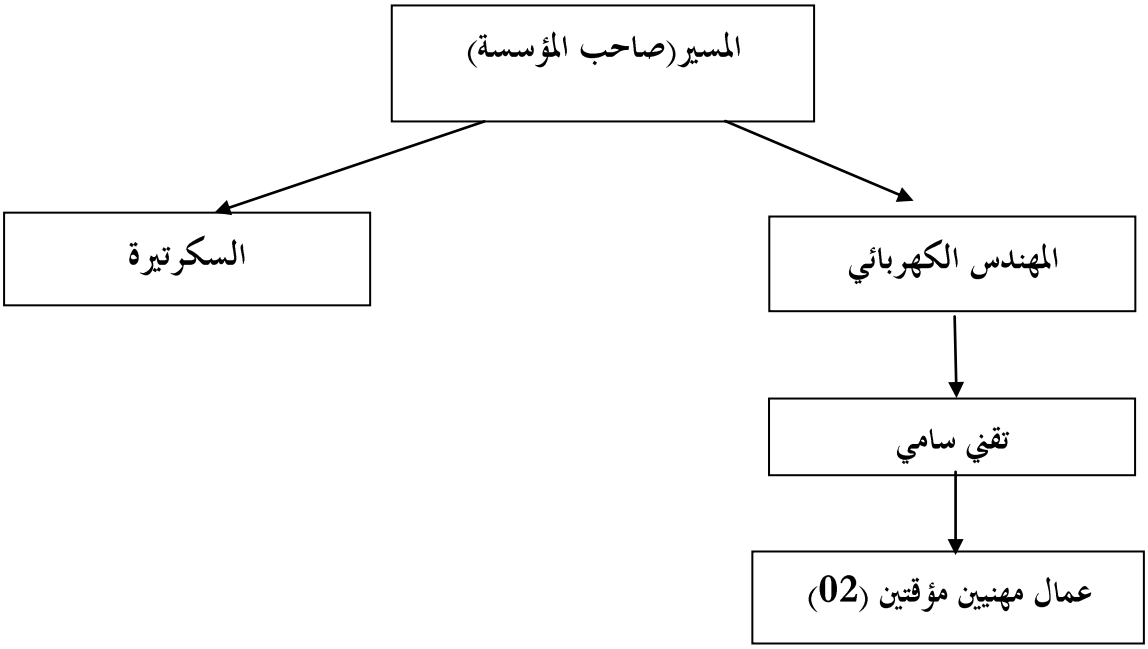

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف صاحبة مؤسسة "ب.ع"

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة موضوع البحث، لابد من توضيح طريقة الدراسة والادوات المستعملة لدراستها.

الفرع الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.

أولا–عرض مجتمع الدراسة واختيار العينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وتتمثل عينة البحث في مؤسستي تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية التي تنشط في قطاع الانتاج الصناعي، وهما متواجدان بولاية برج بوعريريج، في العنوان التالي:

مقر مؤسسة "ب.أ" : تقع في تجزئة 1044 رقم 139 برج بوعريريج

مقر مؤسسة "ب.ع" : تقع في حي بوعزيز بلدية برج زمورة برج بوعريريج

ثانيا– متغيرات الدراسة وطريقة جمعها:

يتم تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات المردودية والمتمثلة في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، والمردودية التجارية وقياس الرافعة المالية وحساب أثرها، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمتمثلة في مخاطرة الاستغلال، والمخاطرة المالية ومخاطرة الافلاس وذلك بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

تتمحور متغيرات الدراسة حول متغيرين اثنين هما هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل، والأداء المالي في هذه المؤسسات كمتغير تابع، باعتبار انه كلما كان هناك دعم من طرف هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحتما سيكون هناك أثر على الاداء المالي، ولقياس هذا الأثر لابد من استخدام مؤشرات المردودية وقياس المخاطرة.

ولقد تم جمع البيانات على شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسستين الميزانيات المالية، وجداول حسابات النتائج من أجل القيام بعملية التحليل.

ثالثا– تخليص معطيات الدراسة:

البحث عبارة عن دراسة مقارنة بين مؤسستي تركيب شبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية حيث ان مؤسسة السيد

"ب. أ "قد استفادة من دعم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ENSEJ أما مؤسسة

السيد "ب. ع" فلم تستفد من أي دعم سواء كان من طرف هيا كل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من أي مؤسسات بنكية أومصرفية أخرى ومعطيات الدراسة عبارة عن الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج لثلاث السنوات متتالية متمثلة في سنة 2017- 2018 – 2019 لكلا المؤسستين.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا– المصادر الأولية:

1– المقابلات: تم الاعتماد على أسلوب المقابلة حيث تم أجراء المقابلة الأولى مع السيد "ب. أ"صاحب المؤسسة بمقرها أو من ثم تم أجراء المقابلة الثانية مع السيد "ب .ع" على مستوى مقر مؤسسة.

2– جمع القوائم المالية: تم جمع المعطيات الدراسة والمتمثلة في وثائق المؤسسة الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج لفترة تقدر بثلاث سنوات متتالية وهي سنوات 2017–2018–2019 وتحليل القوائم المالية فكان بالاستعانة ببرنامج Microsoft Excel لتقييم الأداء المالي باستعمال مؤشرات المردودية الاقتصادية، والمردودية المالية والمردودية التجارية والرافعة المالية وآثارها، إضافة إلى قياس المخاطرة التشغيلية والمالية ومخاطرة الإفلاس للوصول إلى نتائج وتقييم الأداء المالي.

ثانيا– المصادر الثانوية:

وتتمثل في استخدام الكتب الدوريات والمنشورات الورقية والالكترونية الدراسات والبات المحكمة في المجلات والماجستير والدكتوراه المتعلقة بالبحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والتي ساعدت في انجازه.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي و مقارنة االنتائج واختبار الفرضيات.

تتم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسستين انطلاقا من الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج، عن طريق قياس مردودية المؤسستين و مخاطرهما. وهذا من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ، ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها من جهة، ومدى امكانية خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، ما يضمن لها البقاء والاستمرارية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسستين باستخدام مؤشرات المردودية وقياس المخاطرة.

الفرع الأول : تقييم الأداء المالي للمؤسسة "ب. أ".

أولا– قياس المردودية:

1– المردودية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2–3): حساب المردودية المالية للمؤسسة "ب أ".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

البيان / السنوات	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	247508.69	499677.99	275683.54
الأموال الخاصة	2971529.99	2456910.88	2512575.42
المردودية المالية	0.083293351	0.203376522	0.109721498

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 1-12).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل المردودية المالية في تذبذب طيلة فترة الدراسة التي قمنا بها، حيث أخذ في سنة 2017 نسبة 8.32% كحد أدنى لها، وفي سنة 2018 شهد ارتفاعا ملحوظا وذلك راجع لارتفاع قيمة النتيجة الصافية إذ بلغت النسبة 20.33% كحد أقصى تسجله المؤسسة، وانخفضت مرة أخرى في سنة 2019 إلى نسبة 10.97% بسبب انخفاض في النتيجة الصافية، وهذا ما يفسر أن هناك ظروف غير

عادية تنشط فيها المؤسسة، وهذا التراجع في حجم الأرباح الصافية لا يعود فقط إلى الأوضاع الصعبة التي تعاني منها المؤسسة، وإنما يعود إلى سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة، ونميز هذا من خلال ارتفاع تكاليف الاستغلال خاصة أعباء العمال والاستهلاكات، وأمام هذه النسب المتدهورة للمردودية المالية فإنه يجب على المؤسسة تحسين أدائها لتحقيق مردودية مالية أكبر.

وتبين لنا أيضا هذه النتائج السابقة أن كل 1 دج مستثمر من رأس مال المؤسسة يحقق عائد يعود للمستثمرين ويقدر بـ (0.083دج، 0.203دج، 0.109دج) على مدار السنوات السابقة.

2- المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = الفائض الاجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة "ب. أ".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الفائض الاجمالي للاستغلال	255244.09	770288.26	279091.64
الاصول الاقتصادية	6914805.07	8411701.35	6321730.62
الأموال الخاصة	2971529.99	2456910.88	2512575.42
الديون المالية (د ط أ +د ق أ)	3943275.08	5954790.47	3809155.20
المردودية الاقتصادية	0.036912695	0.09157342	0.04414798

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 1-12).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت نسب مردودية متذبذبة في نزول وصعود، كانت ضعيفة على مدار الثلاث سنوات، حيث كانت نسبة 3.69% في سنة 2017 لترتفع في سنة 2018 إلى نسبة 9.15% ثم تعاود الانخفاض مرة أخرى وتصبح النسبة 4.41% في سنة 2019، وهذا راجع إلى سوء استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دج مستخدم في مجموع الأصول المؤسسة يحقق لنا عائد يقدر بـ (0.0369دج، 0.0915دج، 0.0441دج) على مدار السنوات السابقة.

3- المردودية التجارية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): حساب المردودية التجارية للمؤسسة "ب .أ".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

البيان / السنوات	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	247508.69	499677.99	275683.54
رقم الأعمال خارج الرسم	2371237.77	5697888.85	4263567.81
المردودية التجارية	0.104379533	0.087695286	0.064660292

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 1-12).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل المردودية التجارية في كل السنوات أخذت قيما موجبة، وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، ويفسر ايجابية رقم الأعمال، لكن هذه النسبة أي نسبة المردودية التجارية

شهدت انخفاضا مستمرا من سنة لأخرى، حيث كانت النسبة 10.43% في سنة 2017، وانخفضت إلى نسبة 8.76% في سنة 2018، إلى أن أصبحت النسبة 6.46% في سنة 2019، وهذا بالرغم من الارتفاع الحاصل في رقم الأعمال، وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة المحققة في المؤسسة بشكل كبير، إذ أن الارتفاع في رقم الأعمال صاحبه انخفاض كبير في النتيجة الصافية المحققة بسبب ضخامة تكاليف النشاط، الأمر الذي يستدعي من المؤسسة إلى اعادة النظر في طريقة تسييرها لأنشطتها المختلفة ومزيدا من التحكم في التكاليف الناتجة عن هذه الأنشطة لأنه إذا استمر الوضع على هذه الحال لسنوات قادمة، فالمؤسسة تتجه نحو الخطر.

وتبين لنا هذه النتائج السابقة أن كل وحدة من صافي المبيعات يحقق لنا مقدار معين من الأرباح (0.1043دج، 0.0876دج، 0.0646دج) خلال ثلاث السنوات على التوالي.

4-الرافعة المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

الرافعة المالية = اجمالي الديون / اجمالي الأصول.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-6): حساب الرافعة المالية للمؤسسة "ب أ".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
اجمالي الديون	3943275.08	5954790.47	3809155.20
اجمالي الأصول	9495586.61	11345891.99	9255921.26
الرافعة المالية	0.41527451	0.524841103	0.411537122

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 1-12).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الرفع المالي مرتفعة جدا متقاربة فيما بينها، حيث اعتمدت المؤسسة في سنة 2017 على الاستدانة بنسبة 41.52% كمصدر لتمويل استثماراتها، ورفعت من اعتمادها على الاستدانة في التمويل في السنة الموالية 2018 لتصبح النسبة 52.48%، وهذا راجع لزيادة امكانية

حصول المؤسسة على وفر ضريبي و تحقيقها لنتائج جيدة . ثم خفضت المؤسسة من الاستدانة بنسبة جد ضئيلة لتصبح 41.14% في سنة 2019، ورغم ذلك تبقى نسبة اعتماد المؤسسة على الاستدانة جد مرتفعة.

5-أثر الرافعة المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-7): حساب أثر الرافعة المالية للمؤسسة "ب. أ".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
المردودية المالية	0.083293351	0.203376522	0.109721498
المردودية الاقتصادية	0.036912695	0.09157342	0.04414798
أثر الرافعة المالية	-0.063252757	0.185022465	-0.046289085

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد حققت أثر رافعة سالب أكثر منه موجب، حيث كانت النسبة 0.185% في سنة 2018 موجبة فهي تلعب دورا ايجابيا، أي أن مديونية المؤسسة أثرت بالإيجاب في مردودية المؤسسة، وحققت في سنة 2017 و2019 نسبتي 0.063-% و0.046-% على التوالي سالبتين، وهذا راجع إلى كون المردودية المالية قد انخفضت بشكل كبير وهذا بسبب انخفاض نتيجة الاستغلال وعدم قدرة المؤسسة على تغطية المصاريف، وبالتالي فإن تكلفة الاستدانة أكبر من المردودية الاقتصادية، وهنا الرفع المالي ليس في صالح المؤسسة، أي بزيادة الاعتماد على القروض تنخفض المردودية المالية، وعلى المؤسسة اعادة النظر في سياسات التمويل المنتهجة.

ثانيا– قياس المخاطرة:

1– الخطر الاقتصادي: وتحسب بالعلاقة التالية:

الخطر الاقتصادي = (Δنتيجة الاستغلال / نتيجة الاستغلال (ن–1)) / (Δرقم الأعمال / رقم الاعمال (ن–1)).

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2–8): حساب الخطر الاقتصادي للمؤسسة "ب أ".

للسنوات (2017–2018–2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
نتيجة الاستغلال ن	247508.69	499677.99	275683.54
نتيجة الاستغلال ن–1	703074.94	247508.69	499677.99
رقم الأعمال ن	2371237.77	5697888.85	4263567.81
رقم الاعمال ن–1	5187474.99	2371237.77	5697888.85
الخطر الاقتصادي	1.193539251	0.726222355	1.780797929

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 7–12).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الخطر الاقتصادي مرتفع، حيث كانت نسبة 0.72% في سنة 2018 وهنا لا يوجد خطر اقتصادي إلا أنه في سنتي 2017 و2019 كانت النسبتين مرتفعتين 1.19% و1.78% على التوالي، وهذا يدل على وجود حساسية كبيرة لدى المؤسسة أي وجود خطر استغلال مرتفع بالنسبة لها، بعبارة أخرى فإن التغيرات الضعيفة في رقم الأعمال تؤدي إلى تغيرات مرتفعة في نتيجة الاستغلال.

2- الخطر المالي: وتحسب بالعلاقة التالية:

الخطر الاقتصادي = (Δالنتيجة العادية / نتيجة الاستغلال (ن-1)- تكاليف مالية ن-1) / (Δرقم الأعمال / رقم الاعمال (ن-1)).

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-9): حساب الخطر المالي للمؤسسة "ب أ".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

البيان / السنوات	2017	2018	2019
النتيجة العادية ن	247508.69	499677.99	275683.54
النتيجة العادية ن-1	703074.94	247508.69	499677.99
نتيجة الاستغلال ن-1	703074.94	247508.69	499677.99
تكاليف مالية ن-1	8283.28	7735.40	3250.35
رقم الأعمال ن	2371237.77	5697888.85	4263567.81
رقم الاعمال ن-1	5187474.99	2371237.77	5697888.85
الخطر المالي	-0.655687563	1.051698878	-0.451212688

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 7-12).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا يوجد خطر مالي يواجه المؤسسة، حيث أن المؤسسة قد حققت نسبة 0.65-% في سنة 2017 ونسبة 0.45-% في سنة 2019، أما الخطر المالي وجد فقط في ســـنة 2018 حيث كانت النسبة 1.05%.

3- **مخاطر الافلاس: تم استعمال طريقة التحليل الساكن لخطر الافلاس ، ونعرضها من خـــلال الجـــدول التالي :**

جدول رقم (2-10): التحليل الساكن لخطر الافلاس للمؤسسة "ب أ".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة الاستقلالية المالية	ديون متوسطة وطويلة الأجل/ الأموال الخاصة	0.24	0.29	0.29
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الديون القصيرة الأجل	1.94	1.47	1.82
نسبة السيولة المختصرة	أصول متداولة –مخزون / الديون قصيرة الأجل	1.62	1,47	1.82
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة + سندات توظيف على المدى القصير / الديون القصيرة الأجل	1.54	0.45	0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظـــر الملاحـــق 01-06).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

– **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس لنا هذه النسبة حجم الديون إلى الأموال الخاصة، ونلاحظ أن المؤسسة قـــد حققت نسب استقلالية مالية أقل من الواحد للسنوات الثلاثة وهي نسب جيدة، وتدل هذه النسب المحققـــة على أن المؤسسة غير مشبعة بالديون وليست تابعة للغير، حيث أن أموالها الخاصة أكبر من ديونها وهذا جيـــد لوضعيتها المالية ولتعزيز قدرتها على الاستدانة، وتدل أيضا على أنه لا يوجد خطر الافلاس.

– **نسبة السيولة العامة:** تقيس لنا هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وذلك بالاعتماد على مجموع الأصول الجارية أو المتداولة، والملاحظ أن المؤسسة حققت نسب سيولة عامة أكبر من الواحد للسنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية آمنة، وتدل أيضا على أنه لا يوجد خطر الافلاس.

– **نسبة السيولة المختصرة:** تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى النقد واستبعاد المخزونات، ونلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسب أكبر من 3/2 في الثلاث سنوات، وهذا يعني قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، وأنـــه لا يوجد خطر الافلاس.

– **نسبة السيولة الجاهزة:** توضح قدرة المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الاجل، ومن الأحســـن أن تكون أكبر من الواحد، والملاحظ أن هذه المؤسسة لا تسطيع تغطية ديونها قصيرة الأجل متى استحقت الدفع، ما عدى في سنة 2017.

الفرع الثاني– تقييم الأداء المالي للمؤسسة "ب ع":

أولا– قياس المردودية:

1– المردودية المالية: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2–11): حساب المردودية المالية للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1552241.97	1557736.60	432793.20
الأموال الخاصة	7978837.15	8236672.65	843629.70
المردودية المالية	0.194544887	0.189122072	0.513013233

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 13–24).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل المردودية المالية جيدة طيلة فترة الدراسة، حيث حققت نسبة 19.45% في سنة 2017 ونسبة 18.91% في سنة 2018 وشهدت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 51.30% في سنة 2019، وهذا راجع لانخفاض في قيمة الأموال الخاصة. وتبين لنا من هذه النتائج أن كل 1 دج مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها (0.1945دج، 0.1891دج، 0.5130دج) خلال السنوات الثلاث على الترتيب.

2-المردودية الاقتصادية: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-12): حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
الفائض الاجمالي	1559622.99	1569650.39	442856.87
الاصول الاقتصادية	20699386.94	25029226.28	10542225.40
الأموال الخاصة	7978837.15	8236672.65	843629.70
الديون المالية (د ط، د ق أ)	12720549.79	16792553.63	2105595.70
المردودية الاقتصادية	0.075346337	0.062712701	0.042007911

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 13-24).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت نسب مردودية اقتصادية متنازلة، حيث كانت نسبة 7.53% في سنة 2017 وهي النسبة الأعلى، وهذا نتيجة انخفاض قيمة الديون المالية، لتنخفض إلى نسبة 6.27% في سنة 2018 بسبب ارتفاع في قيمة الديون المالية، وتصل إلى حدها الأدنى بنسبة 4.20% في سنة 2019، وهذا راجع لزيادة ارتفاع الديون المالية وسوء استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دج مستخدم من مجموع اصول المؤسسة يحقق نتيجة اجمالية قـــدرها (0.0753دج، 0.00627دج، 0.0420دج) خلال مدار السنوات الثلاث.

3- المردودية التجارية: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-13): حساب المردودية التجارية للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1552241.97	1557736.60	432793.20
رقم الأعمال خارج الرسم	13780909.79	15254057.64	7360328.77
المردودية التجارية	0.112637119	0.102119491	0.058800797

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 13-24).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب المردودية التجارية في كل السنوات أخذت قيما موجبة، وهـــذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة ويفسر ايجابية رقم الأعمال، لكن هذه النسب شهدت انخفاض مستمر من ســـنة لأخرى، حيث كانت النسبة 11.26% في سنة 2017، وانخفضت إلى نسبة 10.21 % في سنة 2018، لتصل إلى أدنى نسبة 5.88% في سنة 2019، وهذا راجع إلى انخفاض في رقم الأعمال والنتيجة الصافية مما يدل على انخفاض في نشاط المؤسسة.

وتبين لنا هذه النتائج السابقة العائد من عملية الاستغلال في كل 1دج من رقم الأعمال يقدم نتيجـــة اجمالية تقدر حوالي (0.1126دج، 0.1021دج، 0.0588دج) لثلاث سنوات على التوالي.

4-الرافعة المالية: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-14): حساب الرافعة المالية للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

البيان / السنوات	2017	2018	2019
اجمالي الديون	12720549.79	16792553.63	2105595.70
اجمالي الاصول	20699386.94	25029226.28	10542225.40
الرافعة المالية	0.614537514	0.670917808	0.19972971

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 13-24).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الرفع المالي كانت جد مرتفعة خلال سنة 2017 بنسبة 61.45% وسنة 2018 بنسبة 67,09%، حيث اعتمدت هنا المؤسسة على الاستدانة بشكل كبير لتمويل استثماراتها، وهذا يمكنها من الحصول على الوفر الضريبي وتحقيق نتائج صافية جيدة، ثم خفضت من الاستدانة بشكل ملحوظ لتصبح 19.97% في سنة 2019، وهذا راجع لظروف تمر بها المؤسسة.

5-أثر الرافعة المالية: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-15): حساب أثر الرافعة المالية للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

البيان / السنوات	2017	2018	2019
المردودية المالية	0.194544887	0.189122072	0.513013233
المردودية الاقتصادية	0.075346337	0.062712701	0.042007911
أثر الرافعة المالية	0.119198549	0.126409371	0.471005322

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج السابقة

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المؤسسة قد حققت أثر رافعة موجب على مدار الثلاث سنوات، حيث كانت النسبة 0.119% في سنة 2017، ونسبة 0.126% في سنة 2018، ونسبة 0.471% في سنة 2019، وهي أعلى نسبة محققة، وهذا راجع إلى أن معدل المردودية الاقتصادية أكبر من معدل المصاريف المالية وهنا تحسن نسبة أثر الرافعة من المردودية المالية أو مردودية الاموال الخاصة من خلال زيادة اللجوء للاستدانة من أجل تمويل استثماراتها.

ثانيا– قياس المخاطرة:

1–الخطر الاقتصادي: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2–16): حساب الخطر الاقتصادي للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
نتيجة الاستغلال ن	1552241.97	1557736.60	432793.20
نتيجة الاستغلال ن–1	1504370.24	1552241.97	1557736.60
رقم الأعمال ن	13780909.79	15254057.64	7360328.77
رقم الاعمال ن–1	18170933.26	13780909.79	15254057.64
الخطر الاقتصادي	-0.131714862	0.033113919	1.395532084

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 13-24).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة لم تواجه الخطر الاقتصادي في سنة 2017 حيث كانت النسبة 0.13-% ثم أصبح لديها خطر اقتصادي في سنة 2018 بنسبة 0.033% وارتفع هذا الخطر بنسبة 1.39% في سنة 2019، وهذا يدل على أن التغيرات في رقم الأعمال تؤدي إلى تغيرات في نتيجة الاستغلال.

2-الخطر المالي: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-17): حساب الخطر المالي للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	2017	2018	2019
النتيجة العادية ن	1552241.97	1557736.60	432793.20
النتيجة العادية ن-1	1504370.24	1552241.97	1557736.60
نتيجة الاستغلال ن-1	1504370.24	1552241.97	1557736.60
تكاليف مالية ن-1	6189.79	533.22	1911.06
رقم الأعمال ن	13780909.79	15254057.64	7360328.77
رقم الاعمال ن-1	18170933.26	13780909.79	15254057.64
الخطر المالي	-0.132259047	0.0033125725	0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 13-24).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا يوجد خطر مالي يواجه المؤسسة خلال السنوات الثلاثة حيث كانت نسبة 0.13-% في سنة 2017 ونسبة 0.003% في سنة 2018 ونسبة 0% في سنة 2019.

3-مخاطر الافلاس: ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-18): التحليل الساكن لخطر الافلاس للمؤسسة "ب ع".

للسنوات (2017-2018-2019). **الوحدة : دج**

السنوات / البيان	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة الاستقلالية المالية	ديون متوسطة وطويلة الأجل/ الأموال الخاصة	0	0	0
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الديون القصيرة الأجل	1.62	1.49	5
نسبة السيولة المختصرة	أصول متداولة –مخزون / الديون قصيرة الأجل	1.62	1.49	3.60
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة + سندات توظيف على المدى القصير / الديون القصيرة الأجل	1.33	0.64	0.59

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة (أنظر الملاحق 13-18).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

– **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسب استقلالية أقل من الواحد وكانت النسب الثلاث سنوات صفر وهي نسبة جيدة، وتدل على أن المؤسسة معدومة الديون متوسطة وطويلة الأجل وليست تابعة للغير، وهذا جيد لتعزيز قدرتها على الاستدانة، وتدل على عدم وجود خطر الافلاس.

– **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نتائج جيدة أكبر من الواحد للسنوات الثلاث، وهذا يدل على قدرتها على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ونلاحظ أيضا أن هذه النسبة كانت مرتفعة بشكل ملحوظ في سنة 2019، وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية جد آمنة، وتدل أيضا على عدم وجود خطر الافلاس.

– **نسبة السيولة المختصرة:** نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسب أكبر من 3/2 وهذا جيد بالنسبة لها ويعني قدرتها على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، وأنها غير معرضة لخطر الافلاس.

– **نسبة السيولة الجاهزة:** نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسب أقل من الواحد وهذا يعني عدم قدرتها على تغطية ديونها قصيرة الأجل متى استحقت الدفع، ما عدى في سنة 2017.

المطلب الثاني: مقارنة النتائج واختبار الفرضيات

من أجل التأكد من صحة الفرضيات من عدمها لابد من مقارنة النتائج المتوصل إليها في المؤسسة "ب أ" المستفيدة من هياكل دعم وتمويل ENSEJ، مع نتائج مؤسسة "ب ع" التي لم تستفد من هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى ضوء التحليلات النظرية والعملية سيتبين لنا أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

الفرع الأول: مقارنة نتائج الدراسة

أولا– مقارنة نتائج قياس المردودية:

1– **المردودية المالية:** سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي.

المنحنى رقم (2–3): المنحنى البياني للمردودية المالية.

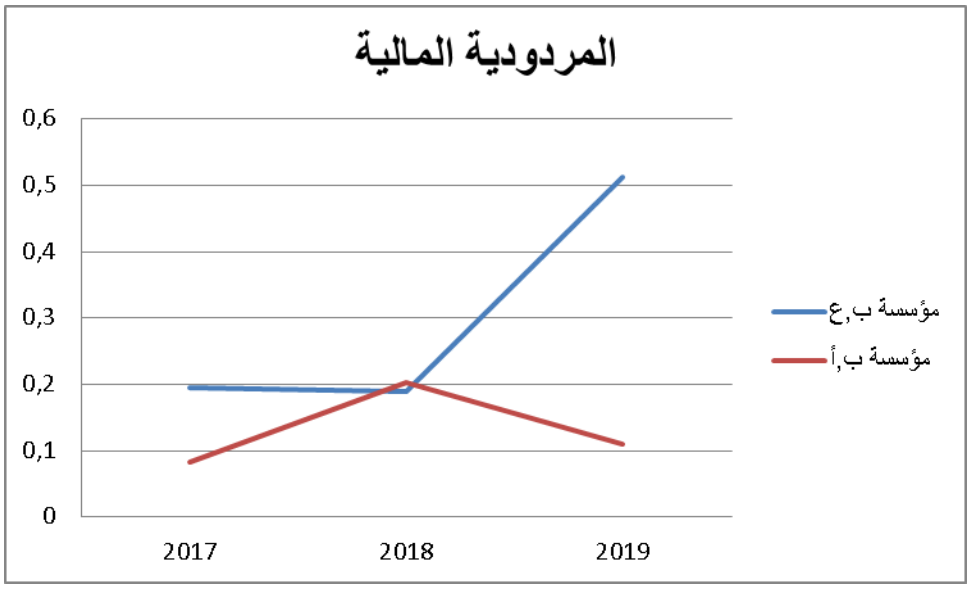

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن المردودية المالية للمؤسسة "ب ع" كانت أحسن من المردودية المالية للمؤسسة "ب أ".

حيث كانت مردودية المؤسسة "ب ع" في سنة 2017 بنسبة 0.19% أما بالنسبة لمؤسسة "ب أ" فقد كانت 0.08% لنفس السنة، ثم ارتفعت النسبة إلى 0.20% في سنة 2018 بالنسبة للمؤسسة "ب أ"، لتنخفض في المؤسسة "ب ع" إلى 0.18% لنفس السنة، ثم لتعاود الارتفاع بدرجة كبيرة وتصبح 0.51% في سنة 2019 بمؤسسة "ب ع" وتتراجع مرة أخرى وتصبح 0.10% في سنة 2019 بالنسبة لمؤسسة "ب أ".

وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من رأس مال مؤسسة "ب ع" يحقق ربح صافي يعود على المستثمرين أحسن من مؤسسة "ب أ".

2- المردودية الاقتصادية: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي.

المنحنى رقم (2-4): المنحنى البياني للمردودية الاقتصادية.

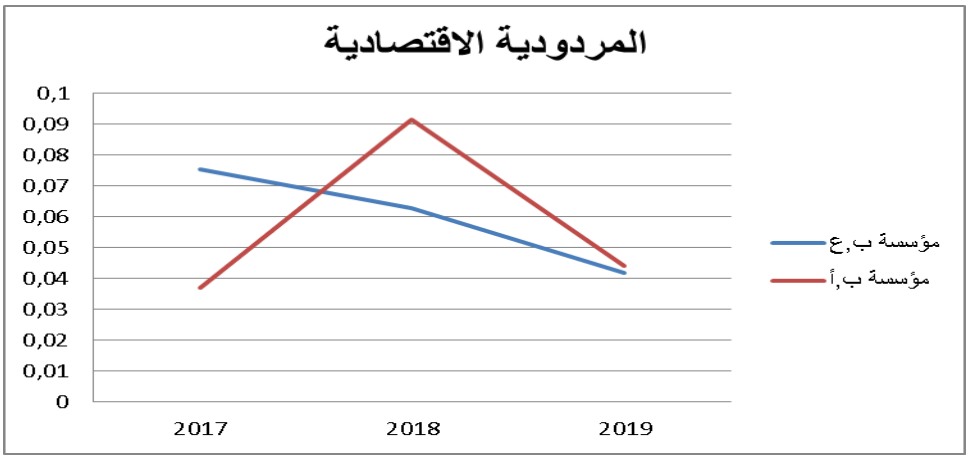

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة "ب ع" أحسن من المردودية الاقتصادية في المؤسسة "ب أ".

حيث كانت مردودية المؤسسة "ب. ع" في سنة 2017 بنسبة 0.07% أحسن من مردودية المؤسسة "ب. أ" نفس السنة بنسبة 0.03%، ثم ارتفعت النسبة إلى 0.09% في سنة 2018 لنفس المؤسسة، لتنخفض في المؤسسة "ب. ع" وتصبح نسبة 0.06% لنفس السنة، ثم انخفضتا كلا النسبتين لتصبحا 0.042% و0.041 لسنة 2019 للمؤسستين "ب. ع" و"ب. أ" على التوالي.

وهذا يعني مؤسسة "ب ع" تستخدم أصولها بطريقة فعالة أحسن من مؤسسة "ب أ".

3- المردودية التجارية: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي.

المنحنى رقم (2-5): المنحنى البياني للمردودية التجارية.

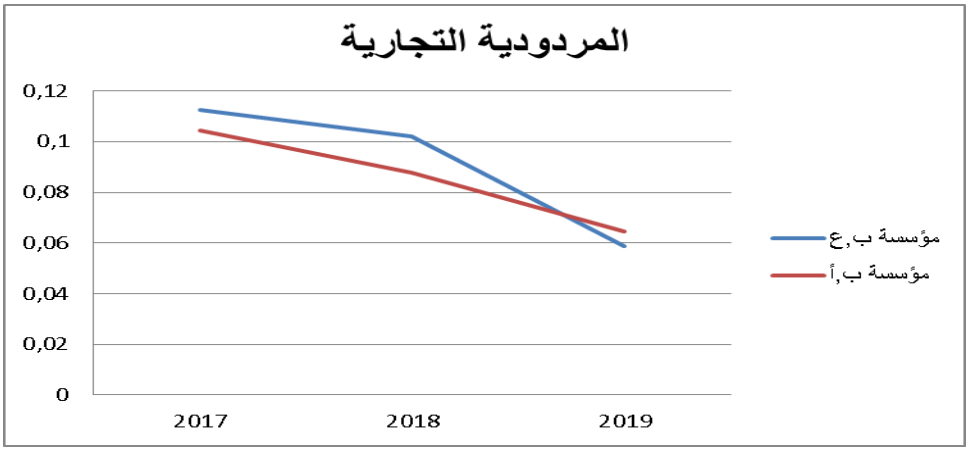

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن المردودية التجارية في المؤسسة "ب ع" أحسن من المؤسسة "ب أ".

حيث كانت مردودية في سنة 2017 بنسبة 0.11% لمؤسسة "ب ع" ونسبة 0.10% لمؤسسة "ب أ"، لتنخفض في كلتا المؤسستين وتصبح 0.10% و0.08% على التوالي، ثم لترتفع من جديد بنسبة 0,05% و0.06% على التوالي بالنسبة للمؤسستين "ب ع" و"ب أ" لسنة 2019.

وهذا يعني أن كل دينار من المبيعات الصافية في مؤسسة "ب ع" يحقق نتائج أكبر من مؤسسة "ب أ".

4- الرافعة المالية: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي.

المنحنى رقم (2-6): المنحنى البياني للرافعة المالية.

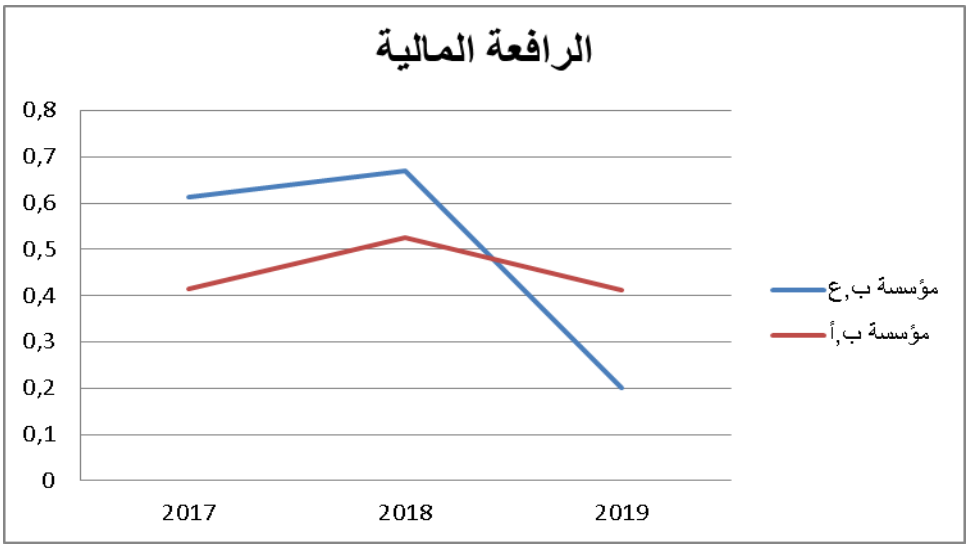

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الرافعة المالية كانت أكبر في مؤسسة "ب ع" مقارنة بالمؤسسة "ب أ".

حيث اعتمدت المؤسسة الأولى على نسبة 0.61 % للاستدانة في سنة 2017، مقارنة بنظيرتها المؤسسة الثانية بنسبة 0.41 % لنفس السنة، ثم رفعت هذه النسبة ل 0.67 % في سنة 2018، لترتفع هي الأخرى إلى نسبة 0.52% في المؤسسة الثانية لنفس السنة، وتتراجع المؤسسة الأولى وتخفض من نسبة الاستدانة لتصل إلى نسبة 0.19% في سنة 2019 وتبقى مرتفعة لدى نظيرتها لتصل النسبة إلى 0.41% لنفس السنة، وهذا يدل على اعتماد مؤسسة "ب ع" للرفع المالي (الاستدانة) بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسة "ب. أ".

5- أثر الرافعة المالية: سنقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي.

المنحنى رقم (2-7): المنحنى البياني لأثر للرافعة المالية.

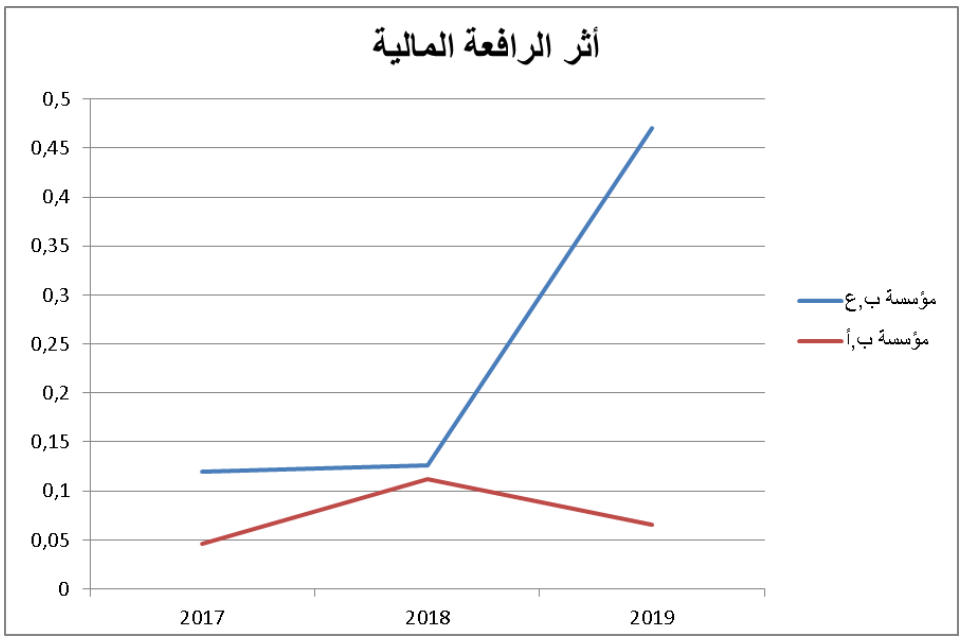

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

التعليق: من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن أثر الرافعة المالية كانت أكبر في مؤسسة "ب ع من المؤسسة "ب أ". حيث كان أثر الرافعة المالية في مؤسسة "ب ع" متزايد خلال الثلاث سنوات على الترتيب وكانت النسب كالتالي: 0.11%، 0.12 %، 0.47 %، مقارنة لمؤسسة "ب أ" حيث كان أثر الرافعة متذبذب للسنوات الثلاث على التوالي وكانت النسب كالتالي: 0.09 %، 0.11 %، 0.06%.

ثانيا: مقارنة نتائج قياس المخاطرة:

1- الخطر المالي: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي.

المنحنى رقم (2-8): المنحنى البياني للخطر المالي.

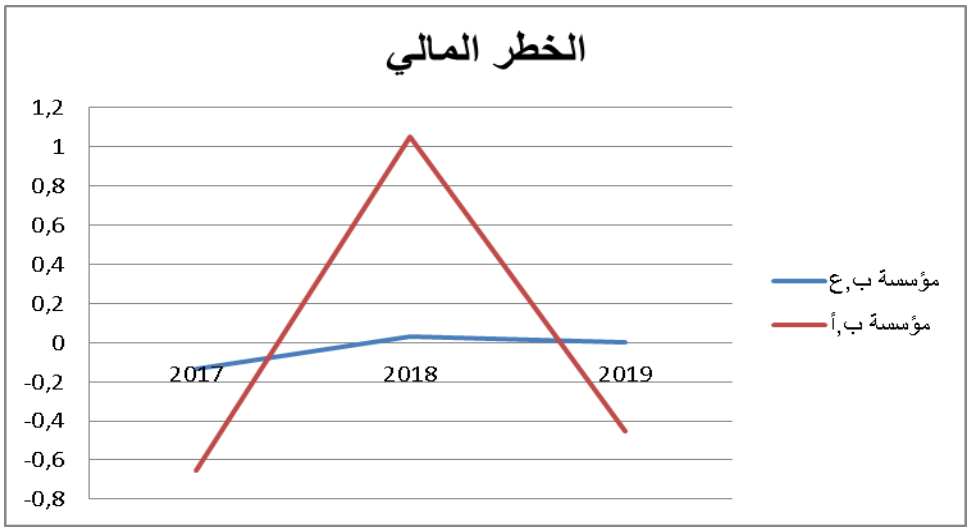

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الخطر المالي لا يوجد في مؤسسة "ب ع" على مدار الثلاث سنوات، حيث كانت النسب كالتالي: 0.13-%، 0.03%، 0% على التوالي، مقارنة بالمؤسسة "ب. أ" حيث لم يوجد لديها خطر مالي بالنسبة لسنة 2017 و2019 وكانت النسب 0.65-%، و0.45-% على التوالي، وشهدت الخطر المالي في سنة 2018 بنسبة 1.05%.

2- الخطر الاقتصادي: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي.

المنحنى رقم (2-9): المنحنى البياني للخطر الاقتصادي.

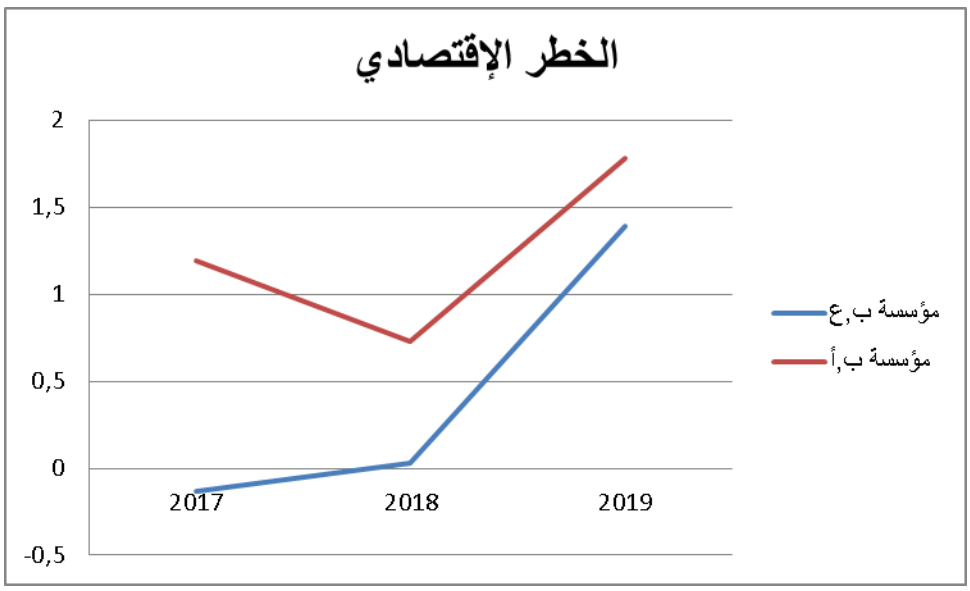

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الخطر الاقتصادي في المؤسسة "ب ع" أقل منه في المؤسسة "ب أ".

حيث كانت النسبة 0.13% في سنة 2017 بالنسبة لمؤسسة "ب. ع" مقارنة مع مؤسسة "ب. أ" كانت النسبة 1.19%، ثم أصبحت النسبة 0.03% في سنة 2018 لتنخفض هي الأخرى في مؤسسة "ب. أ" وتصبح 0.72%، ثم ارتفعت النسبة في كلتا المؤسستين لتصبح 1.39% و1.78% على التوالي للسنة 2019.

2- **خطر الافلاس**: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها عن طريق منحنيات التحليل الساكن لخطر الافلاس، وهي كالتالي:

3-1-نسبة الاستقلالية المالية: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (2-10): المنحنى البياني لنسبة الاستقلالية المالية.

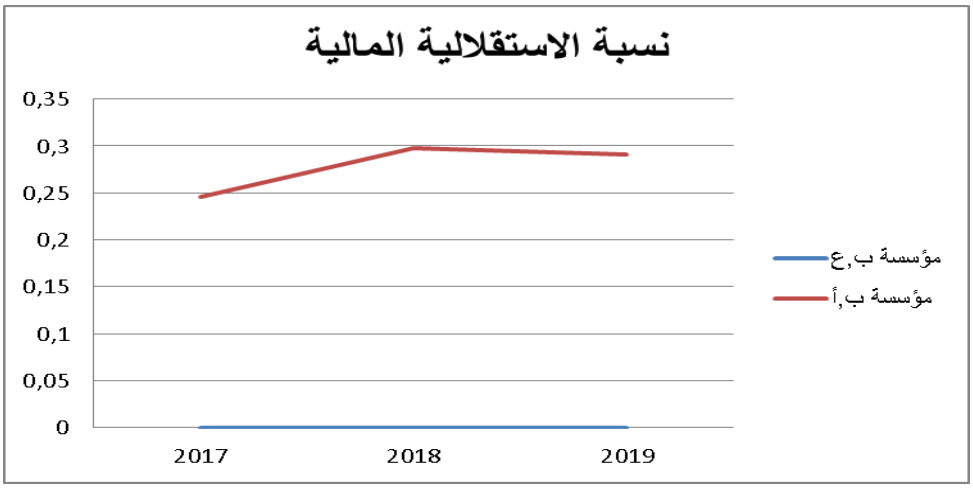

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في المؤسسة "ب ع" أحسن، حيث أن المؤسسة "ب ع" حققت نسب استقلالية مالية تساوي الصفر للثلاث سنوات، أما بالنسبة للمؤسسة "ب. أ" فقد حققت نسب استقلالية مالية أقل من الواحد على مدار الثلاث سنوات وكانت كالتالي: 0.29%، 0.297%، 0.24% على التوالي.

وتعني هذه النسب أن كلتا المؤسستين لديهما القدرة على الاستدانة لأن أموالهما الخاصة أكبر من ديونهما متوسطة وطويلة المدى.

3-2-نسبة السيولة العامة: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (2-11): المنحنى البياني لنسبة السيولة العامة.

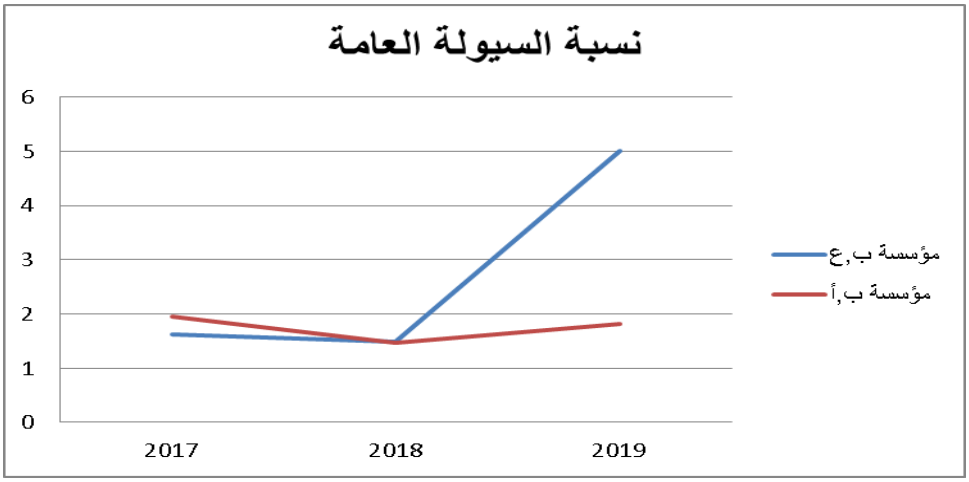

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في المؤسسة "ب. ع" أحسن من المؤسسة "ب. أ"، حيث كانت النسب 1.62% و1.92% في سنة 2017 بالنسبة للمؤسستين على التوالي، ثم ارتفعت إلى نسبة 1.49% و1.45% في سنة 2018، لتصنع الفارق مؤسسة "ب. ع" في سنة 2019 بنسبة 5% مرتفعة جدا مقارنة مع المؤسسة "ب. أ" بنسبة 1.82%.

وهذا يدل على قدرة أكبر للمؤسسة "ب ع" على تغطية أصولها المتداولة لديونها قصيرة الأجل مقارنة مع مؤسسة "ب أ".

3-3-نسبة السيولة المختصرة: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (2-12): المنحنى البياني لنسبة السيولة المختصرة.

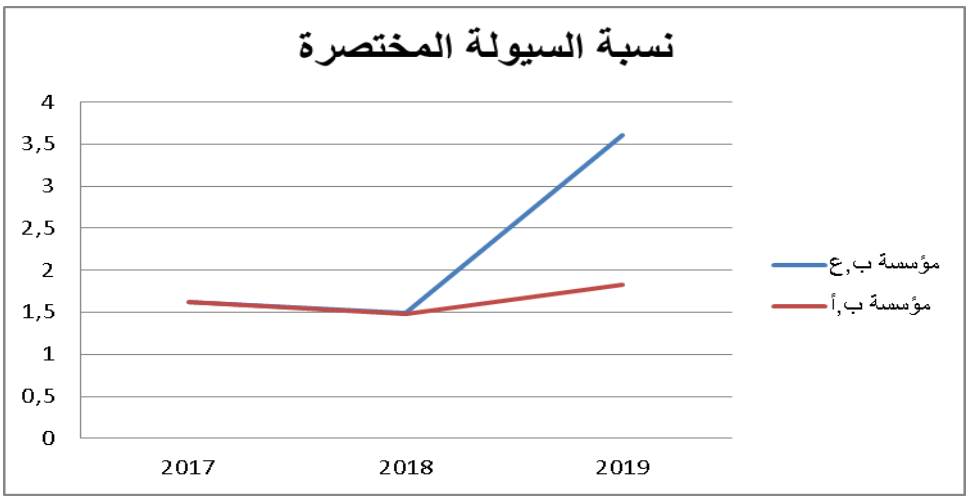

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة أحسن في المؤسسة "ب ع" مقارنة مع المؤسسة "ب أ"، حيث أن المؤسسة "ب .ع" حققت نسبة 1.62% و1.49% خلال سنتي 2017 و2018 لترتفع لأعلى نسبة 3.60% في سنة 2019، مقارنة بالمؤسسة "ب أ" التي حققت النسب التالية: 1.62% و1.49% و1.82 على التوالي للسنوات الثلاثة.

وتدل هذه النسب أن المؤسسة "ب ع" تتمتع بقدرة أكبر على تسديد ديونها قصيرة الأجل مقارنة بالمؤسسة "ب أ".

ثالثا– تحليل جدول حسابات النتائج: سيتم مقارنة جدول حساب النتائج للمؤسسة "ب. أ" مع المؤسسة "ب .ع"، وذلك بالاعتماد على المنحنيات البيانية للعناصر التالية:

1–القيمة المضافة للاستغلال: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (2–13): المنحنى البياني للقيمة المضافة.

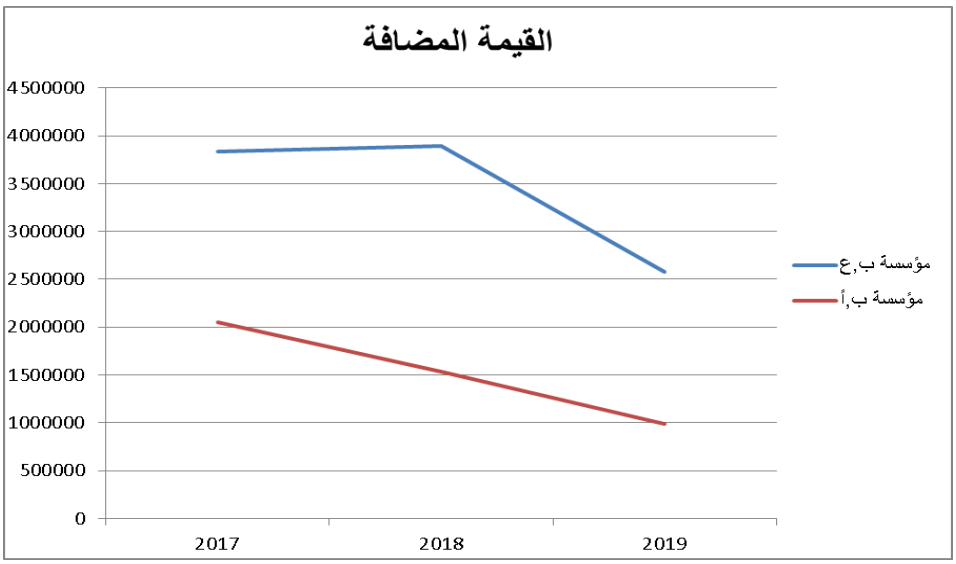

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن القيمة المضافة في مؤسسة "ب ع" أحسن مقارنة بمؤسسة "ب أ"، حيث كانت القيمة المضافة في مؤسسة "ب. ع" تأخذ القيم التالية: 3834789.78 دج، 3897163.64دج، 2578816.16دج للسنوات الثلاث على التوالي 2017، 2018، 2019، مقارنة بمؤسسة "ب. أ" فقد كانت قيم القيمة المضافة كما يلي: 2052873.77دج، 1534388.85دج، 986256.88دج للسنوات الثلاث على التوالي.

2-نمو المؤسسة: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحى البياني التالي:

المنحى رقم (2-14): المنحى البياني لقياس معدل نمو المؤسسة.

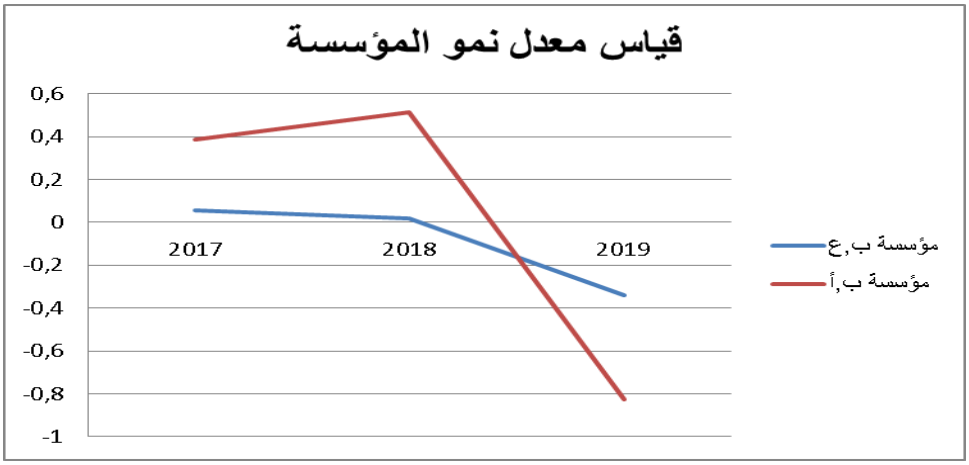

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدل نمو المؤسسة كان جيدا بالنسبة للمؤسسة "ب. أ" للسنتين 2017 و2018، حيث كانت النسبة 0.38% و0.51% على التوالي، ثم تراجع معدل نمو المؤسسة بطريقة ملحوظة إلى نسبة 0.82-% في سنة 2019.

في حين كان معدل نمو المؤسسة جد ضعيف في المؤسسة "ب. ع" للسنتين 2017 و2018، حيث كانت النسبة 0.05% و0.01% على التوالي، ثم انخفضت وتراجعت في سنة 2019 إلى نسبة 0.33-% على العموم يبقى معدل نمو المؤسسة أحسن في المؤسسة "ب. أ" مقارنة مع المؤسسة "ب. ع".

3-إنتاجية العمل: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحى البياني التالي:

المنحى رقم (2-15): المنحى البياني لقياس انتاجية العمل.

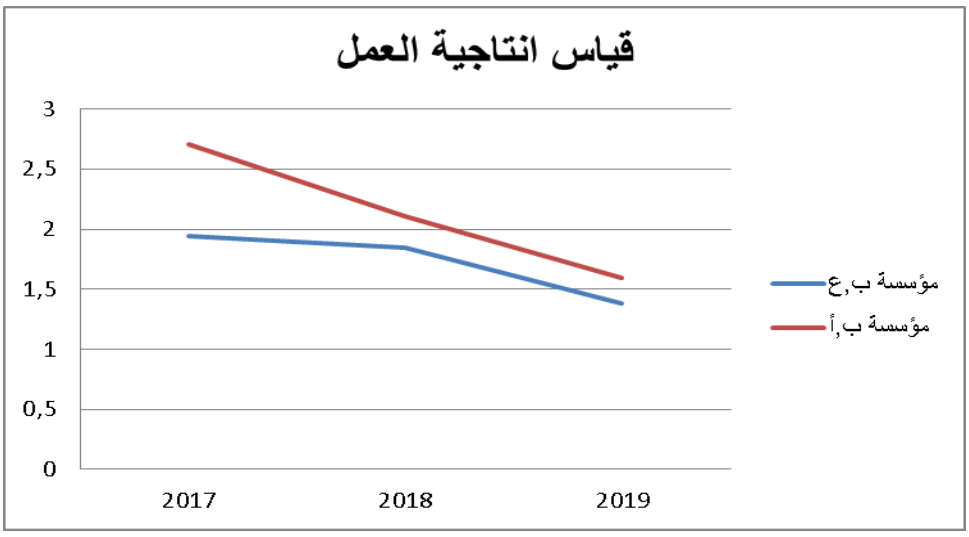

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدل قياس انتاجية العمل في المؤسسة "ب. أ" أحسن منه في مؤسسة "ب .ع"، حيث كانت النسب 2.70% و2.10% و1.59% للسنوات الثلاث على التوالي لمؤسسة "ب. أ" بالرغم من أنها معدلات جيدة إلا أنها كانت متنازلة، بالمقابل حققت مؤسسة "ب. ع" نسب حسنة إلا أنها هي الأخرى متنازلة وكانت كالتالي: 1.93% و1.84% و1.38% للسنوات الثلاث على التوالي، وهذا يدل على أن مقدار القيمة المضافة التي يتم إنشائها عن كل وحدة من الأموال المستثمرة في الموظفين أحسن منها في المؤسسة "ب .ع".

4-إنتاجية العامل: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحى البياني التالي:

المنحنى رقم (2-16): المنحنى البياني لقياس انتاجية العامل.

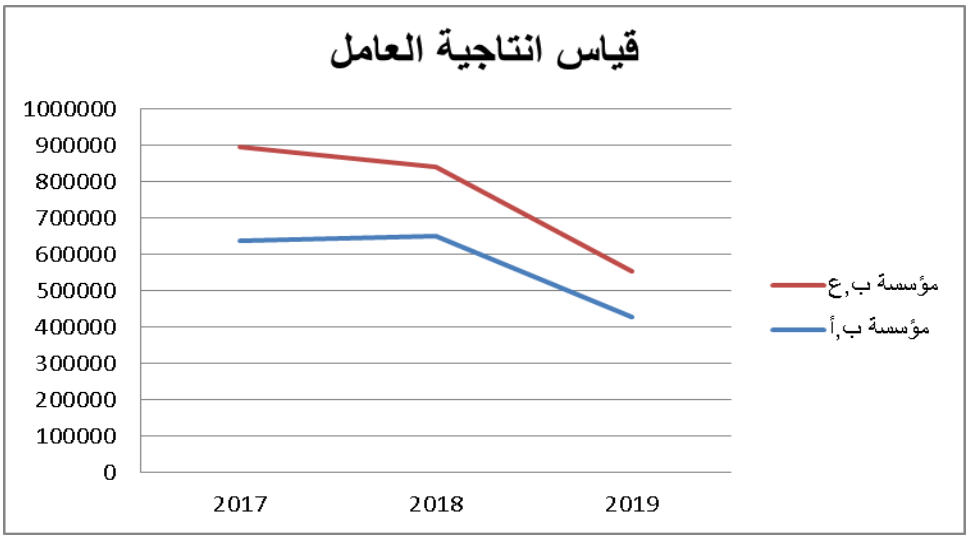

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن قياس انتاجية العامل في المؤسسة "ب ع" أحسن منه في المؤسسة "ب أ".

حيث كانت القيمة في سنة 2017، 2018، 2019 كما يلي: 639131.63دج، 649527.27دج، 429802.69دج على التوالي مرتفعة مقارنة بمؤسسة "ب .أ" حيث أخذ القيم التالية: 256604.72دج، 191799.6دج، 123282.11 دج للثلاث سنوات على التوالي، وهذا يدل على أن مساهمة كل عامل في خلق القيمة المضافة في المؤسسة "ب. ع" أكبر منها في المؤسسة "ب. أ".

5-الاندماج في النشاط التجاري: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحى البياني التالي:

المنحى رقم (2-17): المنحى البياني لمعدل الاندماج في النشاط التجاري.

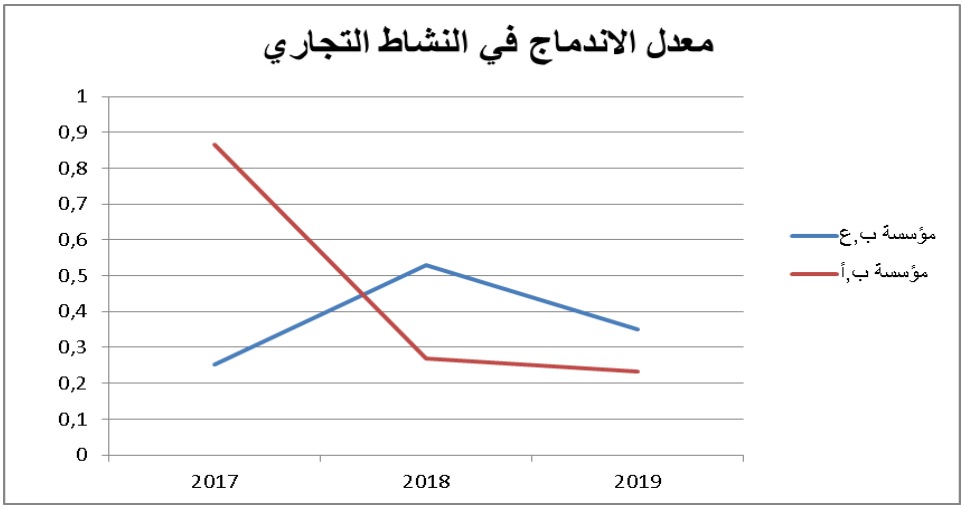

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدل الاندماج في النشاط التجاري أحسن في مؤسسة "ب. ع" مقارنة بمؤسسة "ب. أ". حيث كان معدل الاندماج في النشاط التجاري في مؤسسة "ب ع" منخفض بنسبة 25% في سنة 2017، ثم ارتفع الى نسبة 52%في سنة 2018 لينخفض مرة أخرى الى نسبة 35% في سنة 2019. مقارنة بمؤسسة "ب. أ" فقد كان معدل الاندماج في النشاط التجاري يأخذ نسب متنازلة كالتالي: 86%، 26%، 23% للسنوات الثلاث على التوالي: 2017، 2018، 2019.

6-إجمالي فائض الاستغلال: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحى البياني التالي:

المنحى رقم (2-18): المنحى البياني لإجمالي فائض الاستغلال.

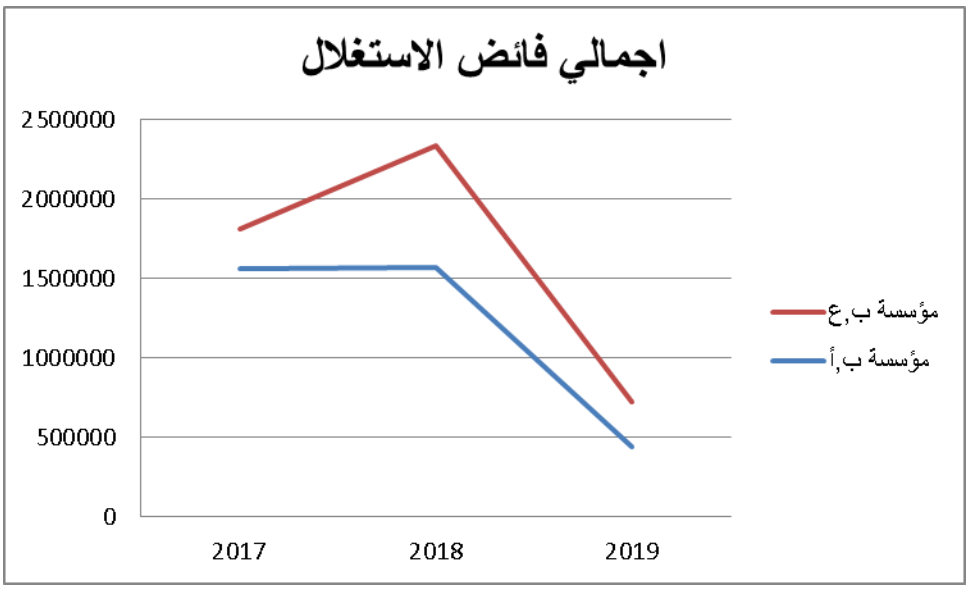

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال للمؤسسة "ب .ع" أحسن منه في المؤسسة "ب أ".

حيث كانت قيم اجمالي فائض الاستغلال مرتفعة في المؤسسة "ب. ع" كما يلي: 1559622.99دج، 1569650.39دج، 442856.87دج للسنوات الثلاثة على التوالي، مقارنة بمؤسسة "ب. أ" حيث كانت القيم كما يلي: 255244.09دج، 770288.26دج، 279091.64دج.

7-النتيجة العملياتية: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحى البياني التالي:

المنحنى رقم (2-19): المنحنى البياني للنتيجة العملياتية.

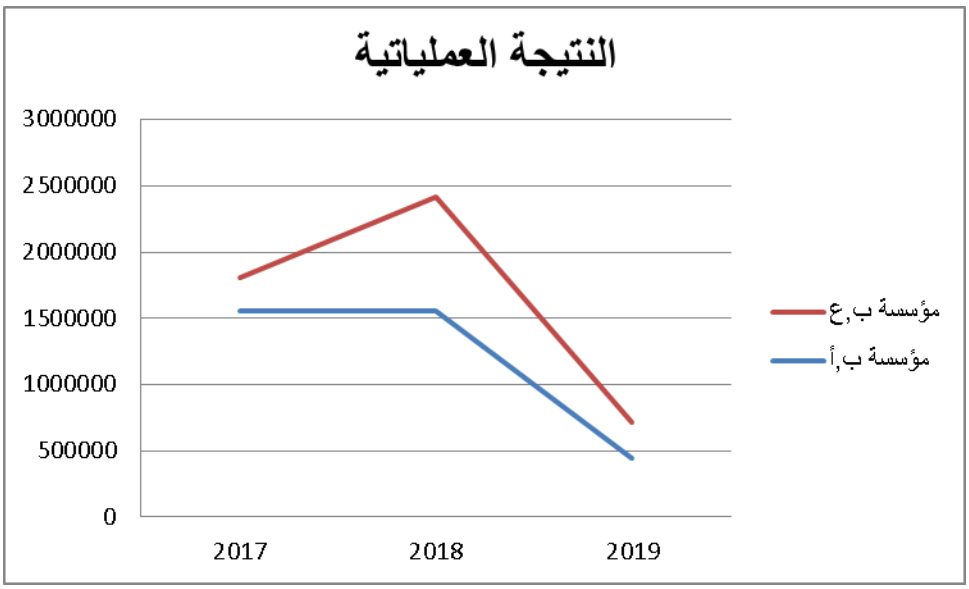

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن النتيجة العملياتية للمؤسسة "ب. ع" أحسن منها في المؤسسة "ب. أ"، حيث كانت قيم النتيجة العملياتية كما يلي: 1552795.15دج، 1559647.66دج، 438284.17دج للسنوات 2017، 2018، 2019 مرتفعة مقارنة بقيم مؤسسة "ب أ" والتي كانت كما يلي: 255244.09دج، 856337.44دج، 279091.64دج للسنوات 2017، 2018، 2019.

8-النتيجة العادية قبل الضريبة: سيتم مقارنة النتائج المتحصل عليها من خلال المنحى البياني التالي:

المنحنى رقم (2-20): المنحنى البياني للنتيجة العادية قبل الضريبة.

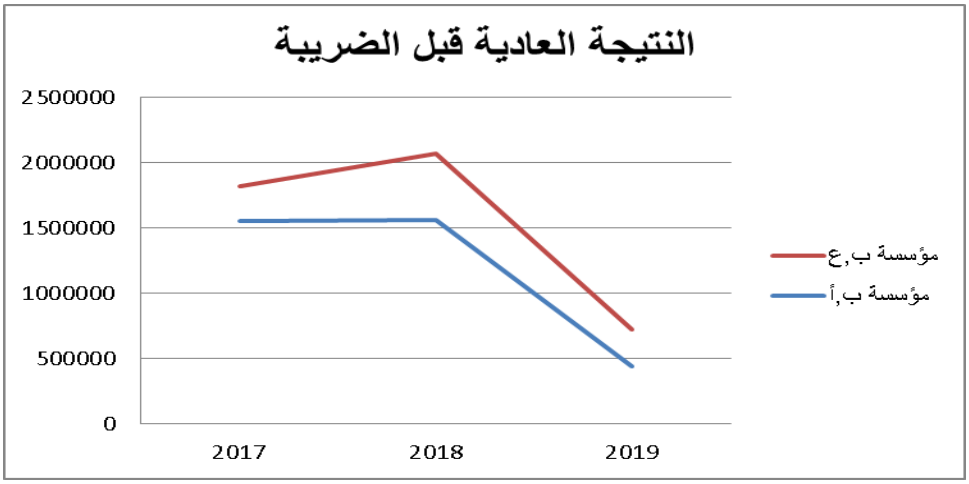

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسستين.

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضريبة في المؤسسة "ب. ع" أحسن منها في مؤسسة "ب. أ"، حيث كانت قيم النتيجة العادية قبل الضريبة في المؤسسة "ب. ع" كما يلي: 1553348.41دج، 1561558.72دج، 443775.14دج للسنوات 2017، 2018، 2019 مرتفعة مقارنة بقيم مؤسسة "ب. أ" حيث كانت: 262979.49دج، 506178.69دج، 282499.74دج للسنوات الثلاث على التوالي.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن نتائج اختبار فرضيات الدراسة كانت كما يلي:

أولا- نفي صحة الفرضية الأولى:

إن المؤسسات المستفيدة من الدعم والتمويل لا تملك أداءا ماليا أحسن مقارنة بالمؤسسات غير المدعمة وغير الممولة.

ثانيا – نفي صحة الفرضية الثانية:

إن مشاركة هياكل الدعم والتمويل في عملية التمويل ودراسة الجدوى لا يجعل المؤسسات المستفيدة أكثر توازنا ماليا من المؤسسات غير المستفيدة.

ثالثا- نفي صحة الفرضية الثالثة:

مشاركة هياكل الدعم والتمويل في تطوير الأنشطة لا يرفع من نمو وإنتاجية المؤسسات المستفيدة أكثر من المؤسسات غير المستفيدة.

رابعا- نفي صحة الفرضية الرابعة:

خبرة هياكل الدعم والتمويل المعرفية لا ترفع من مردودية المؤسسة المستفيدة أكثر من المؤسسات غير المستفيدة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للحالة في مؤسستي "ب. أ" و"ب. ع" لتركيب الشبكات والمراكز الهاتفية والكهربائية لولاية برج بوعريريج، وبعد التطرق إلى الجانب النظري بغرض التعرف عليهما، قمنا بتطبيق إحدى أدوات التحليل المالي على هاتين المؤسستين، محاولة منا لتقييم أدائهما المالي خلال الفترة 2017-2019 معتمدين بذلك على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسستين خلال هذه الفترة، ومن بين الأدوات التي قمنا باستخدامها هي مؤشرات قياس المردودية ومؤشرات قياس المخاطرة.

حيث بينت النتائج المتحصل عليها أن الأداء المالي للمؤسستين حسن ومتقارب في النتائج بين المؤسستين، ولكنهما عرضة للخطر الاقتصادي والمالي.

ومن خلال كل هذا تم التوصل إلى أن هياكل الدعم والتمويل لا تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتـمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للجانب النظري و التطبيقي تبين لنا أنه من الضروري قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لإكتشاف نقاط القوة والضعف و أسبابها في هذا النوع من المؤسسات مما يسمح بتصحيح مختلف الإنحرافات و تفادي مسبباتها وبالتالي عدم تكرارها في المستقبل ، والمحافظة على نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وبالرغم من تعدد هياكل الدعم والتمويل وما توفره من إمتيازات و خدمات إلا أنها غير فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و تبقى بعيدة عن تحيقيق الأهداف المرجوة.

نتائج البحث: على ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات و التي نوردها على النحو التالي :

-تولي الجزائر إهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتجلى في مختلف الإجراءات والإصلاحات و كذا الأساليب العديدة المنتهجة في سبيل ترقية هذا القطاع.

-أهمية القيام بعملية تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي ، حتى يستطيع المحلل المالي تقديم الوضعية المالية للمؤسسة .- عملية تقييم الأداء المالي مهمة لما تقدمه من معلومات للأطراف ذات الصلة مما يسمح بالحكم على فعالية و كفاءة المركز المالي للمؤسسة .

- يعبر الأداء المالي عن النحى الذي تسلكه المؤسسة في إستغلال مواردها المتاحة، وفقا لمعايير و إعتبارات متعلقة بأهدافها.

- بالرغم من استفادة مؤسسة "ب.أ"من هياكل الدعم والتمويل ، إلا أن أداءها المالي أقل مستوى من الأداء المالي لمؤسسة "ب.ع" التي لم تستفد من هياكل الدعم والتمويل

الاقتراحات: من خلال ماجاء في هذه الدراسة و بناءا على النتائج العامة المتوصل إليها ،ومن أجل ضمان بقاء وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يمكن تقديم بعض الإقتراحات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي :

-تكثيف الجهود فيما يخص السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها .

- يجب محاكاة التجارب الناجحة و الإستفادة من الدور الفعال في مجال وسائل و هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تكثيف الأيام الإعلامية والتحسيسية و تقديم الإرشاد والنصح ، للشباب الراغب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الفضاءات العلمية كالجامعات و مراكز التكوين المهني ...إلخ.

– إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام التكوين و تأهيل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتمكينهم من التحكم في أدوات التسيير و مواجهة متغيرات المحيط .

-تسليط الضوء على التحليل المالي والأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تولي إهتمام كبيرا لعملية تقييم الأداء المالي و هذا لكشف نقاط القوة إستغلالها و نقاط الضعف في مركزها المالي ، لتحسينها و مواجهتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها .

– ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية و دور القوائم المالية في تقييم أدائها المالي و إتخاذ قراراتها المالية .

آفاق البحث: تناولت هذه الدراسة موضوع دور هياكل الدعم والتمويل في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أنها لم تلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع ، اذ تبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص، لعلها تكون منطلقا لدراسات أخرى مستقبلا .وبهاذا الصدد نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية وهي كتالي :

- دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية الحديثة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور هياكل الدعم والتمويل في نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا– الكتب:

1- أحمد عارف العساف، وآخرون، **الأصول العلمية والعملية الادارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، ط1، دار صن للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

2- اسماعيل محمد الشرقاوي، **أسس دراسة المشروعات الصغيرة**، ط1، دار غيداء، عمان، الاردن، 2017.

3- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007.

4- بونان مصطفى، **تنمية وترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر**، ط1، منشورات الحياة، الصحافة، الجلفة، الجزائر، 2009.

5- بيث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الاردن، 2012.

6- توفيق عبد الرحيم يوسف، **ادارة الاعمال التجارية الصغيرة**، ط1، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2002..

7- جهاد عبد الله عقانة، قاسم موسى أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

8- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013.

9- زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية**، بن عكنون، الجزائر،2017.

10- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009.

11- عبد الرحمان كساب عامر، **جسور التنمية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ط1، دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

12- عبد الرحمن يسرى أحمد، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل كل تمويلها**، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995.

13- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

14- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

15- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2004.

16- محمد أبو غزالة، **إدارة المشاريع الصغيرة**، الطبعة العربية، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

17- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي واثاره على عوائد اسهم الشركات**، ط1، دار الحامد، عمان، الاردن.

18- مصطفى يوسف كافي، **ادارة حاضنات الاعمال للمشاريع الصغيرة**، ط1، دار الحامد، عمان، الاردن، 2017.

19- مليكاوي مولود، **استراتيجيات التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2019.

20- مؤيد راضي، غسان فلاح، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط 2، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2009.

21- ميساء حبيب سليمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

22- هالة محمد، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل علمي لكيفية البدء مشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**، الطبعة الاولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

23- هى إبراهيم خليل إبراهيم، **الصناعات ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر، 2009.

ثانيا– الرسائل والأطروحات الجامعية:

24- بن بوزيد سليمان، **استخدامات مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس اداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001–2015)**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017.

25- بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة الشركة الوطنية للبيترو كيماوي)**، مذكرة ماجيستير، كلية علوم التسيير والاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة، الجزائر،2007.

26- توفيق سميح، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، مذكرة ماجستير، تحت اشراف عبد الخالق مطلك الراوي، كلية العلوم الادارية و المالية، قسم المحاسبة، جامعة الاسراء، عمان، الاردن، 2015.

27- الجوزي غنية، **اهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة و تمويل تطورها (دراسة حالة مجمع صيدال)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

28- حنان جودي، **إستراتيجية تأهيل الم ص م كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

29- خلف محمد، **العلاقة بين الرافعة المالية واسعار الاسهم (دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

30- شاوي صباح، **أثر التنظيم الإداري على آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

31- شتوان قادة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

32- صيد عبد الرحمان، **أثر الابداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة مؤسسة برودياك، (مطاحن الزهرة للفترة 2009-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا بالجزائر، قسم الدراسات العليا، جامعة أريس الأمريكية، الجزائر، 2016.

33- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقيم (دراسة حالة مؤسسات صناعات الكوابل 0200-2002)**، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.

34- العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

35- عشي عادل، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة للفترة 2000-2002)**، مذكرة ماجستير، تكلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.

36- لعوطي نصيرة، **مساهمة الم ص م في ترقية الصادرات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.

37- لوزورين فيروزة، **دور إدارة الحياة الوظيفية في تحفيز العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية بشركة مامي للمشروبات التجارية**، بسطيف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

38- مشري عبد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

39- مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للم ص م لتحقيق التنمية المحلية حالة ولاتي قالمة وتبسة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015.

40- نجية سلاطنية، **دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

ثالثا- المجلات والملتقيات:

41- أوبختي نصيرة وبوجنان التوفيق، **دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تلمسان**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

42- آيت حسن نورة، **اطلاق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية تنافسيتها على ضوء القوانين المستحدثة لتطوير الاقتصاد في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

43- ايمان كموش، جمال معتوق، "**أثر الرفع المالي على المردودية التجارية** "، مجلة دراسات و ابحاث، المجلد 11، العدد 4، اكتوبر 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2019.

44- بقاط حنان، هالم سليمة، "**هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد5، ديسمبر2018، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

45- بلبدلي عبد الله، **تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

46- بن منصور نعيم، مغراوي محي الدين عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها مخاص التحويل الاقتصادي في الجزائر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تلمسان كآلية دعم –**

نموذجا- المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 05، العدد 01، مارس 2018، مخبر أبحاث وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معسكر، الجزائر، 2018.

47- بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل: **دور صندوق ضمان القروض كآلية مشجعة لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 09، مراس 2018، مخبر الأبحاث ديناميكيات الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

48- بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، **دور صندوق ضمان القروض كآلية مشجعة لإنشاء وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 09، مارس 2018، مخبر الأبحاث ديناميكيات الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكليةــ جامعة مستغانم، الجزائر.

49- بوطيبة بلال، **مساهمة سياسات التشغيل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراس حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع سكيكدة**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

50- بوقادير ربيعة، **مطاي عبد القادر، تقييم آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، التاريخ 2018، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018.

51- تلي سيف الدين، **تقييم دور هياكل التمويل والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة (ANSEJ) و(CNAS) 2002-2016**، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 02، جوان 2019، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2019.

52- حطاب دلال، زعيبط نور الدين، " **تحليل وتقييم الأداء المالي باستعمال المؤشرات المالية** "، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018.

53- خير الدين جمعة وآخرون، **تحليل وتقديم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة (ANGM) بسكرة، خلال الفترة (2005-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.

54- دكار نسيم بلقاسم، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في انشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

55- رزقي محمد، **مطبوعات في مقياس التحليل المالي**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، برج بوعريريج، الجزائر، 2018.

56- سبتي اسماعيل، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف لفترة 2014-2016)** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2007.

57- سعودي عبد الصمد وحجاب عيسى، **تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02، مارس 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة، الجزائر، 2015.

58- سليمان حميدة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتقليل من حدة البطالة**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

59- شريف غياط، مهدي عبد المالك، "**تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات قياس المردودية (دراسة حالة مؤسسة البناء و الاشغال العمومية خلال الفترة 2011-2013)**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 13، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2007.

60- شريف ويزة، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 28 نوفمبر 2019.

61- صبايحي ربيعة، **الأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 17- 2**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

62- صحراوي ايمان، **تقييم نشاط الهيئات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

63- طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**، مجلة ميلاف لبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي محمد بو الصوف، جوان 2019، ميلة، الجزائر، 2019.

64- طالم علي، بلخير فريد، **ضمان القروض كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة صندوق ضمان القروض FGAR)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2018، بشار، الجزائر، 2018.

65- طالم علي، **بلخير فريدة، ضمان القروض كآلية التمويل الم ص م في الجزائر، دراسة حالة صندوق ضمان القروض**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، علوم التسيير، بشار، الجزائر.

66- عصام صبرينة، **تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

67- غردايت حسام وآخرون، **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 6-7- ديسمبر 2017.

68- قاضي فريدة، **التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والموسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

69- كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، **دور الاجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020، مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020.

70- مالك فاطمة الزهراء، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

71- محمد خيثر، زبير محمد، **الم ص م ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 16، السداسي الأول 2017، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

72- محمودي سميرة، **واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2019.

73- مليكاوي مولود، **مطبوعات مقدمة في مقياس استراتيجية مالية**، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر.

74- واضح فواز وآخرون، **مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 01، 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

75- ياسر عبد الرحمان، **براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، مجلة نماء الاقتصادية والتجارة، العدد 03، جوان 2018، جامعة محمد الصديق، جيجل، الجزائر، 2018.

رابعا– القوانين والمراسيم:

76- الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد2، التاريخ الأحد ربيع الثاني عام 1438ه، الموافق ل 11 يناير سنة 2017م، القانون رقم 17 – 2 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438ه، الموافق ل10 يناير سنة 2017م، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا– المراجع باللغة الأجنبية:

77- Bouaziz nawel, kaddouri amar, «**le fouds de garantie FGAR, un partenaire publique au service des acteurs de financement de la PME** », arsad journal for économic and management studies volume 3, 2020, Algeria, 2020.

78- Bulifatmihwar yamina, **le financement des PME en Algérie état des lieux et perspective, le forum national sur les petites et moyennes entreprises à la lanière des récentes entrées de lois algériennes**, université mouloud mammeri, tizi ouzou, Algérie, au 28 nonembre 2019.

79- [1]https://dvive.gool.com/file/d/1nsotz4jxsdyfj6akwg/AOnK/Kssb/wu/view,comission européenne, la nouvelle définition de PME, guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, 2006, p 06 (10/07/2017).

80- Khalil abderrazak, «**Evaluation du dispositif d'aide à la création d'entreprise cas, caisse national d'assurance chômage CNAC**, mémoire master, , faculté des science économique et commerciales et science de gestion, Université 08 Mai 1945, Guelma, Algérie, 2017.

الملاحق

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entreprise BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 01

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	3 237 045.48	2 580 781.54	656 263.94	656 263.94
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 237 045.48	2 580 781.54	656 263.94	656 263.94
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	1 039 500.00	-	1 039 500.00	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	270 955.01	-	270 955.01	1 403 526.05
Autres debiteurs	-	-	-	-
Impôts et assimilés	-	-	-	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	4 948 086.12	-	4 948 086.12	1 985 368.68
TOTAL ACTIF COURANT	6 258 541.13	-	6 258 541.13	3 388 894.73
TOTAL GENERAL ACTIF	9 495 586.61	2 580 781.54	6 914 805.07	4 045 158.67

079

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entreprise : BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse :07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم02

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب : برج بوعريريج
مصلحة : (02)
الوارد رقم :
بتاريخ : 30 أفريل 2018

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	-	-
Capital non appelé	900 000.00	900 000.00
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	-	-
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	247 508.69	703 074.94
TOTAL I	1 824 021.30	1 120 946.36
PASSIF NON COURANT	2 971 529.99	2 724 021.30
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	730 972.05	730 972.05
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	730 972.05	730 972.05
Fournisseurs et comptes ratachés	-	-
Impôts	2 852 906.00	-
Autres dettes	317 664.86	560 668.91
Tresorerie Passives	41 732.17	29 496.41
TOTAL III	-	-
TOTAL PASSIF (I+II+III)	3 212 303.03	590 165.32
	6 914 805.07	4 045 158.67

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

079

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entreprise BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 03

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والإعلام (02)
استلمت في: 25 أفريل 2019
بتاريخ: ...

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	3 642 045.48	2 934 190.64	707 854.84	656 263.94
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 642 045.48	2 934 190.64	707 854.84	656 263.94
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	-	-	-	1 039 500.00
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	5 002 630.82	-	5 002 630.82	270 955.01
Autres debiteurs	-	-	-	-
Ímpôts et assimilés	329 650.00	-	329 650.00	-
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	2 371 565.69	-	2 371 565.69	4 948 086.12
TOTAL ACTIF COURANT	7 703 846.51	-	7 703 846.51	6 258 541.13
TOTAL GENERAL ACTIF	11 345 891.99	2 934 190.64	8 411 701.35	6 914 805.07

079

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entreprise : BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse :07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 04

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	16 665.00	900 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	499 677.99	247 508.69
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	1 940 567.89	1 824 021.30
TOTAL I	2 456 910.88	2 971 529.99
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	730 972.05	730 972.05
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	730 972.05	730 972.05
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	4 199 510.00	2 852 906.00
Impôts	970 603.74	317 664.86
Autres dettes	53 704.68	41 732.17
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	5 223 818.42	3 212 303.03
TOTAL PASSIF (I+II+III)	8 411 701.35	6 914 805.07

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

079

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entreprise BOUTAHAR ZITOUNI
:
Activité : ETS ELECTRICITE
Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 05

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	3 642 045.48	2 934 190.64	707 854.84	707 854.84
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 642 045.48	2 934 190.64	707 854.84	707 854.84
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	-	-	-	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	4 726 774.93	-	4 726 774.93	5 002 630.82
Autres debiteurs	-	-	-	-
Impôts et assimilés	97 913.00	-	97 913.00	329 650.00
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	789 187.85	-	789 187.85	2 371 565.69
TOTAL ACTIF COURANT	5 613 875.78	-	5 613 875.78	7 703 846.51
TOTAL GENERAL ACTIF	9 255 921.26	2 934 190.64	6 321 730.62	8 411 701.35

079

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entreprise : BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse :07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 06

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	-	-
Capital non appelé	16 665.00	16 665.00
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	-	-
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	275 683.54	499 677.99
TOTAL I	2 220 226.88	1 940 567.89
PASSIF NON COURANT	2 512 575.42	2 456 910.88
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	730 972.05	730 972.05
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	730 972.05	730 972.05
Fournisseurs et comptes ratachés	-	-
Impôts	1 999 510.00	4 199 510.00
Autres dettes	1 022 818.64	970 603.74
Tresorerie Passives	55 854.51	53 704.68
TOTAL III	-	-
TOTAL PASSIF (I+II+III)	3 078 183.15	5 223 818.42
	6 321 730.62	8 411 701.35

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entrepri BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 07

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة [illegible] الإعلام (02)
اشعار رقم 30
بتاريخ 2018

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	-	-	-
Production vendue	Produits Fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	2 371 237.77	-	5 187 474.99
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	2 371 237.77	-	5 187 474.99
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	2 371 237.77	-	5 187 474.99
Achats de marchandises vendues		-	-	-	-
Matières premières		-	-	3 705 370.00	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
SERVICES	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et honor	-	-	-	-
	Publicité	-	-	-	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		1 357 900.00	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		1 357 900.00	-	3 705 370.00	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	1 013 337.77	-	1 482 104.99
Charges de personnel		758 093.68	-	510 492.32	-
Impôts et taxes et versements assimilés		-	-	-	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	255 244.09	-	971 612.67

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entrepri BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 08

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الإعلام (02)
استلام رقم 30
بتاريخ: 2018

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	-
Autres charges opérationnelles	-	-	-	-
Dotations aux amortissements	-	-	353 409.00	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	93 154.55
V-Résultat opérationnel	-	255 244.09	-	711 358.22
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	7 735.40	-	8 283.28	-
VI-Résultat financier	7 735.40	-	8 283.28	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	247 508.69	-	703 074.94
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	247 508.69	-	703 074.94

(*) à detailler sur état annexe

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entrepri BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 09

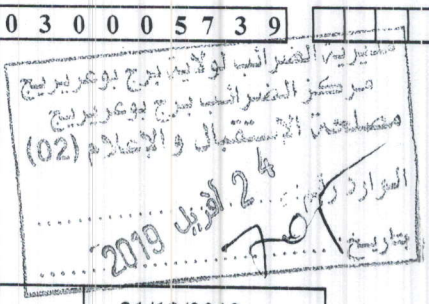

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	-	-	-
Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	5 697 888.85	-	2 371 237.77
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	5 697 888.85	-	2 371 237.77
Production stockée ou destockée	-	-	-	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	5 697 888.85	-	2 371 237.77
Achats de marchandises vendues	-	-	-	-
Matières premières	4 163 500.00	-	-	-
Autres approvionnements	-	-	-	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	-	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	-	-	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	-	-	-	-
Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEURS Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rénumerations d'intermediaires et honor	-	-	-	-
Publicité	-	-	-	-
Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services	-	-	1 357 900.00	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	4 163 500.00	-	1 357 900.00	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	1 534 388.85	-	1 013 337.77
Charges de personnel	728 220.59	-	758 093.68	-
Impôts et taxes et versements assimilés	35 880.00	-	-	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	770 288.26	-	255 244.09

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entrepri BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 10

2019 أفريل 24

Exercice du	01/01/2018	au	31/12/2018

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	86 051.18	-	-
Autres charges opérationnelles	2.00	-	-	-
Dotations aux amortissements	353 409.10	-	-	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	502 928.34	-	255 244.09
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	3 250.35	-	7 735.40	-
VI-Résultat financier	3 250.35	-	7 735.40	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	499 677.99	-	247 508.69
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	499 677.99	-	247 508.69

(*) à detailler sur état annexe

ANNEXE DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF | 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9 |

Designation de l'entrepri BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

لملحق رقم11

17 JUIN 2020

Exercice du | 01/01/2019 | au | 31/12/2019

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	-	-	-
Production vendue	Produits Fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	4 263 567.81	-	5 697 888.85
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	4 263 567.81	-	5 697 888.85
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	4 263 567.81	-	5 697 888.85
Achats de marchandises vendues		-	-	-	-
Matières premières		3 277 310.93	-	4 163 500.00	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
SERVICES	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et honor	-	-	-	-
	Publicité	-	-	-	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		-	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		3 277 310.93	-	4 163 500.00	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	986 256.88	-	1 534 388.85
Charges de personnel		617 226.24	-	728 220.59	-
Impôts et taxes et versements assimilés		89 939.00	-	35 880.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	279 091.64	-	770 288.26

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 8 1 3 4 0 3 0 0 0 5 7 3 9

Designation de l'entrepri BOUTAHAR ZITOUNI

Activité : ETS ELECTRICITE

Adresse : 07 LOTS 1044 GR B BBA

الملحق رقم 12

JUIN 2021

Exercice du	01/01/2019	au	31/12/2019

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	86 051.18
Autres charges opérationnelles	-	-	2.00	-
Dotations aux amortissements	-	-	353 409.10	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	279 091.64	-	502 928.34
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	3 408.10	-	3 250.35	-
VI-Résultat financier	3 408.10	-	3 250.35	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	275 683.54	-	499 677.99
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	275 683.54	-	499 677.99

(*) à detailler sur état annexe

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entreprise : BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 13

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والاعلام
الوارد رقم: 202
بتاريخ: 17 أفريل 2018

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	-	-	-	-
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	-	-	-	-
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	-	-	-	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	3 683 238.65	-	3 683 238.65	4 903 415.89
Autres debiteurs	-	-	-	151 560.00
Impôts et assimilés	62 709.74	-	62 709.74	62 708.74
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	16 953 438.55	-	16 953 438.55	3 413 212.23
TOTAL ACTIF COURANT	20 699 386.94	-	20 699 386.94	8 530 896.86
TOTAL GENERAL ACTIF	20 699 386.94	-	20 699 386.94	8 530 896.86

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entreprise : BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse :BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 14

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والاعلام
الوارد رقم: 262
تاريخ: 17 أفريل 2018

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	-	-
Capital non appelé	3 216 391.00	3 216 391.00
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	-	-
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	1 552 241.97	1 504 370.24
TOTAL I	3 210 204.18	2 127 936.04
PASSIF NON COURANT	7 978 837.15	6 848 697.28
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	10 405 265.00	-
Impôts	2 102 032.26	1 463 413.75
Autres dettes	213 252.53	218 785.83
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	12 720 549.79	1 682 199.58
TOTAL PASSIF (I+II+III)	20 699 386.94	8 530 896.86

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

741

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entreprise : BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 15

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب : برج بوعريريج (02)
مصلحة الإستقبال والإعلام
الوارد رقم: .....
بتاريخ: ..... 3 أفريل 2019

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	-	-	-	-
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	-	-	-	-
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	-	-	-	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	13 514 601.72	-	13 514 601.72	3 683 238.65
Autres debiteurs	-	-	-	-
Impôts et assimilés	766 089.74	-	766 089.74	62 709.74
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	10 748 534.82	-	10 748 534.82	16 953 438.55
TOTAL ACTIF COURANT	25 029 226.28	-	25 029 226.28	20 699 386.94
TOTAL GENERAL ACTIF	25 029 226.28	-	25 029 226.28	20 699 386.94

741

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entreprise : BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse :BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 16

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والإعلام (02)
اسدار رقم:
بتاريخ: 30 أفريل 2019

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	-	-
Capital non appelé	3 216 391.00	3 216 391.00
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	-	-
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	1 557 736.60	1 552 241.97
TOTAL I	3 462 545.05	3 210 204.18
PASSIF NON COURANT	8 236 672.65	7 978 837.15
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	13 502 335.00	10 405 265.00
Impôts	3 036 046.60	2 102 032.26
Autres dettes	254 172.03	213 252.53
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	16 792 553.63	12 720 549.79
TOTAL PASSIF (I+II+III)	25 029 226.28	20 699 386.94

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

741

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entreprise BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 17

Exercice clos le 31/12/2019

22 JUIN 2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations Corporelles	-	-	-	-
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	-	-	-	-
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	2 941 176.47	-	2 941 176.47	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	6 346 553.68	-	6 346 553.68	13 514 601.72
Autres debiteurs	-	-	-	-
Impôts et assimilés	-	-	-	766 089 74
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	1 254 495.25	-	1 254 495.25	10 748 534.82
TOTAL ACTIF COURANT	10 542 225.40	-	10 542 225.40	25 029 226.28
TOTAL GENERAL ACTIF	10 542 225.40	-	10 542 225.40	25 029 226.28

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entreprise : BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse :BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 18

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال و الاعلام
الوارد رقم: ...
تاريخ: ...

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	3 216 391.00	3 216 391.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	432 793.20	1 557 736.60
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	4 787 445.50	3 462 545.05
TOTAL I	8 436 629.70	8 236 672.65
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	-	13 502 335.00
Impôts	1 866 802.06	3 036 046.60
Autres dettes	238 793.64	254 172.03
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	2 105 595.70	16 792 553.63
TOTAL PASSIF (I+II+III)	10 542 225.40	25 029 226.28

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entrepri BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم19

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال و الاعلام
الوارد رقم: 207
بتاريخ: 2018

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	-	-	-
Production vendue	Produits Fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	13 780 909.79	-	18 170 933.26
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	13 780 909.79	-	18 170 933.26
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	13 780 909.79	-	18 170 933.26
Achats de marchandises vendues		-	-	-	-
Matières premières		6 255 020.00	-	14 542 720.04	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
SERVICES	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et honor	-	-	-	-
	Publicité	-	-	-	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		3 691 100.00	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		9 946 120.00	-	14 542 720.04	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	3 834 789.79	-	3 628 213.22
Charges de personnel		1 978 137.80	-	1 774 113.82	-
Impôts et taxes et versements assimilés		297 029.00	-	344 396.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	1 559 622.99	-	1 509 703.40

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entrepri BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETSIRTE

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 20

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
المفتشية الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والاعلام
وارد رقم: 262
تاريخ: 7 أفريل 2018

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	857.63
Autres charges opérationnelles	6 827.80	-	1.00	-
Dotations aux amortissements	-	-	-	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	1 552 795.19	-	1 510 560.03
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	553.22	-	6 189.79	-
VI-Résultat financier	553.22	-	6 189.79	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	1 552 241.97	-	1 504 370.24
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	1 552 241.97	-	1 504 370.24

(*) à detailler sur état annexe

ETABLI DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entrepri BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 21

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والإعلام (02)
الوارد رقم: .....
بتاريخ: 30 أفريل 2019

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	-	-	-
	Produits Fabriqués	-	-	-	-
Production vendue	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	15 254 057.64	-	13 780 909.79
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	15 254 057.64	-	13 780 909.79
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	15 254 057.64	-	13 780 909.79
Achats de marchandises vendues		-	-	-	-
Matières premières		11 346 894.00	-	6 255 020.00	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	-	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	10 000,00	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et honor	-	-	-	-
	Publicité	-	-	-	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		-	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	3 691 100.00	-
II-Consommations de l'exercice		11 356 894.00	-	9 946 120.00	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	3 897 163.64	-	3 834 789.79
Charges de personnel		2 111 024.87	-	1 978 137.80	-
Impôts et taxes et versements assimilés		216 488.38	-	297 029.00	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	1 569 650.39	-	1 559 622.99

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entrepri BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 22

مديرية الضرائب لبرج بوعريريج
مركز الضرائب ببرج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والإعلام (02)
الوارد رقم: 30
2019
تاريخ:

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	-
Autres charges opérationnelles	10 002.73	-	6 827.80	-
Dotations aux amortissements	-	-	-	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	1 559 647.66	-	1 552 795.19
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	1 911.06	-	553.22	-
VI-Résultat financier	1 911.06	-	553.22	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	1 557 736.60	-	1 552 241.97
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	1 557 736.60	-	1 552 241.97

(*) à detailler sur état annexe

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entrepri BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم 23

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والاعلام
2020
الوارد رقم:
والتاريخ:

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	-	-	-
Production vendue	Produits Fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	7 360 328.77	-	15 254 057.64
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	7 360 328.77	-	15 254 057.64
Production stockée ou destockée		-	-	-	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	7 360 328.77	-	15 254 057.64
Achats de marchandises vendues		-	-	-	-
Matières premières		4 781 512.61	-	11 346 894.00	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
SERVICES EXTERIEURS	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
	Location	-	-	-	-
	Entretiens réparation et maintenance	-	-	-	-
	Prime d'assurance	-	-	10 000.00	-
	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	-	-	-	-
	Publicité	-	-	-	-
	Deplacements missions et réception	-	-	-	-
Autres services		-	-	-	-
Rabais. remises. ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		4 781 512.61	-	11 356 894.00	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	2 578 816.16	-	3 897 163.64
Charges de personnel		1 868 282.29	-	2 111 024.87	-
Impôts et taxes et versements assimilés		267 677.00	-	216 488.38	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	442 856.87	-	1 569 650.39

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 1 9 7 7 3 4 0 3 0 0 2 1 3 4 3

Designation de l'entrepri BENSACI ABDELAZIZ

Activité : ETS I R T E

Adresse : BORDJ ZEMOURA BBA

الملحق رقم24

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب
برج بوعريريج
الاسلام
مصلحة الموارد رقم:
بتاريخ:
22 JUIN 2020

Exercice du	01/01/2019	au	31/12/2019

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	-	-	-
Autres charges opérationnelles	4 572.70	-	10 002.73	-
Dotations aux amortissements	-	-	-	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	438 284.17	-	1 559 647.66
Produits financiers	-	-	-	-
Charges financières	5 490.97	-	1 911.06	-
VI-Résultat financier	5 490.97	-	1 911.06	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	432 793.20	-	1 557 736.60
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	432 793.20	-	1 557 736.60

(*) à detailler sur état annexe